السياحة البيئية والتنمية المستدامة

دراسة نموذج المجتمع الليبى

د/محسن ميلاد الترهونى



السياحة البيئية والتنمية المستدامة

دراسة نموذج المجتمع الليبى

◆

تـأليف

د. محسن ميلاد الترهونى

◆

دار الحرم للتراث

٤٥ سوق الكتاب الجديد بالعتبة - القاهرة

ت ٢٥٩١٦٠٢١



﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾

(الملك: ١٥)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح والدي الغالي :

شجعتني ورحلت

وها قد وفيت

فهلا قد رضيت ؟!

إلى والدتي الغالية :

يا شمعة رأيت .

ودعوة سمعت .

أيرضيكِ ما أنجزت ؟!

إلى زوجتي الحبيبة :

بالصبر تذرعتِ

وبالجهد زرعت

كم تعبت وتابعت

لست أنا .. بل أنتِ التي انجزتِ

إلى أبنائي الأحباء

رتاج التي تحبني

ريم التي تسعدني

لقمان الذي ولد مع هذا البحث

معذرة على الوقت الذي شغلني البحث عن تكريسه لكم

الفصل الأول

السياحة البيئية

- مقدمة
- أولاً: السياحة البيئية
- ثانياً: مقومات وأنماط السياحة البيئية في المجتمع الليبي

السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها حيث كان الإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه و استقراره وسعيا وراء رزقه ومتطلعا إلى معرفة ما حوله ثم تحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق وإشباع احتياجاته إلى ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة .

وقد تغيرت النظرة إلى السياحة في العصر الحديث إلى أنها صناعة من الصناعات الهامة التي تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وفي السنوات العشر الأخيرة حدثت تغيرات درامية في الاقتصاد العالمي أزاحت مصادر الثروة التقليدية (زراعية – صناعية) لتحتلها صناعة الخدمات حتى إن عالم المستقبليات " جون نيبزت "[1] يرى أن " اقتصاد العالم في القرن الواحد والعشرين سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية هي صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السياحة " بل إن " السياحة أصبحت أكبر صناعة في العالم بنهاية القرن الماضي طبقا لإحصائيات منظمة السياحة العالمية wto لعامي 1997 ـ 1998، حيث تسهم في % 12.5 من جملة الإنتاج العالمي[2] ولهذا فقد احتلت السياحة في السنوات الأخيرة جانبا بارزا من اهتمامات الدول النامية ، إذ "يكاد يجمع أساتذة اقتصاديات السياحة على أن الدول النامية يجب – إذا توفرت لديها المغريات السياحية – أن تلجأ إلى القطاع السياحي لزيادة معدلات النمو فيها"[3] .

بل لقد " وصلت أحلام بعض الدول النامية إلى أن السياحة هي السماء التي تمطر ذهبا وإلي أن طريق التنمية السياحية هي طريق السلامة في العلاقات بينها وبين الدول الغنية لأن مجال السياحة بعيدا عن المنافسة "[1]

---

(1) ماهر عبد الخالق السيسي : مبادئ السياحة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2000ص9

(2) المرجع السابق ، ص1

(3) نبيل الروبي : في نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984، ص29

وقد أكدت عدة دراسات على إسهام السياحة في الدخل القومي " فقد بلغ إسهام السياحة في الدخل القومي عام 1975 بحوالي 7.4% في النمسا ، و 5.1% في اليابان ، 3.4% في أسبانيا ، 3% في سويسرا ، كما بلغ إسهام القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 5% في كندا عام 1976(2) ، بل إن المناطق التي تتمتع بعوامل جذب سياحي ويكون الإنتاج الزراعي والصناعي فيها غير كاف لتحسين مستوى الدخل الفردي الحقيقي عندئذ تكون التنمية السياحية في هذه المناطق اختيارا محمودا وعلى سبيل المثال تكفل القطاع السياحي في جزيرة برمودا بتحسين الأوضاع الاقتصادية فيها وأصبح يسهم في الدخل القومي بنسبة بلغت 7% عام 1975 (3)

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب السياحة البيئية

وتأتى هذه الدراسة فى أربعة فصول

الفصل الأول: يحاول أن يضع إطاراً نظرياً للسياحة البيئية من حيث مستويات السياحة وخدمة تأثيرات السياحة البيئية وتأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والفصل الثاني: فجاء فى شكل تعريف للتنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها فى المجتمع الليبى وأبعادها.

الفصل الثالث: فاجاته على تساؤلات ووضع خطة للدراسة الميدانية ومنهج للدراسة رغبة فى ضم اجراءات المعالجة.

الفصل الرابع: ملخص لأهم النتائج والتوصيات والمقترحات الخاصة بالدراسة.

---

(1) حسين كفافي : رؤية عصرية للتنمية السياحية في تنمية الأقاليم في الدول النامية ، الهيئة المصرية للكتاب 1991، صـ 8

(2) Alister Mathieson and wall : tourism , (3) longman , 1982 , p.63 .

(3) Donald E.landberge : the tourism Busines , fourth Edition , 1980 , p.156.

ثم يأتى فى نهاية الكتاب ملحق للدراسة التي نعتقد أنها ستفيد الطالب والمتخصص فى مجال السياحة البيئية وفى النهاية نختم ونقول بأن هذا الكتاب محاولة وخطوة أولى نحو تحويل السياحة البيئية إلى علم متخصص ونتمنى أن تعقبها محاولات أخرى والله الموفق.

المجتمع العربي الليبي الذي شهد منذ بداية السبعينيات تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة بفضل ثورة الفاتح من سبتمبر اكتشف من خلال تجربته الوطنية أن ارتباط اقتصاده بمصدر وحيد هو النفط ، يؤثر تأثيرا ضارا على خطط التنمية ، حيث أن بعض خطط التنمية لم تنفذ بالقدر المخطط له لأن تكلفة مشروعات الخطط قدرت ميزانيتها على أساس سعر النفط وقتئذ ولكن انخفض سعر النفط انخفاضا مفاجئا مما عرقل تنفيذ بعض مشروعات الخطة ولهذا بدأ المجتمع الليبي يتجه إلى تعدد أنواع مصادر التمويل الاقتصادي وأهمها السياحة البيئية التي بدأ يتجه إليها أخيرا كجزء من التنمية المستدامة للمجتمع ، إلا أنه لم تقم – على حد علم الباحث – دراسات تقييمية للآثار التنموية للسياحة بصفة عامة وللسياحة البيئية بصفة خاصة ، الأمر الذي دعا الباحث للقيام بهذه الدراسة التي تهدف إلى تقييم دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي والكشف عن المعوقات التي تحول دون أدائها لهذا الدور .

تمثل دراسة الباحث «السياحة البيئية والتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي» خطوة هامة نحو إلقاء الضوء الساطع على هذا الجانب الكبير فى المجتمع الليبى، فلقد وضع منهجاً واضحاً ومحدداً لكيفية الاستفادة من البيئة فى ليبيا فى مجال السياحة، وتذليل العقبات والمعوقات التى تحول دون الاستفادة من هذه البيئة على النحو الأمثل.

ولقد بدأ الباحث دراسته بمقدمة تبرز أهمية السياحة وارتباطها بحياة الإنسان منذ خلق الله الأرض، وتغير نظرة المجتمعات إلى السياحة فى العصر الحديث إلى أنها صناعة من الصناعات الهامة التى تعتمد عليها كثير من الدول فى تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وقد أشار الباحث فى مقدمته إلى أن صناعة الخدمات قد احتلت مكان الصدارة وأزاحت مصادر الثروة

التقليدية: (زراعة، وصناعة).

فقد رأى «جون ثيبزت» عالم المستقبليات أن اقتصاء العالم فى القرن الحادى والعشرين تقوده ثلاث صناعات خدمية هى صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السياحة ويكاد يجمع أساتذة اقتصاديات السياحة على أن الدول النامية ـ إذا توفّرت لديها المغريات السياحية ـ يجب أن تلجأ إلي القطاع السياحى لزيادة معدلات النمو فيها.

ولقد بيّن الباحث فى دراسته ارتباط المجتمع العربى الليبى بمصدر اقتصادى وحيد وهو النفط وهو ارتباط خطير حيث إن بعض خطط التنمية لم تنفذ بالقدر المخطط له لأن تكلفة مشروعات الخطط قدرت ميزانيتها على أساس سعر النفط وقتئذ فلما انخفض سعره انخفاضاً مفاجئاً عرقلت تفيد بعض مشروعات الخطة، لذا فقد بدأ المجتمع الليبى يتجه إلى تعدد أنواع مصادر التمويل الاقتصادى وأهمها السياحة البيئية التى بدأ يتجه إليها كجزء من التنمية المستدامة للمجتمع.

يبدأ الكاتب دراسة بعدة تساؤلات عن أثر السياحة البيئية فى التنمية المستدامة بالمجتمع الليبى يكشف من خلالها مقومات السياحة البيئية بالمجتمع الليبى ومدى تأثيراتها على التنمية المستدامة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال الواقع الفعلى للسياحة فى المجتمع الليبى لذا فقد بدأ يعرض مجموعة من الآراء التى تحدد مفهوم التنمية ثم عرض لأبعاد التنمية المستدامة وكيف يتحقق كل بعد، ثم تناول خصائص التنمية المستدامة فى المجتمع الليبى وأنها خيار جماهيرى يحقق الاعتماد على الذات مع تحقيق عدالة توزيع الرفاه البشرى بين الأجيال وعرض الباحث لأهداف التنمية المستدامة وإمكانية تحقيقها فى البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى وتعرض الكاتب لمقومات السياحة البيئية بالمجتمع الليبى فموقع ليبيا المتوسط بين الشرق والقرب وصلتها بدول حوض المتوسط ووسط أفريقية ومناخها المعتدل أغلب السنة على السواحل والدافئ شتاءً فى الإقليم الصحراوى وتباين أشكال السطح بين واحات وجبال وتكوينات صخرية تُعد عوامل جذب سياحى طبيعية هامة كما تتميز ليبيا بوجود الآثار القديمة: الرومانية واليونانية والإسلامية والمسيحية.

وقد اهتمت ليبيا بتوفير النسبة الأساسية اللازمة لقيام نشاط سياحى ناجح سواء بالنسبة لوسائل الاتصال والنقل أو مصادر الطاقة وتوفير المياه النقية.

وقد أجرى الباحث دراسة ميدانية عن تأثيرات السياحة البيئية والتنمية المستدامة بالمجتمع الليبى بالنسبة للبعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد الثقافى ومدى اتفاقها مع الأسلوب المقترح ورصد المعوقات التى تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها المأمول.



أولا: السياحة البيئة: المفاهيم المتضمنة

1 ـ مفهوم البيئة ـ العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

2 ـ مفهوم السياحة ـ العلاقة بين السياحة والبيئة.

3 ـ مفهوم السياحة البيئية ـ العناصر الضرورية لتحقيق التوافق بين السياحة والبيئية.

ثانياً: مقومات الساحة البيئية (عوامل الجذب السياحى)

ثالثاً: طرق دراسة تأثيرات السياحة على البيئة.

رابعاً: تأثيرات السياحة البيئية فى التنمية المستدامة في أبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية).

المفاهيم المتضمنة :

١- مفهوم البيئة :

يعرف أحمد الجلاد البيئة بأنها " كل ما هو خارج عن كيان الإنسان ، وكل ما يحيط به من موجودات ، فالهواء الذي يتنفسه الإنسان ، والماء الذي يشربه ، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات حية وكائنات غير حية ، هي في الحقيقة عناصر البيئة التي يعيش فيها ، وهي كذلك الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة "(1)

ويرى محمد السيد أرناؤوط أن البيئة " هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ، البشرية منها وغير البشرية "(2)، وتعرفها دائرة معارف التنمية والبيئة بأنها " ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر أنشطة حياتهم وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلان سويا سلسلة متصلة فيما بينهم ، فيما يمكن أن نطلق عليه جوازا دورات طاقات الحياة ، حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة و يأكل الحيوان النبات والعشب ، ويأكل حيوان آكل اللحوم حيوانا آخر آكلا للعشب و الإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفيد من كل منهما ... وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات "(3)

ويرى القصاص أن البيئة تنقسم إلى ثلاث منظومات رئيسية هي(4) :

---

(1) أحمد الجلاد : التنمية والبيئة في مصر ، مرجع سابق، ص51

(2) محمد السيد أرناؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999 ، ص 17.

(3) جهاز شؤون البيئة ، رئاسة مجلس الوزراء في مصر ، مجلة التنمية والبيئة ، العدد الخامس ، فبراير 1987 ، دائرة معارف التنمية والبيئة ، ص 72.

(4) محمد عبد الفتاح القصاص : المنظومات الثلاث للإنسان ، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البئية ، جامعة عين شمس (1992) ، كتاب المؤتمر، ص 96 .

أ- منظومة البيئة الطبيعية : وتشمل أربعة عناصر رئيسية هي (اليابس والمناخ - الأنظمة المائية - النبات والحياة البرية والمناطق الطبيعية - الغلاف الغازي والهوائي).

ب- منظومة البيئة الاصطناعية : وتتمثل في حصيلة أو نتاج التفاعل بين الإنسان والطبيعة عبر المراحل الزمنية الماضية والذي يتجسد أساسا في العلاقة التبادلية للمواد بين الإنسان والطبيعة .

ج- منظومة البيئة الاجتماعية : وهي تشتمل على ثلاثة أنظمة فرعية هي النظم السياسية السائدة والنظم الاقتصادية والإدارية والنظم الاجتماعية والثقافية، وتلعب هذه النظم دورا أساسيا في تشكيل سمات وقيم وأهداف كل مجتمع.

العلاقة بين البيئة و التنمية المستدامة :

تؤكد الدراسات " أن المحاولات النظرية للربط بين البيئة والتنمية قد أثبتت في نهاية الأمر أنه ليس هناك تعارض بين البيئة والتنمية ، بشرط أن تراعى عمليات التنمية فهم القوانين الحاكمة للأنظمة البيئية (سالفة الذكر) وهي منظومة البيئة الطبيعية ، ومنظومة البيئة الاصطناعية ومنظومة البيئة الاجتماعية ، ومحاولة بناء استراتيجيات وسياسات للتنمية بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة هذه الأنظمة على التجدد و البقاء و الحفاظ على القاعدة الاساسية للموارد للأجيال القادمة[1] (وهو ما يعرف كما ذكرنا سلفا بالاستدامة) .

٢- مفهوم السياحة :

" تعرف السياحة لغويا بأنها تعني التجوال " أي " ذهب وسار على وجه الأرض ترجمة للكلمة الإنجليزية To Tour أي يجول أما كلمة Tourism فهو لفظ مستحدث في اللغات اللاتينية "[2]

(1) محسن رشاد طه محمد : أهمية دراسات التقييم البيئي في إدارة عمليات التنمية السياحية بالبحر الأحمر ، مرجع سابق ص 24 .

(2) هدى سيد لطيف : السياحة والنظرية والتطبيق ، ط١ ، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1994 ، ص 10

ونظرا لأن السياحة نشاط متعدد الأبعاد ، لذا فقد تعددت واختلفت تعاريفها ، باختلاف وجهات النظر ، والتخصصات المختلفة للمتخصصين "ولم يظهر مفهوم السياحة الحديثة إلا مع بداية القرن العشرين ، لهذا فإن الأفكار التي تحدد مفهوم السياحة وإطارها قد بدأت فعلا في هذه الفترة الزمنية "(1) فيعرفها روبرت ماكنتوش وآخرون بأنها

«مجموع الظواهر والعلاقات التي تنجم عن تفاعل السائحين وممولي الأعمال والحكومات المضيفة و المجتمعات المضيفة في عملية اجتذاب وضيافة هؤلاء السائحين والزائرين "(2)

ويعرفها المؤتمر الدولي للسفر والسياحة المنعقدة في أوتاوا بكندا عام 1991 بمعرفة المنظمة السياحية العالمية WTO بأنها " أنشطة الأفراد والمسافرين إلى والمقيمين في الأماكن خارج موطنهم أو بيئتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة متعاقبة لقضاء أوقات الفراغ أو بعض الأعمال أو الأغراض الأخرى "(3)

ويمكن تعريف السياحة على أنها التنقل و الحركة التي هي من خصائص الإنسان ، الذي اعتاد على الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاسترزاق أولا ثم الاستمتاع بالحياة ومع مرور الزمن حدث تغير في عملية الانتقال وأخذت ظاهرة السياحة أبعادا هي مجموعة من الظواهر و العلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر أو إقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة وبحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة وترتبط بعمل مأجور"(4).

---

(1) Lea , J : Tourism and Development . in the third World , New york , Rutledge , 1988 . p.4

(2) روبرت ماكنتوش و آخرون : بانوراما الحياة السياحية . ترجمة عطية محمد شحاتة، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، 2002 ، ص 31

(3) أحمد الجلاد : التنمية السياحية المتواصلة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 ، ص 15.

(4) Dennison , Nash : Tourism as an Anthropological subject , the University of Chicago, Oct , 1981 , p .471 .

ويعرف قاموس العلوم الاجتماعية السياحة بأنها " انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا والإنفاق على إقامته من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره ، وقد ينشد السائح مجرد الزيارة أو تمضية الإجازة أو الحج أو العلاج أو الدراسة ، وبذلك ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين وليسوا منتجين "(1).

وقريبا من التعريف السابق يرى (هينزكر وكراف) الأستاذان بجامعة بيرن بسويسرا بأن السياحة هي " مجموعة العلاقات و الظواهر التي تنشأ من السفر و الإقامة المؤقتة طالما أنها لا تؤدي إلى إقامة دائمة و لا تتضمن أي نشاط للكسب المادي "(2).

ويعرف حسين كفافي السياحة بأنها " النشاط الإنساني الذي يتعلق بالحركة و التنقل ، يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان لآخر لأسباب اجتماعية أو ترفيهية أو قضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو العلاج والاستشفاء وليس بغرض العمل أو الإقامة الدائمة ، ولا تدخل في السياحة وجود قوات احتلال عسكري أو هجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت أو أعضاء السلك الدبلوماسي "(3)

أما يسري دعبس فيعرفها بأنها " انتقال أي شخص من مكان إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبيا والإنفاق من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره وقد ينشد السائح مجرد الزيارة أو تمضية الإجازة أو الحج أو الصحة أو الدراسة ، وبناء عليه ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين قد تكون السياحة داخلية أو خارجية"(4)

(1) احمد زكي بدوي : معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، 1978 ، ص 427 .

(2) J.G.Holloway : the Business of Tourism , 3ed , London , Pitman Publishing 1989 , P.9 .

(3) حسين كفافي : رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص7 .

(4) يسري دعبس : السياحة ، مفهومها وأنماطها وأنواعها المختلفة ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، ط1 ، 2001 ، ص 13.

ويلاحظ من التعاريف السابقة للسياحة ما يلي :

1 ـ جميع التعاريف السابقة تعني أن السياحة انتقال من الموطن الأصلي إلى أي مكان آخر .

2 ـ تؤكد التعاريف السابقة أن هذا الانتقال ليس بسبب العمل أو الهجرة

3 ـ تحدد بعض التعاريف السابقة أن الهدف من الانتقال كسياحة هو للترفيه أو الدراسة أو العلاج أو الثقافة .

4 ـ أن السائح يصرف من مدخراته وليس من العمل بمكان انتقاله وبذلك يمكن للباحث تعريف السياحة كما يلي :

" هي الانتقال من الموطن الأصلي إلى أي مكان آخر ليس بسبب العمل أو الهجرة ولكن لأسباب أخرى عديدة منها الترفيه أو الدراسة أو العلاج أو الثقافة ولا يحصل السائح على أي دخل مادي من المكان المنتقل إليه " .

العلاقة بين السياحة و البيئة :

تأخذ العلاقة بين السياحة والبيئة أحد الأشكال الثلاثة التالية(1):

أ – أن تتم عمليات التنمية السياحية بمعزل عن عمليات الحفاظ على البيئة دون تنسيق .

ب – أن تكون العلاقة بين عمليات التنمية السياحية وسياسات حماية البيئة علاقة تضاد وتصارع خاصة عندما تتسبب عمليات التنمية السياحية في إحداث أضرار للبيئة المحيطة أو تتسبب سياسات حماية البيئة في اقتطاع جزء من الأراضي كان من الممكن استغلاله سياحيا .

ج– أن يكون هناك تنسيق بشكل كامل بين عمليات التنمية السياحية وسياسات الحفاظ على البيئة بحيث يمكن أن تصل درجة التنسيق إلى أن تصبح

(1) EL-Halfawy , Amr : Architecture and Urban Design of Resort centers , Seside Restors Life cycle concíption and Determinates ", ph.D, Cairo University . Faculty of Engineering Architecture Department , 1991 , P.35 .

العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية يستفيد كل منها من الآخر ، وتوفر هذه العلاقة ما يطلق عليه السياحة البيئية .

3ـ مفهوم السياحة البيئية :

مما سبق يمكن تعريف السياحة البيئية بأنها ذلك النوع من السياحة الذي يكون فيه التخطيط السياحي متكاملا مع سياسات الحفاظ على البيئة ، بحيث تصبح العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية تبادلية الفائدة .

ولكي تتحقق هذه العلاقة المتوافقة بين السياحة والبيئة يلزم الاهتمام بالعناصر التالية[1]:

أ- قدرة الموقع على الاستخدام والتنمية السياحية :

حيث يعتبر عدد السائحين ومدة إقامتهم والأنشطة التي يمارسونها وكذلك الخدمات التي تقدم إليهم ، كل ذلك يعتبر محددا لقدرة الموقع السياحي على الاستخدام والتنمية

بـ مرونة / حساسية النظام البيئي :

فمن المعروف أنه ليس كل البيئات تستطيع بشكل متساوٍ تحمل تدفق الأعداد المتزايدة من السائحين ، والدليل على ذلك أنه غالبا ما تحدث أكثر الآثار سلبية في النظم البيئية الهشة مثل الجزر الصغيرة والواحات والشعاب المرجانية ، لذلك يجب ملاحظة أنه إذا لم تتم عمليات التنمية السياحية بعناية وبشكل منظم فإنه يمكن بسهولة أن تضر بالاتزان البيئي للموقع .

جـ توافر الوعي البيئي :

بما أن السياحة تقوم على الاستغلال الاقتصادي لعناصر الجذب الطبيعية والتاريخية والثقافية ، لذلك فإن توافر الوعي لدي أصحاب مشروعات التنمية

---

(1) محسن رشاد طه : أهمية دراسات التقييم البيئي في إدارة عمليات التنمية السياحية ، مرجع سابق ص 48 .

يعني أنهم لن يدمروا البيئة التي تعتبر هي المصدر الرئيسي للربح بالنسبة لهم ، وفي هذه الحالة فإنهم سوف يعملون علي الحفاظ علي البيئة التي تعد بمثابة ضمان لاستمرارية الربحية لمشروعاتهم ، في حين أن أصحاب المشروعات الذين لا يملكون القدرة علي النظرة البعيدة المدى فإنهم لن يضمنوا البعد البيئي في مخططاتهم مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدمير العناصر البيئية التي تعد من أهم عناصر الجذب السياحي في مشروعاتهم.

ثانيا:مقومات السياحة البيئية :(عوامل الجذب السياحي).

تنقسم عناصر ومقومات الجذب السياحي إلى[1]:

1. عناصر جذب طبيعية :

وتضم كافة القيم الجمالية من طبيعة الأرض وامتداد البحار والبحيرات والأنهار والسهول والصحراء والمراكز الصحية الطبيعية من مياه معدنية وعيون المياه الساخنة ، حمامات الطين ... الخ.

2. عناصر جذب من صنع الإنسان :

كالآثار التاريخية ، وطريقة معيشة الشعوب وعاداتها وتقاليدها ، كما تضم هذه العناصر أيضا الكنوز الأثرية والمادية وصناعة التذكارات السياحية والمناسبات الحضارية.

ويمكن تصنيف عناصر الجذب تبعاً للهدف أو الدافع إلى عدة تقسيمات يمكن إيجازها فيما يلي :

(1) مرغبات تاريخية :

وتضم المناطق التاريخية القديمة وأماكن الحضارات وأماكن الأحداث التاريخية ويلاحظ في بعض الأحيان تتطلب هذه الأماكن إجراء بعض الجهود الترميمية حتى تصبح عنصرا جاذبا.

(1) ماهر عبد الخالق السيسي : مبادئ السياحة ، مرجع سابق ، ص91

(2) مرغبات ثقافية / عرفية :

وتشمل طريقة حياة الشعوب ومعيشتهم وقد يرى البعض ان هذا العنصر لا يعد من العناصر الجاذبة للسياحة كالعناصر الأخرى ، إلا أنه لوحظ أن العديد من دوافع السائحين لزيارة بلد معين هو التعرف علي عادات وتقاليد شعب هذا البلد ، ويجب النظر إلى هذا العنصر باعتباره جاذبا سياحيا يحتاج إلى الحفاظ عليه كبقية العناصر الأخرى.

(3) مرغبات علاجية واستشفائية:

وتعتبر سياحة المنتجعات العلاجية ، وتمتع هذه المنتجعات العلاجية بتوافر كافة المقومات التي تخدم السياحة العلاجية أو الاستشفائية.

(4) مرغبات دينية :

وتشمل المناطق الدينية المقدسة وكذلك أماكن الأحداث الدينية.

(5) مرغبات للأعمال :

وغالبا ما تتركز في المدن الكبرى وبخاصة مدن وعواصم الدول الصناعية الكبرى أو الدول المتقدمة ، حيث تتوافر كافة الخدمات والتسهيلات لرجال الأعمال لعقد الصفقات الكبرى.

(6) الأحداث الخاصة :

ظهرت في السنوات الأخيرة كمرغب سياحي له أهمية ودوره في جذب أعداد متزايدة من الحركة السياحية إلى الدولة التي تقع بها هذه الأحداث الخاصة مثل تنظيم الأوليمبياد أو المعارض الدولية أو تنظيم المهرجانات وغيرها.

(7) مكونات العرض السياحي :

ومن عوامل الجذب السياحي أيضا مكونات العرض السياحي ويشمل :

1 ـ البنية التحتية من (مياه ـ صرف صحي ـ كهرباء ... الخ) والحاجات الأساسية للحياة المدنية (بنوك ـ مستشفيات) وتتمثل البنية الأساسية في

السياحة في المنشآت الفندقية ومحال الإقامة والمنشآت السياحية ووكالات السفر والسياحة والمنشآت الترفيهية ... الخ.

2ـ وسائل الوصول وتسهيلات النقل من مطارات وموانى وطرق وغيرها.

3ـ البنية الفوقية : وهي الخدمات الضرورية التي لا غنى عنها للسائح مثل (مطاعم ـ مسارح ـ سينما ... الخ).

ثالثا : طرق تحليل آثار السياحة : (قياس الأثر)

تعددت واختلفت طرق تقدير الآثار البيئية للسياحة والشكل التخطيطي التالي (رقم 2) يوضح أهم هذه الطرق ، أما الجزء التالي فسوف يتناولها بالتحليل :

1 ـ طريقة قوائم الفحص والمراجعة : check - list method[1]

وتتكون قوائم الفحص من قائمتين تمثل إحداهما العناصر البيئية اللازم دراستها لتحديد الآثار المتوقعة عليها نتيجة الأنشطة السياحية . وتتميز هذه الطريقة ببساطتها ، لكن يعيب على هذه الطريقة ما يأتي :

أ – لا يمكن اعتبار القوائم الجاهزة تامة مهما كانت طويلة.

ب– لا تسهم في التعرف على الآثار الثانوية.

ج– تميل لتصنيف التأثيرات في مجموعات مستقلة دون أن تراعى العلاقات المتداخلة بين هذه العوامل.

د– تعتمد علي الآراء الشخصية لفريق التقييم مما يعني إمكانية حدوث تحيز في التقدير.

وتتدرج تحت هذه الطريقة كما هو موضح بالشكل رقم (2) التالي ، العديد من الأنماط نعرضها فيما يلي :

(1) ENTEC AND TCOE : EIA IN PRACTICE , TRAINING PROGRAM ,) VOL . 1 AND 2 , Cairo , 1995 , pp 35-46

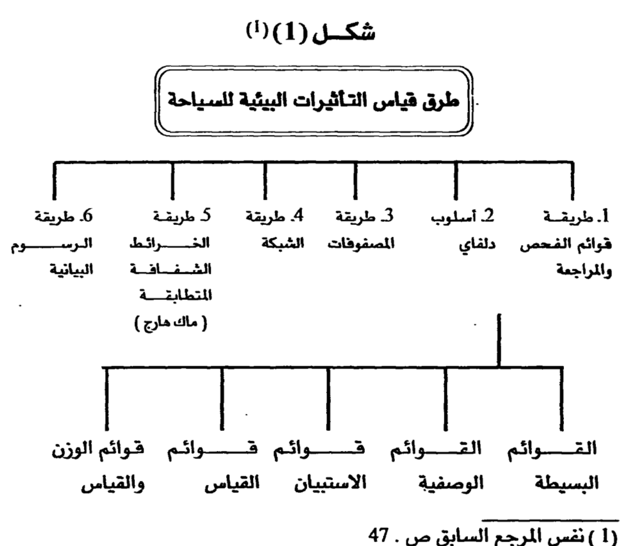
(أ) القوائم البسيطة simple checklists

وهي عبارة عن قائمة بالعناصر البيئية الواجب دراستها لتحديد مدى تأثرها بنشاط السياحة ، وقد استخدمت لأول مرة بمعرفة وكالة حماية البيئة (EPA).

(ب) القوائم الوصفية Descriptive checklists

وهي عبارة عن قائمة بالعناصر البيئية ، مثلها مثل القوائم البسيطة ولكن تزيد عنها في أنها تتضمن معلومات حول كيفية قياس وتحديد الأثر وتقييم أهميته النسبية ، ومن أشهر تلك القوائم تلك القائمة التي قام بإعدادها المعهد الحضري بواشنطن والتي تضم 47 عنصراً يجب وضعها في الاعتبار عند تقييم الآثار البيئة للمشروعات.

شكل (1) [1]



(1) نفس المرجع السابق ص . 47

(ج) قوائم الاستبيان Questionnaire Chicklists

وهي عبارة عن سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالآثار المحتملة نتيجة تنفيذ المشروعات المقترحة ، ويتم الإجابة عليها بواسطة المتخصصين وقد تم تطوير مثل هذه القائمة بمعرفة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، بغرض تقييم مشروعات التنمية الريفية في دول العالم الثالث ، وتعتمد الإجابة علي هذه التساؤلات بأحد ثلاث إجابات (نعم ، لا ، لا أعرف).

(د) قوائم القياس Scaling Chicklists

تم تطوير هذا النوع من القوائم عام 1981 بواسطة مركز خدمة الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمي قوائم حد الخطر ، وهي تعمل على توضيح وتفسير التأثيرات الناشئة عن بدائل إدارة الأراضي في الغابات ، حيث تمثل محاولة لتحديد أسس الاختيار بين البدائل على أساس بيئي لعرضها على متخذي القرار.

(هـ) قوائم الوزن والقياس Scaling - Weighting Chicklists

وتتطلب هذه الطريقة صياغة إطار للآثار البيئية يحتوى على أوزان نسبية لكل أثر وقياس كل أثر بيئي بواسطة استقصاء الآراء ، ثم مقارنة الأثر البيئي في حالة تنفيذ المشروع من عدمه.

2ـ أسلوب دلفاي : Delphi method

يتلخص مغزى هذه الطريقة في أنها عملية اتخاذ قرار جماعي تهدف إلي تفهم طبيعة المشكلة محل الدراسة " عن طريق التأليف بين آراء مجموعة من الخبراء من خلال عملية ديناميكية يتم خلالها تجميع آراء هؤلاء الخبراء في قضايا بعينها في دورات متعاقبة حتى يتم التوصل إلى إجماع في الآراء على كافة القضايا المطروحة[1].

(1) W.stephen and M, Luiz Tourism Marketing and Management Hand book, prenctice Hall, New york, 19809, p.169.

و نظراً للطبيعة التنبؤية و التخطيطية لأسلوب دلفاي فقد استخدم في حالات تربوية وتدريبية بقدرته على استخلاص معلومات مفيدة بدون حواجز جغرافية ولفظية فإن أسلوب دلفاي ليس سوى أسلوب لبناء الاتصال بين مجموعة من الأفراد المتخصصين و الخبراء . بغرض حل مشكلة معقدة أو مناقشة موضوع متشابك لكنه بأسلوب جماعي (1)

وتتم الخطوات المتبعة في هذا الأسلوب فيما يلي(2) (شكل 3 يوضح هذه الخطوات):

1 ـ تشكيل فريق صغير من الخبراء يسمي فريق الرصد تكون مهمته إعداد قائمة لاستقصاء آراء الخبراء (هيئة تحكيم دلفاي) تجاه الآثار المتوقعة للنشاط المقترح على عناصر البيئة المختلفة ثم إرسالها إليهم.

2 ـ بعد استرجاع استمارات الاستقصاء ، يقوم فريق الرصد بمراجعة وتلخيص الإجابات الواردة في الاستمارات في شكل إحصائي.

3 ـ تطوير قائمة استقصاء جديدة تتضمن بعض النقاط الجديدة لتنفيذ واستعراض بقية البدائل التي ظهرت في استجابات الجولة الأولى.

4 ـ تطوير قوائم استقصاء جديدة تباعاً ، حتى يتم إجماع الآراء على مجموعة من الآثار البيئية وفي بعض الأحوال يكون من حق المجيبين إعطاؤهم فرصة واحدة لإعادة تقييم استجاباتهم الأصلية.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن العناصر الأساسية لأسلوب دلفاي تتمثل فيما يلي (3)

1 ـ هيئة تحكيم مهمتها الأساسية الامداد بالمعرفة والخبرة التي تؤدي إلى التعرف على أهم الآثار المتوقعة .

---

(1) ناجي خليل الطحاوي : مدخل في تعليم الكبار (كتاب تعليمي جامعة القاهرة كلية التربية قسم مناهج وطرق تدريس 2003) ص 84 ـ 85.

(2) مرجع سابق ذكره ص 170.

(3) EL. Halfawy, Amr : Architecture and urban Design of Resort centers, opcit, P. 26

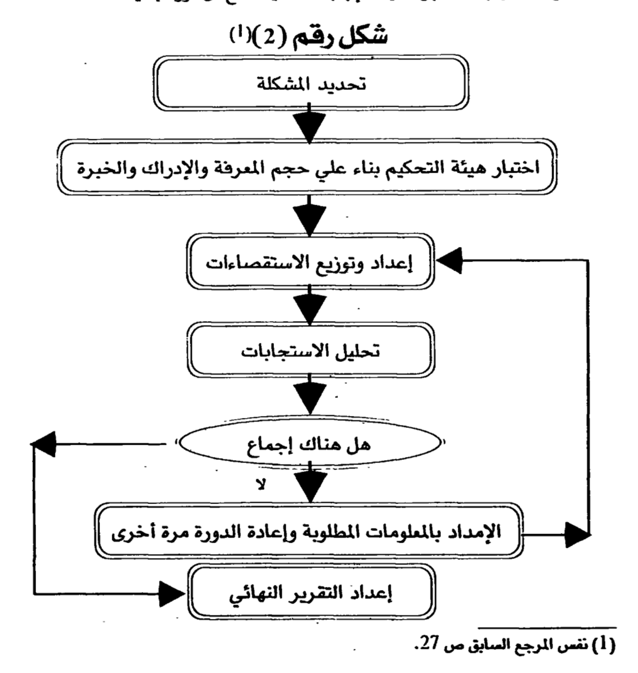
2 ـ سلسلة من الاستقصاءات المكتوبة التي تكتمل بإجابة الخبراء المختلفين عليها دون أن يعرف أي منهم الآخر بما يمنع سيطرة فرد أو أكثر على الدراسة.

3 ـ استجابات أعضاء هيئة التحكيم لا يكون عليها اسم المجيب وذلك يسمح للأفراد بالإجابة بشكل أكثر حرية وذلك يتيح لكل فرد فرصة تغيير رأيه في الجولات التالية .

4 ـ تكون الاستجابات مصنفة إحصائيا.

5 ـ تتحرك استجابات الخبراء تجاه الإجابة الصحيحة مع كل دورة جديدة للاستقصاءات.

شكل رقم (2)[1]



(1) نفس المرجع السابق ص 27.

" ويعتبر أسلوب دلفاي من أفضل الأساليب المستخدمة لتقييم الآثار البيئية في كونه لا يستغرق وقتاً طويلاً ، بالإضافة إلى انخفاض تكلفته نسبيّاً مقارناً بالأساليب الأخرى" [1] ، ولهذا فقد استخدمه الباحث في تحديد تأثيرات السياحة البيئية علي التنمية المستدامه بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) ، مستفيداً بأعضاء هيئة التدريس بكليات السياحة بالجامعات كأعضاء هيئة تحكيم ، وسوف يذكر الباحث كيفية تطبيق هذا الأسلوب والخطوات التي مر بها في الدراسة الحالية ، وذلك في الجزء الخاص بإجراءات الدراسة الميدانية (الفصل الخامس من الدراسة).

3 ـ طريقة المصفوفات[2] Matrices mothod

وتتكون المصفوفة من محور أفقي يحتوي على أنشطة المشروع في مقابل المحور الرأسي الذي يمثل عناصر البيئة ، ويتم تحديد العلاقة بين كل عنصر من عناصر التنمية مع كل عنصر من عناصر البيئة في الخلية المقابلة بواسطة بعض العلامات المتفق عليها ، ويعيب هذه الطريقة ما يلي :

أ - إنها لا تقدم معايير محددة يمكن لمتخذي القرار الارتكاز عليها.

ب- إنها لا تقدم أي معلومات عن كيفية رصد الأثر البيئي.

ج- إنها لا تقدم أي تفسير للدرجات التي يتم إعطاؤها لكل أثر.

4 ـ طريقة الشبكة[3] Computer and Network Method

تقوم فكرتها على تكوين قاعدة بيانات يتم بناؤها من خلال تحليل المشروعات السابقة ودراسة نظم البيئة ، لتصبح قاعدة البيانات هي المغذي الرئيسي لرسم شبكة لسلاسل الآثار الممكن حدوثها ، وباستخدام أحد البرامج المتخصصة في

1) Green, Howard and others : Assessing the environmental Impacts of) Tourism Development, use of Delphi technique, Journal of Tourism Management, vol11, No. 2 , June 1990, P. 83.

(2) Canter, Larry W. : Environmental Impact assessment Mc. Grow-Hill, Book Company, New York, 1977, P.91

(3) ENTEC and TCOE : EIA in practice traning program , op.cit.

الحاسب الآلي يمكن الربط بين التغيرات المشاهدة في البيئة وبين أنشطة المشروعات السياحية ، على أن يرفق بكل تغير ذو دلالة مؤشر، وبكل نشاط من أنشطة المشروع ملحق يبين عناصر النسق المتعلقة به ، وبمقارنة كل مؤشر بكل نشاط من أنشطة المشروع يمكن اكتشاف الارتباطات بينهما من خلال العناصر التي تظهر في ملامح الشبكة الخاصة لكل مؤشر ونشاط ، وتمثل هذه العناصر سلسلة الآثار الممتدة بين أنشطة المشروع والمؤشرات ، ويعيب هذه الطريقة أنها غالباً ما تصبح معقدة حينما تتزايد الآثار بشكل يقلل من إمكانية الاستفادة منها بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى كم هائل من البيانات.

5 ـ طريقة الخرائط الشفافة المتطابقة : overlay method

وتسمى طريقة ماك هارج لأنه أول من استخدمها (1)، وقد كانت تتم يدوياً بتجهيز عدد من الشفافات توضح موقع المشروع والحدود المساحية له ويتم بعد ذلك تلخيص الخصائص البيئية المختلفة على عدد من الشفافات المنفردة لكل خاصية، ثم يتم مطابقة الشفافات على بعضها ومن خلال هذا التطابق يتضح التأثير التكاملي المحتمل لموقع المشروع بصفة عامة عن طريق الكثافة النسبية للتظليل، ومع تزايد استخدام هذه الطريقة بدأت تظهر بعض المشكلات التطبيقية التي أمكن التغلب عليها بتطوير برامج كمبيوتر خاصة بذلك.

ومن مزايا هذه الطريقة :

أ – أنها بسيطة وسهلة الفهم والتنفيذ.

ب– أنها تساعد على التعرف على الأثر الفردي لكل عنصر وكذلك على التأثيرات البيئية الكلية للنشاط.

جـ– إمكانية استخدامها كوسيلة مكملة للطرق الأخرى.

ومن عيوبها :

أ – أنها تفترض حدودا فاصلة لنوعيات الحياة الطبيعية مثل (النبات والحيوان) ولكن هذا لا يمثل الوضع الحقيقي في الطبيعة.

---

(1) ENTEC, OP. Cit.

ب- احتمال إهمال المناطق الصغيرة في حين تكون لهذه المناطق أهمية بيئية رغم صغرها.

جـ- أنها تفترض وجود حدود مكانية على الشفافة، في حين أن الخصائص البيئية ليست لها تلك الحدود.

6 ـ طريقة الرسوم البيانية :

تقوم الفكرة الرئيسية لهذه الطريقة على صياغة الآثار البيئية لأنشطة التنمية عن طريق بناء شكل بياني يوضح حلقات انسياب الطاقة بين المكونات البيئية وتحديد التغيرات المتوقعة على كل حلقة من هذه الحلقات نتيجة تنفيذ فعل التنمية المقترحة، ويتم القياس بأحد المقاييس المناسبة مثل الكوري (وحدة قياس النشاط الإشعاعي)، أو البيوماس (وحدة قياس الطاقة الحيوية) أو الكيلوجول (وحدة قياس الطاقة)، وبالرغم من تميز هذه الطريقة بقدرتها على استعراض الجوانب المعقدة للأنظمة البيئية، حيث إنها تعمل على تقدير الآثار البيئية من خلال نموذج معد بدقة، إلا أنه يعيبها ما يأتي:

1 ـ أنها تحتاج إلى كم هائل من البيانات.

2 ـ اقتصارها على قياس الأنظمة البيئية الطبيعية في حين لا يمكن استخدامها في قياس الآثار الواقعة على الأنظمة الاجتماعية.

3 ـ ليس كل التغيرات يمكن التعبير عنها في شكل وحدات من الطاقة.

الخلاصة :

إن عملية تحديد الآثار البيئية للسياحة تنطوي على استخدام طرق فنية متعددة، ولكل طريقة مزاياها وعيوبها، وتعتبر طريقتي قوائم الفحص ودلفاي من أكثر هذه الطرق شيوعاً لبساطتها وانخفاض تكلفتها (كما ذكرنا سلفاً) ، كما أن طريقة دلفاي مناسبة لغرض الدراسة، إذ من خلال الاستقصاء (الجولة الأولى) ثم تجميع تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة بأبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والثقافة) ومن خلال الجولات المتعددة لاستخدام الاستقصاءات

يحصل الباحث على إجماع أساتذة الجامعات في تخصص السياحة، ثم يعود فيكون من تلك الآراء استبياناً يعود لعرضه عليهم لتحديد الأوزان النسبية لكل عنصر.

رابعاً : تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) :

لم تعد السياحة تلك الرحلة التي يخرج فيها الإنسان لمدة معينة ليمضي وقتاً جميلاً، بل أصبحت السياحة صناعة خدمات ضخمة "نمت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية بنسبة 500% على مستوى العالم"(1)، ومما ضاعف من أهمية السياحة تلك التغيرات الدرامية التي حدثت في الاقتصاد العالمي في السنوات العشر الأخيرة والتي أزاحت مصادر الثروة التقليدية (زراعة – صناعة) لتحتلها صناعة الخدمات ، والتي توقع العالم الأمريكي جون نيبزت "أنها تقود اقتصاد العالم في القرن الواحد والعشرين، وتلك الصناعات الخدمية هي : صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السفر والسياحة"(2)

وتمثل صناعة السياحة 12.5% من الاقتصاد العالمي بإحصاء عام "2000 ويعطي كل دولار ينفق في ترويج السياحة عائداً قدره 20 دولارا(3)

وعلى الرغم من أهمية السياحة في البعد الاقتصادي للتنمية "إلا أن تأثيراتها الاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية عن تأثيراتها الاقتصادية، خصوصاً إذا نظرنا إليها على مستوى المجتمع المحلي"(4)، حيث ينتج عن "الاتصال الثقافي بين السائحين والمجتمع المضيف، تغيرات واسعة تشمل نسق القيم والمعرفة والعادات والتقاليد وأنماط السلوك في المجتمع المحلي"(5)

والجزء التالي يعرض تأثيرات السياحة في الأبعاد المختلفة للتنمية.

---

(1) ماهر عبدالخالق السيسي: مبادئ السياحة، مرجع سابق، ص 91.

(2) المرجع السباق ، ص92. (3) المرجع السابق ، ص93.

(4) نبيل الروبي : نظرية السياحة ، مرجع سابق، ص33.

(5) Mathieson Alister, Goffrey Wall : Tourism, Economic Physical and Social Impact, Longman Group, London and New York, 1982, P140

أولاً : التأثيرات الاقتصادية :

1 ـ تسهم السياحة في خلق ميزان مدفوعات إيجابي :

ويقصد بميزان المدفوعات لدولة مّا : "العلاقة بين ما ينفق من أموال خارج هذه الدولة وعلى وارداتها، وما يرد إليها من أموال نظير صادراتها، وذلك لفترة زمنية معينة (سنة في الغالب) وتسعى كل دولة إلى إيجاد ميزان مدفوعات إيجابي حتى لا يكون لديها عجز"[1]، "ويعتبر الإنفاق السياحي خارج الدولة والإيرادات السياحية داخلها جزءاً من ميزان المدفوعات"[2]، ونتيجة لذلك يتم تشجيع تصدير السلع والخدمات السياحية كصادرات غير مرئية من أجل دعم ميزان المدفوعات، فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة، كلما زادت قدرتها على التعامل مع الخارج وسداد ديونها، فالموارد السياحية تنعش التجارة وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج على شكل زيادة الواردات، وباختصار فإن السياحة تمكن الدولة من تحويل ميزان مدفوعاتها إلى الاتجاه الإيجابي.

2 ـ تؤدي السياحة إلى ارتفاع الدخل القومي :

"الدخل القومي هو مجموع الدخول المتداولة في دولة ما، وكل زيادة في الاستثمارات العامة والخاصة تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي بصورة أكبر من القيمة المستثمرة وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون مصطلح القيمة المتزايدة Multiplied Amount، فتداول القيمة المبدئية في استثمار ما يولد دورات أخرى من الإنفاق"[3]، لذلك "فإن ما ينفقه السائحون في دولة ما، يخلق دخولاً جديدة، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة الإنفاق، وبالتالي خلق دخول أخرى، وتستمر دائرة التداول هذه، حتى تحدث إحدى حالتين إما أن تدخر القيمة المادية أو تنفق

---

(1) Mill, R.C : Tourism, The International Business, New Jersy, Prentic-Hall, International Inc., 1990, P159.

(2) Mathieson, A. and Wall, G. OP. Cit, P.59

(3) Edgell, D, L : International Tourism Policy, New York, Van Nostrand, Reinhod, 1990, P.19

خارج الدولة"[1]

3 ـ **استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة :**

من بين المزايا الاقتصادية للسياحة، استيعابها لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وذلك "لاعتمادها على العمالة المكثفة"[2]، لأن السياحة قطاع خدمي يعتمد على العمل البشري أكثر من اعتماده على الميكنة، وتصنف العمالة المتعلقة بالسياحة إلى نوعين هما[3]

(أ) العمالة المباشرة : وتتمثل في القطاعات التي توفر سلعاً وخدمات بطريقة مباشرة إلى السائحين كالفنادق والمطاعم والمتاجر والنقل.

(ب) العمالة غير المباشرة : وتتمثل في العمالة الناجمة عن النفقات السياحية في القطاعات التي تمد السياحة بالسلع والخدمات، مثل الزراعة، وصناعة الأثاث، والصناعات الغذائية، والصناعات التقليدية، "وقد قدرت المنظمة الدولية للسياحة WTO فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، الناجمة عن السياحة بحوالي 74 مليون فرصة عمل في أنحاء العالم"[4]

4 ـ **تساعد السياحة على استغلال كثير من موارد البيئة :**

فالصناعات التقليدية التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين، تمثل دخلاً مجزياً للأسر القائمة على هذه الصناعات، كما تمثل ربحاً عالياً للقائمين على الاتجار بها، وباختصار تمثل معرضاً دائماً للمنتجات الشعبية في كافة المناطق السياحية، كما أن هذه المنتجات تعتبر سلعاً تصديرية لا تتكلف أعمال شحن أو نقل لأن مشتريها يحضر إليها في أماكن إنتاجها.

(1) Mathieson, A, and Wall, G : OP. Cit, PP. 64-65

(2) Meglik,S : Managing tourism , Oxford Long man , 1997 , P . 15

(3) Dokadt, E : Tourism, Passport to Development, London, Oxford University Press, London, 1997, P.36.

(4) Inskeep. E, : Tourism Planning, An Emerging Specialization, Journal of American Planning Association, Vol. 54, No. 3, 1991, PP. 360-372.

5 ـ **تساعد السياحة على تنمية البنية الأساسية للمجتمعات :**[1]

مثل تعبيد الطرق ورصفها وتحسين وسائل المواصلات المتنوعة وزيادتها خصوصاً بعد حركة العمران وتطوير الخدمات المكملة لحركة العمران مثل مد شبكات المياه والكهرباء والبرق والتليفونات ومحطات البنزين ... الخ، وهذا من شأنه أن يحدث تغييرات اقتصادية في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة.

6 ـ **تؤدي السياحة إلى زيادة عدد المصانع ذات الصلة بصناعة السياحة**، مثل معدات وتجهيز الفنادق والأدوات الكهربائية والمواد الغذائية و المشروبات .. الخ.

7 ـ **تشجع صناعة السياحة على جذب رؤوس الأموال الوطنية** للعمل في الأنشطة السياحية وبهذا تسهم في دفع عجلة التنمية بصفة عامة للمجتمع .

8 ـ **تجعل السياحة المناطق المستغلة سياحياً، مناطق جاذبة للقوى البشرية** كقوى عاملة وقوى مستهلكة في نفس الوقت، وذلك بعد توفير فرص العمل والأنشطة المكملة لصناعة السياحة (الفنادق - المطاعم - الكافيتريات وأماكن التسلية) والمحال التجارية لبيع كافة السلع التي يتزايد الطلب عليها بعد استغلال المنطقة وتنميتها سياحياً).

ثانياً : التأثيرات الاجتماعية للسياحة :

1 ـ تعتبر السياحة الدولية نافذة تطل منها الشعوب المختلفة على بعضها وتساهم في توفير الاحتكاك المباشر بين الشعوب وبالتالي "تلعب السياحة دوراً اجتماعياً هاماً في التعارف بين الشعوب وإسهاماتها في الحضارة البشرية"[2]

2 ـ تسهم السياحة في تنمية الهوية الوطنية والاعتزاز بتاريخ الوطن وإسهامه في مسيرة الحضارة الإنسانية" [3]، مما يساعد على تنمية الانتماء الاجتماعي.

(1) Gee, C. Y, Maken S. I. C and Choy, D. J : The The Travel , Newyork Nostrand Reinhold, 1989, P. 156.

(2) Kentsch. J. L and Var. T : Tourism and Recreational Facility Development, The Tourist Review, N. 4, Oct. Dec., 1976, P.8.

(3) Jafari. J : Role of Tourism On Socio-Economic Transformation of Developing Countries, Master's Thesis, Cornel University, 1983, P.160.

3 ـ تساهم السياحة في الحد من البطالة خصوصاً في قطاع الشباب، بعد زيادة عدد الفنادق وقطاعات الخدمات السياحية بما تخلقه من فرص عمالة عادية أو فنية متخصصة تقلل من تضخم مشكلة البطالة تدريجياً.

4 ـ تساعد السياحة على الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ في تنمية الشخصية من خلال القيام بأعمال مجدية لخدمة الأغراض السياحية.

5 ـ هناك علاقة تبادلية بين الأنشطة السياحية والبيئية، حيث ترتكز السياحية في تطورها ونموها على البيئة الصالحة، التي تعد أحد الموارد الهامة التي تقوم عليها، كما توفر لها الأساس السليم وتمدها بأهم عناصرها ومغرياتها، "بينما يؤدي استخدام السياحة الجيد للبيئة إلى المحافظة عليها وتحسينها"[1]، "إلا أنه قد يترتب أحياناً نتيجة لعدم التخطيط والإدارة السليمة للسياحة ، تدمير لهذه البيئة وتلوثها"[2]

6 ـ يؤدي الاهتمام بالسياحة إلى رفع المستوى العمراني والحضاري في البلد السياحي، حتى تصبح عاملاً للجذب السياحي، وإلا أصبحت السياحة سبباً من أسباب الدعاية السيئة للبلد المضيف، ومن هنا فإن "نشاط الحركة السياحية لابد أن يكون مسبوقاً بالإعداد العمراني والحضاري، وسوف يعين الدخل السياحي، على تغطية نفقات هذا التعمير"[3]

7 ـ تدفع السياحة المجتمعات إلى حماية الحياة البرية والبحرية ، "فالسياحة هي التي دفعت دول شرق أفريقيا إلى حماية الحيوانات البرية من الانقراض ، وتركتها تحيا حياة طبيعية في بيئاتها ونظمت رحلات سياحية لمشاهدة الحدائق الطبيعية[4] وكذلك الحياة البحرية ذات الحساسية الخاصة مثل

---

(1) عبد الرحمن سليم : التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي ، وزارة السياحة، القاهرة ، 1992، ص ص 69 - 58

(2) صلاح الدين عبد الوهاب : التنمية السياحية ، مطبعة زهران ، القاهرة ، 1991، ص ص 163 - 156

(3) آمال الحمامى : السياحة والتنمية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، مؤتمر السياحة في مصر ، اقتصادياتها وإدارتها ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، مارس 1988، ص ص 7 - 3

(4) Gee. C. Y, Makens. J. C. and Choy, Op. Cit, P. 165.

مناطق الشعب المرجانية، لما لها من خصوصية بيئية كعامل من عوامل الجذب السياحي.

التأثيرات الاجتماعية السلبية للسياحة :

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للسياحة على التمية الاجتماعية، إلا أن النشاط السياحي، في غيبة الإدارة العلمية والتخطيط السليم، قد يؤدي إلى عدة آثار سلبية، أهمها:

1 ـ قد تؤدي السياحة إلى بعض المشاكل البيئية مثل التلوث، "وتقدم سواحل البحر المتوسط في أسبانيا نموذجاً للتدهور البيئي الطبيعي نتيجة للمد السياحي غير المخطط"[1]، وأحياناً "تؤدي الأنشطة السياحية في تدمير أجزاء كبيرة من الغابات عن طريق قطعها واستخدامها للتدفئة أو الطهي"[2]

2 ـ تقديم أنشطة غير مرغوب فيها مثل المقامرة وتعاطي الخمور وغيرها من التجاوزات.

3 ـ قد يرغب المواطنون المحليون في نفس أوجه الترف أو السلع المستوردة التي يستعملها السواح.

4 ـ إنتاج حجم كبير من التذكارات في مجال التجارة السياحية مما يؤدي إلى انخفاض سعرها، وفقدانها لقيمتها الفنية.

5 ـ التغير السريع جداً في أساليب الحياة المحلية والقيم والاتجاهات، نتيجة للاحتكاك مع أعداد كبيرة من السائحين.

ثالثاً : التأثيرات الثقافية للسياحة :

1 ـ تساعد السياحة على الاهتمام بالتعليم السياحي في مختلف مراحل التعليم، وزيادة الرغبة في تعلم اللغات الأجنبية ومحاولة إتقانها كسبيل للتواصل مع الثقافات المختلفة ذات اللغات المتباينة.

(1) محمد صبحى عبد الحكيم وحمدى أحمد الديب : جغرافية السياحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1995، ص169

(2) poon. A : Tourism Technology and Comparative Strategies, Bristol : Laca per and Gard Ltd., 1993, P.65.

2 ـ السياحة تحدث عن طريق عمليات الاتصال الثقافي بين السائحين والمضيفين إلى زيادة معارف المضيفين والسائحين على حد سواء، بثقافات الشعوب الأخرى والعناصر الحسنة والسيئة في تلك الثقافات المتباينة.

3 ـ تتسبب السياحة في دخول سمات جديدة إلى البلد المضيف أو تعديل وتحديث بعض السمات الثقافية الموجودة، وهذا من شأنه أن يؤثر على طبيعة العادات والتقاليد السائدة في البلد المضيف، أو يحدث تعديلات في أنماط سلوك أبناء المضيف نحو التعليم والصحة والبيئة.... الخ.

4 ـ تدفع السياحة سكان المناطق السياحية إلى القراءة والاطلاع حول الشعوب الأخرى وتاريخها وعاداتها وما تحبه وتكرهه، بهدف التكيف في التعامل معهم من خلال النشاط السياحي.

5 ـ تساعد السياحة على استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة من خلال الاستعانة بالخبرات الأجنبية في إدارة كافة المنشآت السياحية والفندقية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والمعدات الحديثة، وهذا كله من شأنه أن يحدث تواصلاً بين التكنولوجيا السائدة في البلد المضيف وبين التكنولوجيا الأجنبية.

6 ـ تطور وسائل الإعلام في البلد المضيف، وخاصة الإعلام السياحي من الإذاعات المرئية، والقنوات الفضائية والمؤتمرات والمعارض الدولية، وإقامة المهرجانات والمعارض كضرورة لجذب السائحين، ومن خلال ذلك تحدث طفرات كبيرة في التطور الإعلامي.

7 ـ إن زيادة الأماكن السياحية، والاحتكاك المباشر مع سكان البلدان المضيفة، وحسن استقبال السائحين، إنما يعدل كثيراً من الأفكار الخاطئة التي يبثها البعض عن اتجاهات الدول المضيفة أو عادات سكانها، وبالتالي تعد السياحة مصدراً إعلامياً مجانياً، حين ينقل السائحون ما رأوه وما عوملوا به من ود وحفاوة ورغبة في المحبة والسلام.

8 ـ إن الاهتمام بالحفلات السياحية وتنظيم الأمسيات الموسيقية وتجميل الحدائق، لهدف الجذب السياحي، إنما ينمي في سكان تلك المناطق الحس الفني، ويبتعد بهم عن الغلظة في التعامل حتى بين بعضهم البعض.

مقومات وأنماط السياحة البيئية بالمجتمع الليبي

أولاً: التعريف بالمجتمع الليبي.

ثانياً: مقومات السياحة البيئية بالمجتمع الليبي.

ثالثاً: أنماط السياحة البيئية بالمجتمع الليبي.

أولاً: التعريف بالمجتمع الليبي[1]

الجماهيرية العربية الليبية جزء من القارة الإفريقية وامتداد طبيعي للوطن العربي، وتقع في شمال إفريقية وتتوغل داخلها إلى مسافات بعيدة، وهي مرتبطة بحدود مشتركة مع دول عربية وإفريقية هي : تونس والجزائر غرباً والنيجر وتشاد جنوباً ومصر والسودان شرقاً وتطل على البحر المتوسط "وتبلغ سواحلها حوالي (1900) كيلو متر وتبلغ مساحتها مليون وسبعمائة وخمسين ألف كيلو متراً مربعاً (1.750.000) وهي رابع قطر إفريقي من حيث المساحة، ويبلغ عدد السكان في الجماهيرية الليبية حوالي خمسة (5) ملايين نسمة طبقاً لإحصاء عام 1995م، يسكن أكثر من 75% منهم الشريط الساحلي وبالأخص في مدن طرابلس وبنغازي" [2]، واللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ويتحدث السكان أيضاً اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

ثانياً: مقومات السياحة البيئية بالمجتمع الليبي

ويقصد بها عوامل الجذب السياحي التي يمكن تصنيفها إلى العوامل التالية:

1 ـ المقومات الطبيعية : مثل الموقع وخصائص المناخ وأشكال سطح الأرض .

2 ـ المقومات البشرية : وهي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : قسم تاريخي ثقافي ويشمل التراث التاريخي الإنساني ومعالم الحضارة فيه .

والقسم الثاني : البنية التحتية والخدمية ، مثل النقل والمواصلات والطرق وتسهيلات الإيواء والمرافق العامة مثل الكهرباء والمياه، والفنادق والمنشآت السياحية... وكما هو ضروري من المرافق والخدمات السياحية.

والجزء التالي يتناول هذه المقومات في المجتمع الليبي :

(1) انظر ملحق رقم (5).

(2) محمد بالأشهر : السياحة، صناعة العصر، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، مصراتة، 1998، ص34

أولاً : المقومات الطبيعية :

(أ) الموقع والمناخ :

"تمتلك ليبيا حدوداً مترامية الأطراف يبلغ طولها حوالي (4.434) كم، منها (1.494) كم لحدودها الشرقية مع مصر والسودان وحوالي (1.59) كم لحدودها الجنوبية مع تشاد والنيجر والجزائر حتى مدينة غات الليبية وحوالي (1.350) كم لحدودها الغربية مع تونس والجزائر"[1]، أما من حيث موقعها من دوائر العرض والطول، فإن الأراضي الليبية تقع بين دائرتي عرض 45، 18، 33 شمالاً ، وخطي طول 9، 25 شرقاً ، وهذا الموضع الجغرافي يعطي ليبيا أهمية بالغة يمكن استثمارها سياحياً وذلك لما يأتي :

1 ـ تكون ليبيا علاقات جوار تاريخية واقتصادية واجتماعية، مما جعلها همزة وصل بين المشرق العربي والمغرب العربي وكذلك مع دول الصحراء الإفريقية، وكذلك علاقاتها مع دول حوض البحر المتوسط عبر التاريخ.

2 ـ تتمتع ليبيا بمناخ البحر المتوسط لوقوعها على سواحله "بامتداد (40) كم جنوباً"[2]، وهو معتدل أغلب فصول السنة، وهذا يعد أحد عوامل الجذب الهامة للسياح أغلب فترات السنة، كما يسودها المناخ الصحراوي الجاف فيكون عاملاً للجذب السياحي في فصل الشتاء.

3 ـ هذا الموقع يجعل ليبيا قريبة من مناطق الأسواق السياحية في غرب أوروبا، مما يجعلها مركزاً للمواصلات وسياحة العبور.

(ب) أشكال سطح الأرض.

- الشواطئ :

تعتبر الشواطئ البحرية ذات أهمية سياحية خاصة، وعامل جذب للسياحة الداخلية والخارجية على حد سواء، وتتميز السواحل الليبية برصيف ليس عميقاً في

(1) جمال حمدان: الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ص104.

(2) محمد المبروك المهدى: جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس: بنغازى، 1990، ص51.

أجزاء كثيرة منه، "لذا يمكن أن تجرى به كافة النشاطات الترويحية المائية كالغطس والتجديف ورياضة القوارب الشراعية والصيد إلى غير ذلك من نشاطات ترويحية[1]

كما أن مناخ هذه الشواطئ معتدل أغلب فصول السنة (كما سبق ذكره) ، وتقل بها الرياح العاصفة، وتمتاز أيضاً بشواطئها الرملية الطويلة وبتباين خلفياتها الطبيعية، وهي بذلك تمثل سوقاً سياحياً كبيراً.

- الجبل الأخضر : هو منطقة غنية بالمقومات السياحية بسبب قربه من السواحل وطبيعته الساحرة ومناخه ونباتاته المميزة، وتقع تلك المنطقة في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، "ممتدة بين خليجي البمبا شرقاً إلى خليج سرت غرباً بمسافة حوالي (300 كم)"[2]، ويعتبر الجبل الأخضر أغنى مناطق ليبيا بنباتاته الطبيعية ، "مثل أشجار العرعر والبطوم والصنوبر والشماري والأرز والزيتون البري[3]، "كما تنتشر بالجبل الأخضر مجموعة من الظواهر الكارستية ذات الجاذبية الخاصة للسائحين بسبب تكويناتها الجيولوجية المميزة"[4]، "وقد أمكن حصر 62 نقطة كارستية في المنطقة الوسطى من الجبل الأخضر ومن أهمها كهف زاوية القصور وكهف عيد الحفرة"[5] ونظراً لأهمية الجبل الأخضر الاقتصادية وخصوصيته المناخية والنباتية والحيوانية وتباين أشكال سطحه فقد "سعت الدولة عام 1978 إلى الشروع في إنشاء أكبر متنزه وطني بوادي الكوف تقدر مساحته بحوالي 100.000 هكتار ، منها (50.000) هكتار من الأراضي الجبلية والساحلية[6]

(1) المرجع سابق ، ص 29. (2) محمد المبروك المهدوي : المرجع السباق ، ص36.

(3) أبو القاسم محمد العزابي : الجماهيرية ، دراسة في الجغرافية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ص34.

(4) جودة حسنين جودة: ابحاث في جيومورفولوجية الأراضي الليبية ، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، بنغازي، 1973، ص 79.

(5) سالم محمد الزوام : الجبل الأخضر ، دراسة في الجغرافية الطبيعية ، منشورات جامعة قاريونس، كلية الآداب، 1995، ص35.

(6) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، مشروع دراسة متنزه الكوف الوطني، التقرير النهائي، دمشق ، 1984، ص 2 : 1

- أشكال سطح الصحراء :

تمثل الصحراء الليبية خصوصية طبيعية تجعلها أحد عوامل الجذب السياحي، لما تتفرد به من مناخ جاف دافئ في الشتاء، ويمكن تقسيم الصحراء الليبية إلى : المنخفضات وتوجد بها الواحات العامرة بالمعيشة نظراً لتوفر المياه، وكذلك الهضاب الصخرية ، وهي مترامية الأطراف ومتوسطة الارتفاع يكسو أغلبها الكثبان الرملية وأيضاً المرتفعات الصحراوية، مثل جبال تبستى وأكاكوس وجبل العوينات وجبل الهروج الأسود وجبل السوداء"[1]

والجدول التالي يوضح نوع المناظر الطبيعية الصحراوية و أمثلة جيدة لها كمواقع للجذب السياحي[2]، [3]

بحر الرمال: في أوباري بما في ذلك الكثبان الرملية في الزلاف - بحر الرمال بمرزق - بحر الرمال العظيم شرق الجماهيرية الليبية.

البحيرات : رملة الداودة - واو الناموس - الجميرة - بزيمة .

المناظر البركانية: واو الناموس - العريان (جنوب شرق غريان) - الهروج السود - جبل السوداء.

الجبال: أكاكوس - مساك مليت - تيبستي - جبل أركنو وجبل العوينات - الجبل الغربي - الجبل الأخضر.

الواحات: الكفرة - بزيمة - وادي الحياة - قبر عون والواحات المجاورة - وادي عتبة.

الخلاصة :

يتضح مما سبق أن موقع ليبيا المتوسط بين الشرق والغرب وصلتها بدول

(1) أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، 1978، ص ص 30- 27.

(2) المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية ا ، اللجنة الشعبية العامة للسياحة ، الجماهيرية العربية الليبية ، 1999، ص 16.

(3) انظر ملحق رقم (6).

حوض المتوسط ووسط إفريقية ، ومناخها المعتدل أغلب السنة على السواحل والدافئ شتاء في الإقليم الصحراوي، وتباين أشكال السطح بين واحات وجبال وتكوينات صخرية جيولوجية متميزة، سواء في المناطق الجبلية أو الصحراوية، وكذلك التنوع النباتي النادر في منطقة الجبل الأخضر، كل هذه تعد عوامل جذب سياحي طبيعية هامة يتميز بها المجتمع الليبي.

ثانيا : المقومات البشرية :

1 ـ المقومات التاريخية والثقافية[1]

أ) تتوفر في ليبيا بعض من أجمل الآثار القديمة في العالم ، وتتركز تلك الآثار في المناطق الساحلية ، في كل من طرابلس وبنغازي رغم وجود بعض الآثار الرومانية الهامة في منطقة قرزه وجرمه جنوباً ، وفي المنطقة الغربية وترجع تاريخ الآثار القديمة إلي العهد الفينيقي حيث تم تأسيس مدن صبراته وأويا (طرابلس) ولبده الكبرى ، إلا أن الرومان والسكان الليبيين هم الذين بنوا هذه المدن في العهد الروماني ، وتتمثل تلك الآثار في العديد من أمثلة الفن الروماني التي تشمل التماثيل والفسيفساء في كل من صبراته ولبده وزلتيين والمعروضه بشكل رائع في المتحف الجماهيري بطرابلس ، وكذلك الآثار الرومانية الموجودة جنوب طرابلس في منطقة الجبل الغربي في مدينة يفرن وغدامس وجرمه ، إلا أن أهم الآثار الرومانية الموجودة في الصحراء توجد في منطقة قرزه على بعد ما يزيد عن (200) كم من مدينة طرابلس ، حيث توجد المزارع الرومانية المحصنة والقبور والأضرحة الفخمة المثيرة للإهتمام.

وفي شرق البلاد توجد آثار قديمة لا تقل أهمية عن الموجودة في غربها ، حيث تشمل المدن اليونانية / الرومانية الشهرة وهي قورينا (شحات) وأبولونيا (سوسة) وطلمتيه (الدراسية) وتوكده (العقورية) ، كما توجد في منطقة برقة أقدم الآثار وأجمل المدن لوقوعها في نمطقة الجبل الأخضر الجميلة ، أيضا

---

(1) المرجع السابق ، صـ 20

يوجد عدد من المدن الأثرية الأخرى التي يوجد بها ما يثير اهتمام السائحين مثل الفسيفساء البيزنطية الموجودة في قصر ليبيا الذي يعتبر مزاراً سياحياً دولياً ، وكذلك المعبد الليبي الذي يرجع تاريخه إلي عصر ما قبل الإسلام والموجود في أسلنطة.

ب) تتوفر في ليبيا بعض من أجمل آثار الحضارة الإسلامية :

دخل الإسلام ليبيا عندما فتح عمرو بن العاص برقة قادماً من مصر " ولكن التعريب الفعلي لليبيا لم يبدأ إلا منذ القرن الحادي عشر عندما تدفقت قبائل بني هلال وبني سليم العربية من صعيد مصر بأعداد ضخمة ، مما أدى إلى ظهور الاختلاط العرقي والثقافي مع السكان الأصليين[1]، لذلك فإن الآثار الإسلامية تنتشر في كافة أرجاء البلاد وتتمثل في المساجد والقلاع والحصون والمدارس ، كما تتمثل في الطراز المعماري الإسلامي في عدد من المدن الليبية ، بالإضافة إلي مقبرة صحابة رسول الله ﷺ بمدينة درنة، وصزيح رافع الأنصاري بمدينة البيضاء.

وبجانب الإرث الإسلامي توجد بعض الآثار المسيحية المتمثلة في الكنيسة البيزنطية في صبراته ، وكنائس مدينة طلمثيه ومدينة سوسة " ومعبد القديس مرقس مؤسس الكرازه المرقسية المصرية والذي يعود أصله إلى قوريني "[2]

ج) يوجد في ليبيا العديد من آثار الحرب العالمية الثانية :

حيث كانت مدينة طرف مسرحاً للعمليات العسكرية في هذه الحرب لذلك تنتشر المقابر الحربية لضحايا هذه الحرب حول تلك المدينة ، ولهذا أهمية خاصة للحكومات التي كانت أطرافاً في تلك الحرب وشعوبها ، ومن هنا تكتسب جاذبيتها السياحية.

---

(1) نقولا زيادة : محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلي الاستقلال ، جامعة الدول (العربية) معهد الدراسات العالية ، صـ 31

(2) نفس المرجع السابق ، صـ 20

د) هناك عدد من المدن التاريخية تقع علي الساحل الليبي :

ففي طرابلس (الجزء القديم) توجد القلعة وأسوار المدينة والسوق التقليدي ، والمساجد القديمة والكنائس والمعابد ، وكذلك مدينة زليتن التي لها شهرتها كمركز ديني ويوجد بها العديد من الأضرحة لأولياء الله الصالحين وكذلك جامع جديد جذاب سياحياً ، ولمدينة درنة أهميتها كموقع هام للمعتقدات الإسلامية والمسيحية ، ذلك أن المسجد المركزي الكبير والقبور والأضرحة الإسلامية للصحابة تمثل مركزاً للزيارات الدينية ، هذا بالرغم من أن الكنيسة التي أقامها القديس مرقص في المنطقة الجبلية فوق المدينة لم يتم التنقيب عنها تماماً وقليلاً ما تتم زيارتها.

هـ) المساكن الليبية القديمة (1) .

في شكل كهوف مثل بيوت الجبل الأخضر أو في شكل البيت الليبي القديم بمنطقة غريان أو في الشكل الذي يعرف الآن باسم (الحوش العربي) ، والذي يتفق والتقاليد الإسلامية القديمة ببقاء المرأة في البيت وعدم خروجها ، والذي يصمم بفتحة واسعة غير مسقوفة في الوسط تظل عليها نوافذ الحجرات ليدخلها الهواء النقي ، وكذلك المسكن الليبي في شكل خيام في البادية والصحراء.

و) تتوفر لدي السكان الليبيين ثقافة غنية جداً ومتنوعة ، لها عناصرها المتميزة التي تعتبر عوامل جذب للسائحين مثل : الحرف والمشغولات اليدوية ، والفنون والموسيقي والأغاني الشعبية والرقص الشعبي ، وعادات الأفراح ، وأنواع المأكولات والرسوم التصويرية والنحت والمهرجانات والمناسبات الشعبية الخاصة.

2 ـ البنية التحتية للمجتمع الليبي :

استخدمت ليبيا ثروتها في إقامة وتطوير خدمات المرافق الأساسية ، وتعتبر قطاعات النقل والطاقة وتوفير المياه بمثابة القطاعات الثلاثة التي قامت الدولة

---

(1) علي الحوت : الثقافة والمجتمع وصناعة سياحة الصحراء في ليبيا ، منشورات جامعة الفاتح ، كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس ، بدون تاريخ ، صـ76.

بتنفيذ استثمارات كثيفة فيها خلال الثلاثين سنة الماضية لإقامة شبكة من الأصول اللازمة لتوفير هذه الخدمات الضرورية.

فقد تطورت خدمات النقل البري لرفع مستوي التكامل بين كافة مناطق البلاد وتوفير طرق الوصول إلي كافة مصادر الثروة الاقتصادية ، كما جرى تطوير مصادر الطاقة لحجر الأساس اللازم للاقتصاد والتجارة وفي مجال توفير المياه في بلد صحراوي ، تم البحث عن مصادر المياه من أقصى أطراف البلاد لتزويد المراكز السكانية بها ، ثم أنشئ مشروع النهر الصناعي ليستكمل جهود الدولة في ضمان توفير موارد المياه المستديمة علي المدى الطويل ، وسوف يصل حجم نقل المياه الإجمالي السنوي من الصحراء في الجنوب إلى المناطق الساحلية بالشمال إلي 2.250 مليون متر مكعب سنوياً ، حيث سيتم استكمال المشروع ما بين عامي (2005 ـ 2010) م بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 20 بليون دولار.

أما وسائل الربط الضرورية للمواصلات والتجارة الداخلية والخارجية ، عن طريق إنشاء شبكة هامة جداً من الطرق والموانى البحرية والمطارات وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية.

أيضا تمت إقامة المرافق والخدمات اللازمة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة ، ونفذت استثمارات كبيرة جداً في هذا القطاع ، " إلا أن مستوى خدمات التخلص من النفايات لايزال يحتاج إلى عمل كبير ليحقق الأهداف المطلوبة "[1]

الخلاصة :

يتضح من كل ما سبق أن المجتمع الليبي يتمتع بمقومات سياحية هائلة ، وهامة كعوامل جذب للسائحين سواء في المقومات الطبيعية من حيث الموقع الذي جعل ليبيا ملتقى شبكة المواصلات بين الشرق والغرب وأوروبا والجنوب الإفريقي وكذلك المناخ الذي تشترك فيه مع دول حوض المتوسط حيث الاعتدال معظم أيام

(1) المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، صـ 27

العام أما الشتاء القصير فيتمتع فيه السائحون بدفء الصحراء ، وأيضا تباين أشكال السطح من واحات وصحراء وجبال وتكوينات جيولوجية نادرة وكذلك الشواطئ الجميلة المطلة على البحر المتوسط.

كما تتميز ليبيا بوجود الآثار القديمة الرومانية واليونانية والإسلامية والمسيحية ، وتقع بداخلها العديد من المدن التاريخية التي تعد من مراكز الجذب للسائحين.

وقد اهتمت ليبيا بتوفير النسبة الأساسية اللازمة لقيام نشاط سياحي ناجح سواء بالنسبة لوسائل الاتصال والمواصلات والنقل أو مصادر الطاقة وأهمها الكهرباء وتوفير المياه النقية وكذلك مرافق التخلص من النفايات.

كل ما سبق يجعلها مؤهلة لتكون مركزاً للسياحة الدولية ، الأمر الذي حدا بالمجتمع الليبي ، إلى الاهتمام حالياً بالسياحة كأحد الحلول الهامة لتنويع مصادر الدخل ، وعدم الاعتماد على الاقتصاد أحادى المورد المعتمد على النفط وحده.

ثالثا : أنماط السياحة البيئية في المجتمع الليبي

بناء على ما سبق ذكره من خصائص طبيعية بالنسبة للمناخ وتعدد مظاهر السطح والشواطئ وأيضا الخصائص التاريخية والثقافية يمكن أن تنهض بالمجتمع الليبي الأنماط السياحية التالية :

1- السياحة التقليدية : (التاريخية والثقافية) :

لزيارة المناطق الأثرية اليونانية والرومانية في غرب ليبيا في كل من جيرانه ولبده الكبرى وفيلا سيلين وعدد من المواقع الصغيرة في طرابلس والمتحف الجماهيري والآثار الداخلية في كل من قرزه ومزده وأيضا الأماكن شرق البلاد حيث توجد المدن اليونانية والرومانية بما في ذلك منطقة شحات (قورينا) ومنطقة توكره وطلميثة وسوسة (أبو لونيا) والموقع الجبلي في قصر ليبيا.

2- السياحة الصحراوية :

وتقدم في المناطق الصحراوية الرئيسية التالية :

- ❖ الفنون التاريخية القديمة والمناظر الطبيعية في جبل أكاكوس ومساك ملت ومساك ستافت ووادي مكنوسة ووادي برجوج.
- ❖ المستوطنات الواقعة في الواحات في كل من غات والبركت.
- ❖ القرى ذات الفنون التاريخية والمدن الواقعة في الواحات في كل من وادي الحياة ووادي الشاطئ ورمله الدواده.
- ❖ القرى والمستوطنات التاريخية في كل من مرزق وتراغن وزويله وأحات غدامس وتونين والمنطقة الصحراوية المحيطة بها.
- ❖ منطقة واو الكبير ، واو الناموس ذات المناظر الطبيعية الصحراوية.

3ـ السياحة الشاطئيه :

من المتوقع أن تكون مناطق التنمية السياحية الشاطئية الدولية فيما يلي :

- ❖ الشاطئ الواقع بين زواره وصبراته (في منطقة طرابلس)
- ❖ الشاطئ الواقع بين طلمتيه وراس الحمامة (شمال شرق بنغازي)
- ❖ الشاطئ الواقع بين درنه وطبرق في شرق البلاد.
- ❖ شواطئ تليل الواقعة بالقرب من صبراته وشاطئ بسيس غرب لبده الكبرى وشواطئ طلمتيه وسوسة في المنطقة الشرقية.

بالإضافة إلي الشواطئ الحالية المكتملة المرافق وهي شاطئ بنغازي الذي أقيم فيه المتنزهات المائية وشاطئ طرابلس المقترح إقامة متنزهات مماثلة به.

4ـ سياحة الغوص البحري :

وهي تجذب السائحين الأوروبيين ومعظمهم من المشتركين في جمعيات ونوادي الغوص المائي ، وقد تم تحديد مناطق الغوص البحري الهامة في كل من زواره وتاجوراء والقره بوللي وصبراته وطلمتيه وسوسة وطبرق والبردي مع ملاحظة أن ذلك يعد من المستهدف في خطة أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة.

5- سياحة حمامات المياه الكبريتية أو الرمال الساخنة (السياحة العلاجية).

تم تطوير هذا النوع من السياحة في مدينة العسه والعجيلات وتاجوراء ووادي زمزم وتراغن وبزيمه ، وهي توفر بيئة هادئة صالحة للاستخدام العلاجي في السوق السياحي و الردم بالرمال الساخنة في مدينة قبرعون و غدامس .

6- السياحة الدينية :

الإسلام هو دين معتنق من الليبين كافة بالتالى ليبيا تزخر بالعديد من الآثار الاسلامية المهمة مثل قبور وأضرحة صحابه الرسول ﷺ في كل من درنه وزويله وأوجله وقبور المشاهير من علماء الدين والأولياء في بعض المدن كزليطن وزواره ، كما توجد ثروة من المباني التي تتصف بالمعمار الإسلامي يرجع تاريخ بعضها إلى عصر انتشار الإسلام في مراحله عبر شمال إفريقيا ، كالمساجد التاريخية في مدينة طرابلس القديمة والمساجد المبنية بالأحجار الصغيرة في الجبل الغربي والواحات الصحراوية.

وتعتبر الآثار اليهودية محدودة نسبياً ، إلا أنه يوجد معبد يهودي في مدينة طرابلس القديمة وكذلك في الجبل الغربي. وبالنسبة للآثار المسيحية ، فقد أنشأ القديس مرقس الكنيسة الأولى في المنطقة الجبلية الواقعة خلف مدينة درنه (متوقع أن تكون بمثابة أحد مواقع الجذب السياحي البارزة حين تكشف أعمال التنقيب عن نطاقها الكامل) ، كما يوجد عدد من الكنائس منذ العهد البيزنطي ، وتوجد في سوسة وشحات ولبدة الكبرى ، وكذلك عدة كنائس صغيرة مبنية تحت الأرض في منطقة الجبل الغربي.

❀ ❀ ❀

الفصل الثانى

التنمية المستدامة في المجتمع الليبي

المجتمع الليبي

مقدمة :

بعد نشر تقرير برونتلاند بحوالي ثلاثة أعوام ، قرر مؤتمر البرازيل الذي يعرف بمؤتمر (ريو دي جينيرو) عام 1992، حول التنمية المستدامة ، أنه " لا يوجد نمط وحيد للتنمية المستدامة والإدارة البيئية ، بل إن كل دولة أو منطقة أو مجموعة من البشر يمكنهم تطوير طرق مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة [1]

وترجع هذه الاختلافات بين الدول والمجتمعات في طرق تحقيق التنمية المستدامة إلى عدة عوامل أهمها :-

1 ـ مستويات تناول قضية الاستدامة : فالتنمية المستدامة على المستوى الوطني تختلف عن الرؤية العالمية للاستدامة ، ففي الأولى يكون السعي لتحقيق أهدافها داخل دولة معينة ، وسواء كانت أهدافا اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ويعتمد هذا التحقيق على موارد الدولة وظروفها الخاصة ، أما في المستوى العالمي فيكون التركيز على أهداف وقضايا كونية مثل التغيرات المناخية وثقب الأوزون وانقراض الحيوانات البرية والنباتية .... الخ ، مع عدم الاهتمام بقضايا الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي .

2 ـ كما أن الدول الصناعية تختلف أهدافها التنموية عن الدول الأخرى حيث تهتم تلك الأهداف بداية بمشاكل التلوث وتنتهي بمشاكل عدم الأمان بينما تختلف الدول الأخرى في ترتيب أهداف التنمية وفق الأولويات الخاصة بظروفها، فبينما تهتم بعض الدول بتوفير المياه الصالحة للشرب والبعض الآخر تشغلة قضايا الفقر أو البطالة أو مقاومة الأوبئة .... الخ .

إن قضية التنمية المستدامة ليست قضية الاقتصاديين وحدهم وإنما يتناولها رجال العلوم الطبيعية وعلماء الاجتماع والسياسة والدراسات الاجتماعية وعلماء البيئة ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الرؤى فيما يتعلق بتطبيقات أبعاد التنمية المستدامة.

---

(1) Mitchell , Bruce : Sustainable Development at the Village Level in Bali , Indonesia , Human Ecology , VoL .22 , NO .2 , Plenum Pulbishing Corporation , 1994 , P . 189.

3 ـ إن صياغة أهداف التنمية المستدامة لابد أن تضع في حسبانها أبعاد الموارد المتاحة داخل البيئة. ومدى التطور التكنولوجي وقدرته على إيجاد البدائل لتلك الموارد مثل إنتاج الأقمشة من الخيوط الصناعية (البوليسترات) كبديل للقطن والصوف، ومن هذه الزاوية تختلف الدول فى تطبيقها للتنمية المستدامة وفق مواردها البيئية ومدى وفرتها ومدى قدرتها على إنتاج البدائل.

مفهوم التنمية :

التنمية المستدامة مفهوم حديث تنادي به الهيئات الدولية والمجتمعات وخبراء التنمية في أنحاء العالم ، وسوف يحاول الباحث في الجزء التالي إلقاء الضوء على هذا المفهوم ، مبتدئا بإبراز العديد من المفاهيم التي تقودنا إلى تفسير مفهوم التنمية المستدامة .

تتباين الكثير من التعريفات لمفهوم التنمية ، وفق الاتجاهات المعرفية المختلفة ، " لكنها غالبا ما تلتقي في نقاط كثيرة ، إذ يشمل مفهوم التنمية التغيير بدوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي كيفيا وكميا " [1] وهي " عملية شاملة لمختلف مكونات البناء الاجتماعي من نظم اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية "[2]

وترى علياء حسن[3] أنها عملية معقدة شاملة تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

كما يرى محمد الجوهري[4]: "أن التنمية هي تفجير الطاقات لتحقيق تغيير

(1) صالح على الزين : موقع التنمية البشرية من التنمية بمفهومها العام ، المؤتمر العلمي الرابع ، التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، 21، 22 اكتوبر 2002، كلية التربية بالفيوم جامعة القاهرة 2002 ص 312.

(2) Ray Kiely : Sociology and Development , UCL press , 1995 , P.P2-4

(3) علياء حسن حسن : التنمية نظريا وتطبيقيا ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1985ص ص 22 - 20.

(4) محمد الجوهري وآخرون : علم اجتماع التنمية ، وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية ، برنامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية ، المستوى الجامعي ، 1986، ص. 81.

جذري في أساليب الإنتاج ، تفيد الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية " ويعرفها منير سرحان[1] بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل متوازن ، سواء هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا أو مؤسساته أو غير ذلك " .

يذهب البعض إلى أن التنمية هي " عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث "[2] ويضيف السيد الحسيني أنها " عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدلوجية ، وتفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية و التغير ، والتصنيع ، والاستقلال والتأثير والقوة و الوحدة الداخلية " [3]

ويعرف تقرير التنمية البشرية في ليبيا [4] (1999)، التنمية بأنها توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للجماهير ويعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

1 ـ حياة أطول وأكثر صحة .

2 ـ تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة .

3 ـ إتاحة مستويات معيشية مرتفعة .

ويضيف التقرير بأنه لا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا في إطار المناخ العام للتنمية الذي يتضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإبداع والاحترام المتبادل والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان ، وتتوجه التنمية إلى الارتقاء بإنسانية الإنسان وجعله مسؤولا عن مقدراته وشؤونه فهو غاية التنمية

(1) منير سرحان : في اجتماعات التربية ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1981، ص. 249

(2) السيد الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة 1984، ص. 13

(3) نفس المرجع السابق ص .15

(4) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية بليبيا : 1999 الجماهيرية العربية الليبية ، 1999، ص 8.

ووسيلتها في آن واحد .

ويتضح مما سبق أن هناك تعريفات عديدة ومتباينة لمفهوم التنمية ، وقد يرجع هذا التباين إلى اختلاف زوايا الرؤية لدى أصحاب تلك التعاريف ويتضح ذلك مما يلي :

أولا : البعض تناولها من حيث محتواها : حيث رأى هؤلاء أنها تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (صالح الزين ، وراي كلي ، السيد الحسيني)

ثانيا : تناول آخرون التنمية من حيث كيفياتها : فالجوهري أنها تفجير الطاقات لتحقيق تغير جذري في أساليب الإنتاج ، كما رأى سرحان أنها انبثاق ونمو كل الطاقات الكامنة في المجتمع بشكل متوازن بينما رأي الحسيني أنها الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث .

ثالثا : تناولها آخرون من حيث خصائصها مثل الدينامية والتغيير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية وهو ما رآه السيد الحسيني .. .

رابعا : تناولها تقرير التنمية البشرية بليبيا من حيث أهدافها وهي تلك الأهداف الثلاثية الواردة سالفا وكذلك المناخ العام الواجب توافره لحدوثها مثل الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإبداع والاحترام المتبادل لمبادئ حقوق الإنسان .

وفى هذا السياق يمكن أن نعرف التنمية بأنها :

نمو كل طاقات المجتمع والاستغلال الرشيد لموارده بهدف تحقيق تغيرات مرغوبة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للارتقاء بالفرد والمجتمع ويشترط لحدوثها توفير مناخ عام ملائم كالحرية الاقتصادية والاجتماعية والإبداع والاحترام المتبادل والاستناد لمبادئ حقوق الإنسان .

وأيضا يتضح مما سبق أن التنمية تشمل جوانب عديدة أهمها التنمية

الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

وفى الصفحات التالية نلقى الضوء على هذين المفهومين لارتباطهما كما اتضح سلفا بالمفهوم العام للتنمية من جهة وبالتالي ارتباطهما بمفهوم التنمية المستدامة من جهة أخرى .

أ- التنمية الاقتصادية :

تعرف بأنها " تنمية إمكانيات الدخل الحقيقي عن طريق الاستثمارات بقصد إحداث التغيرات التي ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد "[1]

كما تعرف بأنها " عملية معقدة تنطوي على تصور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة في كيان المجتمع، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بالموارد الاقتصادية ونمو السكان ورأس المال والإنتاج وتركيب السكان"[2] كذلك تعرف بأنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة وتعبر عن التقدم"[3] وسوف يأخذ الباحث بالتعريف الأخير لاتفاقه مع أهداف بحثه ، حيث أنه من المفترض أن تسهم السياحة في تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة وتخلق فرصا جديدة للعمل كما يقصد بها " تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة لأقصى درجة وبطريقة أفضل ، وخلق فرص جديدة للعمل بها ، وبهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية "[4]

---

(1) محمد عبد العزيز العجمي : مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983، ص . 49

(2) صالح علي الزين : موقع التنمية البشرية من التنمية بمفهومها العام ، مرجع سابق ص . 312

(3) Jhon Kenneth Galbriath : Economic Development in persective Harvard Uneversity press , 1992 , p.85 .

(4) أحمد الجلاد : التنمية والبيئة في مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2001، ص . 24

ب- التنمية الاجتماعية

تعني بمفهومها العام " عمليات تغير اجتماعي تحيق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد "[1] وهي " عمليات مخططة وموجهة يتم عن طريقها إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع ووظائفه بالإضافة إلى تغيير في اتجاهات الأفراد والجماعات نحو أنفسهم والمجتمع "[2]

وتعرف بأنها " هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات ... إلخ ، بحيث يتاح لهم عن طريق تحقيق هذا الهدف المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي الاقتصادي لتحقيق الأهداف المجتمعة المنشودة[3]

كما تعرف بأنها " نمط التنمية الذي يركز على الإنسان ، فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن حتى تمكنه من التكيف مع الظروف الطارئة الجديدة وحتى يمكن تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية[4] وتتفق التعاريف السابقة في رؤيتها للتنمية الاجتماعية على أنها عمليات تغير اجتماعي مقصود تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد من الخدمات وتنمية قدراتهم وتغيير اتجاهاتهم نحو أنفسهم والمجتمع في الاتجاه الذي يحقق إسهامهم في النشاط المجتمعي وبهذا كله يحدث تغيرا في بناء المجتمع ووظائفه وهذا هو ما يعتمده الباحث كتعريف للتنمية الاجتماعية في بحثه .

---

(1) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة القاهرة ، 1995ص. 152

(2) سالم عبد السلام أرحومة : مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا (1980-1970)الدار الجماهيرية للنشر ، الجماعيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، 1988ص . 27

(3) محمود الكردي : التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص 1987ص. 98

(4) أحمد الجلاد : التنمية والبيئة في مصر ، مرجع سابق ، ص 25

ثانيا التنمية المستدامة :

1 ـ أصل مفهوم التنمية المستدامة :

اختلفت الآراء حول أصل مفهوم التنمية المستدامة ، حيث يرى البعض أن معناها " مشتق من أعمال الغابات الألمانية حيث كانوا يؤكدون على تحقيق العائد المستدام من الأشجار عن طريق تغطية الاحتياجات الحالية مع المحافظة على سلامة وإنتاجية الغابة للأجيال المقبلة(1)

ويرى البعض أن " التنمية المستدامة شكلت جزءا من الاهتمامات بالبيئة التي ظهرت في أوربا وأمريكا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين (2)

ويوضح آخرون أن " مفهوم الاستدامة بدأ منذ أن وقعت 33 دولة من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية على معاهدة للمحافظة على الحيوانات البرية (عام 1969)، تحت رعاية الاتحاد الدولي لصون الطبيعة "(3)

وبالرغم من الاختلافات حول أصل مفهوم الاستدامة ، فإن هناك اتفاقا على أن أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة ، ظهر حين تبنت الأمم المتحدة رسميا قضية البيئة ، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة " والذي ظهر فيه عدد من المصطلحات التي تهدف إلى القضاء على الصراع بين البيئة والاقتصاد مثل مصطلح التنمية البيئية ، الذي أوضح أن هدف التنمية ليس فقط تحفيز النمو الاقتصادي ولكن أيضا المحافظة على البيئة من أجل استدامة التنمية ذاتها ، وكذلك مصطلح التنمية بدون تدمير "(4)

---

(1) Laferty , William , M : The politic of Sustainable Development , Global Norms For National Implementaion , Envirnmental Politics , VOL .5 , No .2 , Summer , 1996 , pp . 187 - 188 .

(2) Khan,M.Adil et al .,: Sustainability of Social Sector projects , the Asian Experience Development Institute of the world Bank (EDT) , Working papers , Washington , USA , 1992 , pp . 3 - 4 .

(3) Mcmanus , phil : contested terrains politics stories and Discourses of sustainability , Environmental politics , vol . 5 , NO .1 , spring , 1996 pp .49 - 50

(4) Pezzey , John : Economic Analysis of sustinable Growth and sustainable Development , Enviroment Department working paper NO. 15 , Warld Bank Washington , USA , March , 1989 , P . 1

ومع أن جذور مفهوم التنمية المستدامة - كما سبق أن أوضحنا يرجع إلى ما قبل عام 1987، إلا أن هذا العام يعتبر بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة حين صدر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED).

(World Commission On Enveronment and Development) والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ، وفي هذا التقرير ورد أول تعريف موثق للتنمية المستدامة .

2- تعريف التنمية المستدامة :

عرفت لجنة برونتلاند(*) التنمية المستدامة :

(Sustainable Development) بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم "[1] كما عرفتها موسوعة علم الاجتماع بناء على ترجمة هذا المفهوم عن الإنجليزية والوارد في لجنة برونتلاند بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المتتالية على إشباع احتياجاتها "[2]

ويلاحظ أن تقرير برونتلاند لا يتنبأ بمزيد من التدهور البيئي في المستقبل ولا بحدوث الفقر في عالم تتناقص موارده باستمرار وإنما تتنبأ " بإمكانية دخول البشرية عصرا جديدا من النمو الاقتصادي يعتمد على سياسات من شأنها دعم وتنمية موارد البيئة الطبيعية "[3]

ونحن نعلم أن الدول قد عملت تاريخيا بعدوانية شديدة على تحقيق النمو الاقتصادي والتحديث كوسيلة لإشباع الاحتياجات المادية فحسب وإنما كذلك

---

* نسبة إلى السيدة جرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج آنذاك ورئيسة اللجنة التي أعدت التقرير .

(1) أسامة الخولي : مفهوم التنمية المستدامة ، أوراق غير دورية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، العدد التاسع ، نوفمبر ، 1999 ص . 44

(2) جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة ، جمهورية مصر العربية ، 2000، ص . 492

(3) المرجع السابق ص . 492

لتوفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياة بصفة عامة (مثل محاولات توفير الرعاية الصحية والتعليم وجعلها في متناول الكافة) ولكننا نلاحظ أن غالبية أشكال النمو الاقتصادي تجهد البيئة ، لما تحدثه من هدر أو تلويث ومن شأن ذلك أن يعرض للخطر إمكانيات النمو بالنسبة للأجيال القادمة .

ومن هنا تحاول فلسفة التنمية المستدامة أن تحل هذه المعضلة بالإصرار على أنه بتعين أن تأخذ القرارات التي تتخذ على شتى المستويات في المجتمع ، تأخذ في الآثار البيئية التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات ومن شأن ذلك أن يقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة ، وتجديد أو تعويض الموارد القابلة للتجديد كالغابات مثلا ، وسوف يعمل كل ذلك على حماية البيئة الطبيعية بل وازدهارها ، وهكذا أصبحت التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تتفق والاستثمار في الموارد البيئية من أجل المستقبل. ويفسر تقرير التنمية البشرية بالجماهيرية العربية الليبية ، 1999 مفهوم التنمية المستدامة بأنه يعني " أن الاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله عن طريق استنزاف الموارد أو عن طريق مديونية اقتصادية يتحمل تسديدها آخرون في المستقبل ، ومن جانب آخر يجب أن يتركز الاستثمارات في إنسان اليوم في تعليمه وصحته واستقلالية شخصيته ضمن دولة المؤسسات كي لا تتراكم المديونية الاجتماعية للأجيال القادمة ، و أخيرا فإن استخدام الموارد الطبيعية يجب ألا تتم بطرق تولد مديونية بيئية تتغافل عن إنتاج وإعادة انتاج الموارد الكونية وأهمية الحفاظ عليها "(1)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يوجد اختلافات في الترجمة العربية لمصطلح (Sustainable Development) حيث يترجمه البعض بأنها التنمية المطردة ، "لأن الاطراد مشتق من فعل طرد ، و بالتالي فإن طارد تعني تجديد قوة الدفع لتحقيق الاستمرار ، بمعنى أن الاستمرار لا يحدث تلقائيا "(2)

---

(1) تقرير التنمية البشرية بالجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ص.8

(2) اسماعيل صبري عبد الله : الأبعاد الاقتصادية لمشكلة البيئة ، التنمية المطردة ، مركز الدراسات المالية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يونية ، 1994، ص . 4

كما يترجم البعض هذا المصطلح بأنها التنمية المتواصلة ، ولكن الباحث سوف يعتمد في بحثه ترجمة هذا المفهوم بأنها التنمية المستدامة وهي "الترجمة الرسمية من قبل الأمم المتحدة "[1]، كما أن مصطلح التنمية المستدامة أكثر دقة من المتواصلة لأنه " لا يوجد تنمية متواصلة أبدا ، ولكن هناك تنمية يمكن أن تدوم وهنا نترجمها إلى مستدامة على نسق مستطاعة "[2]

ثالثاً : أبعاد التنمية المستدامة :

يمكن تحديد أربعة أبعاد للتنمية المستدامة[3]، وهي :-

أ- البعد الاقتصادي والمالي .

ب - البعد البشري .

ج - البعد الاجتماعي .

د - البعد البيئي .

والجزء التالي يتناول هذه الأبعاد بالتوضيح :

أ - البعد الاقتصادي و المالي :-

إن النمو المستدام لا يقاس بمعايير مادية فقط ، بل إن له جوانب مادية وجوانب نوعية ويجب الاهتمام بالجوانب النوعية أكثر من الكمية لكي يحقق مفهوم الاستدامة ، حيث يجب ألا يقوم النمو المادي على حساب تدمير البيئة ومواردها ، وأن يكون مقترنا بخلق المزيد من فرص العمل وبما لا يؤدي إلى تركيز الثروة في فئة وإفقار غالبية شرائح المجتمع ، كما يجب أن يقوم ذلك النمو

(1) رمزي زكي ، محمد سمير مصطفى : دائرة حول البيئة والتنمية من منظور مصري ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ديسمبر ، 1994، ص . 110

(2) المرجع السابق نفسه .

(3) محمد زكي علي السيد : أبعاد التنمية المستدامة ، مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000، ص . 18

على قدرات البشر ومهاراتهم أكثر من قيامة على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام ، وباختصار فإن النمو المستدام هو "النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل "(1)

ب - البعد البشري :-

وهو يهتم بتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد ، أي أنه يهتم ببناء قدرات الأفراد من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر وتوسيع نطاق الحريات الاساسية والمشاركة وغير ذلك .

ج - البعد الاجتماعي :-

يهتم بما يجعل من الأفراد - الذين تحققت لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة - مجتمعا متماسكا ، لأن تحقيق استدامة التنمية لا يتطلب بناء القدرات الفردية فقط ، وإنما المجتمعية أيضا ، وبالتالي

فإن هذا البعد يهتم ليس فقط بما يجعل الأفراد قادرين على العطاء وإنما بما يجعلهم مستعدين للعطاء ، أي الاهتمام بغرس إرادة التغيير لديهم ، وذلك من خلال تنمية قيم الانتماء والترابط الاجتماعي ، الأمر الذي يتطلب تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وتوفير الحرية والديمقراطية والمحافظة على الهوية الثقافية واحترام التباينات السياسية والثقافية والاجتماعية ، فكل هذه الأمور تجعل الأفراد أكثر استعدادا للتضحية والعمل الجماعي وبالتالي تتغير عاداتهم نحو البيئة بتحسينها وأيضا تحسين نوعية الحياة البشرية في نفس الوقت .

د - البعد البيئي :-

ويهتم بتحقيق هدفين هما : ترشيد استخدام موارد البيئة وكذلك هدف المحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية والتي تعني قدرتها على تجديد

(1) Robert Ayres U : Eco - restriction the Transition to Ecologically Sustaionable Economy , Eco - restriction : Implication for Sustainable Development , the United Nations university , USA , 1998 , p.41.

حيويتها ، وذلك يحدث من خلال :-

1 ـ المحافظة على قدرة الموارد البيئية المحلية على تجديد نفسها لأن استغلال هذه الموارد بما يفوق القدرة يؤدي إلى فنائها مثل الصيد الجائر وتجريف الأرض.

2 ـ المحافظة على قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة لا تمثل إلا قدرا ضئيلا مما جاء به الدين الإسلامي من أهمية المساواة والعدالة بين البشر والمحافظة على البيئة والموارد والترابط الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات والمحافظة على الهوية واحترام التباينات الاجتماعية والثقافية بين الأفراد والمجتمعات .

ومن الملاحظ أن هذه الدراسة قد حددت أربعة أبعاد للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي والمالي ، البعد البشري ، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي والباحث في الدراسة التي نحن بصددها الآن يرى أن الأبعاد الثلاثة (البعد البشري ، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي) تكاد تشترك في الأهداف ، حيث أورد الباحث في الدراسة السابقة أن البعد البشري يهتم بتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد وكذلك البعد الاجتماعي ينصب على الاهتمام بالأفراد من حيث بناء قدراتهم الفردية والمجتمعية ، ويشترك هذا البعد في الزاوية المجتمعية مع البعد البيئي لهذا رأى الباحث في دراسته الحالية أن يضم هذه الأبعاد الثلاثة في بعد واحد وهو البعد الاجتماعي ، خاصة وأنه يتفق مع رؤية الباحث هنا في أن جانب التنمية الاجتماعية هو أحد أجنحة التنمية في المجتمعات .

كما رأى الباحث في دراسته الحالية إضافة البعد الثقافي للتنمية المستدامة، وهو البعد الذي لم يرد مستقلا ، بل أوردته الدراسة السابقة ضمنا وبشكل مختصر، مع ماله من أهمية في عصر تسوده المعلوماتية حاليا. والخلاصة أن الدراسة التي نحن بصددها الآن ، ترى تحديد ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وهي :-

أ - البعد الاقتصادي . ب - البعد الاجتماعي .

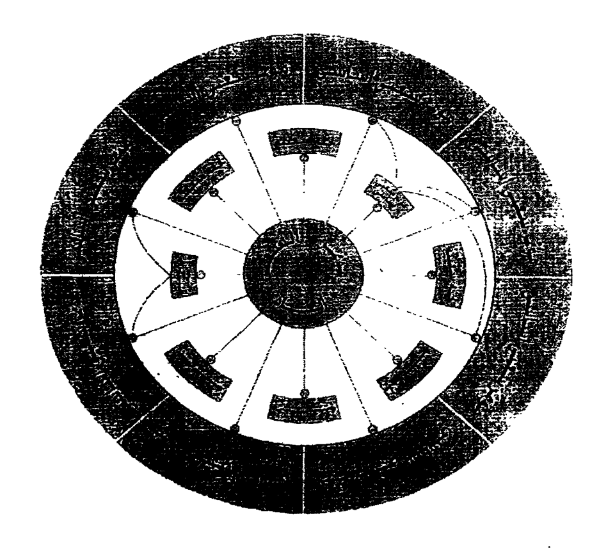
ج - البعد الثقافي .

فالتنمية المستدامة وإن كان العلم يتفق على مفهومها حاليا ، إلا أن طرق تحقيق الاستدامة تختلف من مجتمع لآخر ، الأمر الذي دعا الباحث إلى تناول التنمية المستدامة في المجتمع الليبي (مجتمع الدراسة) وهو ما يختص به المبحث الثاني الذي يعرض له الباحث في الجزء التالي .

أيضاً: مضمون التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع الليبي:

الشكل التالي يوضح هيكل التنظيم الاجتماعي والسياسي في ليبيا

شكل رقم (1)[1]



(1) تقرير التنمية البشرية الاول ، 1999، مرجع سابق ، ص25

ووفق التنظيم الموضح في الشكل السابق فإن الشعب الليبي ينقسم حسب التجمعات السكانية المحلية الي مؤتمرات شعبية أساسية (أساس السلطة التشريعية) ، وتكون عضويتها لكل المواطنين الليبيين ممن بلغوا الثامنة عشرة ذكورا وإناثا .

وفي اطار ربط الجوانب التشريعية بالجوانب التنفيذية فإن كل مؤتمر شعبي أساسي يعمل على تصعيد بعض اعضائه ممن يتوسم فيهم الكفاءة لتولي تنفيذ مهام إحدي القطاعات الإنمائية (مثل التعليم والصحة والإسكان والزراعة.. الخ) وتشكيل لجان شعببية لكل قطاع علي أن تكون مسئولة أمام المؤتمر الشعبي الأساسي المحلي ، أما على المستوى الوطني فإن جميع أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية المحلية ولجانها المعنية بالقطاعات الإنمائية المختلفة والنقابات والروابط المهنية ، تلتقي في إطار مؤتمر الشعب العام ، وهو ملتقى وطني يتم فيه اعتماد مشاريع القوانين وفقا لتوصيات وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ويجري تصعيد أمناء القطاعات الإنمائية.

ثانياً: خصائص التنمية المستدامه في المجتمع الليبي❖ :

تتمتع التنمية المستدامة في المجتمع الليبي بخصائص تميزها عن بقية التجارب الوطنية واهم هذه الخصائص:

أ- أن التنمية المستدامة خيار جماهيري

وفقا للمضمون السابق للتنظيم الجماعي والسياسي في ليبيا فإن القرار التنموي هو جماعي بطبعه و لا مكان فيه لجهة ما تصنع القرار نيابة عن الشعب اي ان تقرير السياسات الإنمائية هو مسئولية كل مواطن ومسئولية المجتمع على الوجة الاكمل ، وحيث إن أساس نظام الحكم في ليبيا - كما أسلفنا - هو السلطة الشعبية واللجان الشعبية القائمة على الحكم الشعبي المباشر وأن الشعب يمارس ذلك عمليا عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، وفي مثل هذا

❖ نقلاً بتصرف من تقرير التنمية البشرية 1999م مصدر سابق ، من الصفحة 70 ـ 66 بالبحث .

التنظيم الجماهيري يصبح التخطيط للتنمية شأنا شعبيا ، فالشعب وتنظيماته السياسية والفنية هو الذي يعني بتقرير المنظور والمحتوى والخيارات ، ومن خلال رجوعه إلى الفلسفة الاجتماعية التي يتبناها ، حيث تقترن فيها التنمية البشرية بالحاجة المادية والمعنوية ، وفي اشباع تلك الحاجة تكمن الحرية وتتوسع الاختيارات.

ب- ترتكز التنمية المستدامة على تحقيق الاعتماد على الذات إذ يستند الخيار الجماعي للتنمية علي أساس تعزيز القدرة الذاتية ، وتأتي قضية الاعتماد على الذات على راس قائمة القيم المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للمنظور الليبي والاعتماد علي الذات وفق هذا المنظور هو فلسفة حضارية شاملة، تصر علي ضرورة توافر إرادة استخدام المجتمع الليبي لقدراته في صنع القرارات المستقلة المخصصة للمصالح الوطنية والقومية والمحافظة علي النمو الحضاري والثقافي أو بتعبير أوضح القدرة علي اتخاذ القرار الوطني المستقل فيما يتعلق بكل من الأهداف والوسائل علي اختلاف مستوياتها ، وعمليا يصبح الاعتماد على الذات وسيبقي تصورا استراتيجيا متجددا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، تنتظم في إطاره قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة تؤدي إلى وجود اقتصاد وطني قوي ودائم على أساسيات صحيحة مما يضمن ، وبصورة تدريجية، القضاء على مظاهر الخلل الاقتصادي وإعادة هيكلته مما يحقق الرفع المستمر من معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة لجميع الشرائح الاجتماعية وإلى استمرار ذلك واستدامته للأجيال القادمة.

وتجدر الإشارة هنا بأن منظور التنمية الذي تتبناه الجماهيرية بالاعتماد على الذات ، لا يعني الاكتفاء الذاتي بالوجة المثالي أو الانغلاق علي الذات ، بل إن هذا المنظور يعتمد أيضا على وجود رؤية وطنية للمحيط العربي والافريقي والعالم الخارجي والاقتصاد العالمي ، يتم على ضوئها بناء القدرة التنافسية وتحديد العلاقات الاقتصادية مع العالم بكافة تكتلاته.

ج- تقترن التنمية المستدامة بقضية المساءلة الشعبية

حيث تقع المساءلة الشعبية في صميم العلاقة الإيجابية بين المؤتمرات الشعبية الاساسية ولجانها الشعبية ، وتزداد أهمية تلك العلاقة إذا ما سلمنا بأن قطاعات التنمية الشعبية في المجتمع الجماهيري تأخذ منحى الطلب اكثر من العرض وتتواصل مع مصالح الجماهير.

وقد تكون المؤتمرات الشعبية أحيانا مجانبة للدقة في تحديد جوانب الطلب وتقرير السياسات أو أن تتبني مطالب قصيرة النظر في كيفية توظيف الموارد مما يمكن أن يؤدي إلي عكس مبدأ الاستدامة وهذا ما حدث في بعض مراحل التجربة الإنمائية الوطنية ، ولكن وفق المضمون التنظيمي الاجتماعي والسياسي في المجتمع الليبي فإن الأمر متروك للجماهير لإصلاح الأخطاء من خلال المؤتمرات الشعبية وتعديل الاولويات التنموية عن طريق تنمية قيادات جديدة وتصعيدها وإخضاعها للمسائلة الشعبية وتقييم الإنجاز.

د - اللامركزية هي النموذج التنظيمي لتحقيق مضمون التنمية المستدامه

إذا كانت المساءلة الشعبية هي الأكثر جدوى في استراتيجيات التنمية التي تعتمد على خدمات الدولة القريبة من الجماهير كالخدمات الصحية والتعليمية وبقية القطاعات فإن السؤال يبقى حول كيفية اختيار النموذج التنظيمي للتنفيذ ، وتعتمد ليبيا في هذا المجال طريق اللامركزية جغرافيا وإداريا لتحقيق مضمون التنمية المستدامة ، حيث من المطلوب أن يعمل ذلك الأسلوب على تحسين نوعية الخدمات العامة للقطاع العام المتجه - كما ذكرنا - نحو الطلب.

ولا يعد ذلك مهما فقط من حيث تجذير الديمقراطية وزيادة عقلانية القرار الشعبي وإنما أن الأهمية الأوسع في وضع الخرائط التنموية تتجلى في إتاحة الفرصة للمؤتمرات الشعبية لكل ما تحتويه من شرائح اجتماعية مختلفة لأن تدلي برأيها وتوضيح مشاكلها ومصالحها في التوظيف الاجتماعي والاقتصادي للموارد.

هـ -عدالة توزيع الرفاه البشري بين الأجيال أساس التنمية المستدامة بليبيا:

لا يقتصر معنى العدل الاجتماعي على المشاركة الشعبية والواسعة بل يتضمن أيضا الحالة التوزيعية الأفضل للدخل والثروة والتوازن بين متطلبات الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ، الأمر الذي يعد ضروريا لاستدامة التنمية ، وعليه فإن قضية عدالة توزيع الرفاه بين الأجيال المختلفة من أهم عناصر الفلسفة الاجتماعية التي تأخذها الجماهيرية بعين الاعتبار في تحقيق التنمية المستدامة ، ومن ثم فإن من بين المسائل الجوهرية التي يجري تدارسها في الخطة الانمائية. حاليا هي طبيعة الآثار بعيدة المدى للقرارات والتصرفات العامة التي يتم اتخاذها في الحاضر وتبعاتها على مستقبل الأجيال القادمة، واختيار أفضل السبل لتحقيق التوازن المنشود ومن أجل تحقيق الإجماع على طبيعة ومدى الأفق العادل ومراعاة حقوق الذين لم يولدوا بعد ، فإن الأمر يتوجب طرحه وبشدة على مستوى المؤتمرات الشعبية لتحديد نمط التفضيل الزمني والابتعاد عن الذهنية التي تميل الى ترجيح التفضيل الزمني الحاضر.

ولا شك بأن وجود مثل هذه الرؤية البعيدة المدى لكل من المستقبل الاجتماعي والمستقبل التقني الليبي سوف تؤثر تاثيرا واضحا علي معدلات الاستثمار ، حيث تأخذ في الاعتبار الرفاه بين الأجيال وعبر الزمن وتصل إلى شكل المعدل الأمثل للاستثمار الذي يحدد الأفق للخيارات الاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الزمني وحجم الأصول المنتجة المطلوب تراكمها عند نهاية هذا الأفق الزمني المحدد.

والخلاصة:

أن معدل الاستثمار الأمثل لتوزيع الرفاه البشري بين الأجيال هو أساس التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع الليبي وهو مسألة اختيار سياسي بالدرجة الأولى يقرره الشعب.

ثالثا أهداف التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي

تهدف التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي وفق رؤية التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع إلى [1]

1 ـ توزيع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية.

2 ـ خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط.

3 ـ تحيقيق العدالة في توزيع الدخل.

4 ـ رفع مستوى المعيشة للمواطنين.

5 ـ الاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرة المعرفية والمادية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.

6 ـ بناء الهياكل الارتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وكفائته.

7 ـ تحقيق تنمية ومكانة متوازنة لعموم التراب الليبي.

رابعا : أبعاد التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي*

يصنف التقرير الدولي للتنمية البشرية بليبيا من بين مجموعة البلدان ذات الإنجاز العالي في حقل التنمية ، فعلى متدرج قياسي لإنجاز الدول يقع بين (0 ـ 1) يأتي تقدير الأداء الليبي مساويا (0.806) وبهذا فهي تحتل وفقا لتقديرات تقرير 1998 المرتبة 64 في تسلسل الإنجاز الانمائي من بين 174 بلدا صناعيا وناميا وطبقا لما استقر عليه الباحث في المبحث السابق من هذا البحث في تناول التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد هى الاجتماعية والاقتصادية

(1) نفس المرجع السابق ، ص 29

* جميع البيانات والإحصاءات التي سترد في هذا الجزء ، وفق احصاء حتي عام 1999 تقرير التنمية البشرية في الجماهيرية الليبية ، مرجع سابق. من صفحة 70 ـ 73 بالبحث

والثقافية ، فسوف يتناول هنا التنمية المستدامة في المجتمع الليبي بعد ثورة الفاتح وفي الفترة من عام 1973 وحتي عام 1999 في ضوء المؤشرات التالية :

أولا : الأبعاد الاجتماعية :

أ - الخدمات التعليمية :

ما مدي تحقيق هدف التعليم للمجتمع ؟

هل تحقق الكيف التعليمي إلى جانب الكم ؟

ب- الخدمات الصحية :

استراتيجية الخدمات الصحية بعد الثورة .

نتائج تنفيذ تلك الاستراتيجية في التنمية الصحية .

ج- الإسكان والمرافق :

محاور السياسة الوطنية في الإسكان في ليبيا

العجز في الرصيد السكني الحالي والمتوقع

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية :

خصائص التنمية الاقتصادية في التجربة الليبية ومؤثرات هذه الخصائص على التطور التنموي الفعلي .

وسوف سنتناول بالتحليل هذه الابعاد .

أولا : الأبعاد الاجتماعية

أ- الخدمات التعليمية :يمكن تحليل هذا البعد من خلال الإجابة على السؤالين التاليين :

ما مدي تحقق هدف التعليم للمجتمع ؟

هل تحقق الكيف التعليمي إلى جانب الكم ؟

ا ـ ما مدى تحقق هدف التعليم للمجتمع ؟

عند رحيل الاستعمار الايطالي عن التراب الليبي لم تكن نسبة التعليم ومن يعرفون القراءة والكتابة ، تزيد عن 1% من الليبيين وفق إحصاء 1940، أما في الوقت الحاضر فيجلس 37% من الشعب الليبي علي مقاعد الدراسة ، أما مايتعلق بالإنفاق التعليمي فقد شكل في بداية الخطة الإنمائية الأولى عام 1973 نحو 15.3% من الميزانية العامة ،بينما شكل عام 1996 ما يعادل 16.7٪ من الميزانية العامة ومن بين الدلائل الأخرى على تطور الرصيد التعليمي ، ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للفئة العمرية (6 ـ 24 سنة) من 64% عام 1973 إلي 75% عام 1995، وترجع تلك الزيادة إلي عاملين أساسيين، أحدهما زيادة معدلات الالتحاق التي شهدها المستوي فوق الابتدائي (إعدادى وثانوي) فقد ارتفعت هذه المعدلات في المرحلة الإعدادية من 18% عام 1973 الي 66٪ عام 1995 وكذلك الثانوي العام والعالي الذي ارتفع معدل الالتحاق به من 6.7٪ و 3.8% عام 1973 الي 50%، 14.2% علي التوالي عام 1995م.

اما العامل الثاني لزيادة معدل الالتحاق بالتعليم فهو ارتفاع قبول الإناث على التعليم ، إذ كانت هناك فجوة بنسبة 21.5% بين الذكور والإناث (لصالح الذكور) عام 1973، و تلاشت هذه الفجوة تماما علم 1995 بل إن معدلات الالتحاق في بعض المراحل تعدت فيها نسبة الإناث عن الذكور فحين كان معدل الالتحاق للذكور عام 1973 بالتعليم الإعدادي هي 23.4% و كان معدل الالتحاق من الاناث بنفس العام ولنفس المرحلة 11.7%، فقد تغير الوضع عام 1995 وBصبح معدل التحاق الذكور 64% بينما زاد معدل التحاق الإناث الي 68% للمرحلة الإعدادية وبينما كان هذا المعدل عام 1973 هو 10% بالنسبة إلى الذكور ، 5% للاناث صار 46% لصالح الاناث مقابل 43% للذكور بالتعليم الثانوي عام 1995، أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تقاربت معدلات التحاق الذكور بمثيلتها للإناث عام 1995، حيث بلغت تقريبا 14% لكل من الجنسين.

وفي مستوى آخر من التحليل لتطور الرصيد التعليمي وإتاحة التعليم للجميع

نتناول التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية (ريف - حضر) ، وفي هذا المستوى يتضح ذلك التطور جليا ، فقد كانت هناك فجوة واضحة عام 1973، تم التخلص منها عام 1995، فوفق إحصاء عام 1973 كانت نسبة الالتحاق في المناطق الحضرية (مثل طرابلس وبنغازي) حوالي 87.2% ذكور ، 60.7% بالنسبة إلى الإناث ، وتبدلت الصورة تماما في عام 1995، فأصبح المعدل بالنسبة للذكور والإناث في طرابلس حوالي 79%، 77% على الترتيب ن بينما فاقت نسبة التحاق الإناث عن الذكور في بنغازي فبلغت 74.5% مقابل 74% للذكور ، أما بالنسبة للمناطق الريفية فكانت تلك الفجوة أكثر وضوحا ، حيث وصل معدل التحاق الذكور فيها 75% ولم يتجاوز 29% للإناث وذلك عام 1973 بينما تقاربت معدلات الالتحاق بين الجنسين لتصل إلى 71% ذكور 68.3% للإناث.

ويتميز التطور التعليمي في الجماهيرية بالتوسع الأفقي في مؤسسات التعليم ، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة عام 1970، وصل عدد الجامعات عام 1999 إلى 14 جامعة بنحو 90 كلية موزعة على كافة المناطق وتستوعب وفق احصاء 98-99 نحو 166 ألف طالب وطالبة و (5500) عضو هيئة تدريس نصفهم تقريبا من غير الليبيين.

2 ـ هل تحقق الكيف التعليمي إلى جانب الكم ؟

اذا كنا نعني بالكم التعليمي من معدلات الالتحاق والتدرج في المستويات التعليمية المختلفة ، فإننا نعني بالكيف أن العملية التعليمية كعملية إبداعية لها مدخلاتها وشروطها لخلق إنسان مزود بقدرات إدراكية ونفسية وحركية واتجاهية جديدة ، وفي هذا الاتجاة تعتمد الإدارة التعليمية الليبية علي التخطيط المتزامن لكل من التوسع الكمي وبرامج التحديث النوعي للعملية حاليا ، من خلال مشروع وطني للتخطيط الكيفي ، تبدأ الخطوة الأولى منه بإجراء تحديد أكثر وضوحا للأهداف التدريسية لمختلف مراحل التعليم وينبع ذلك من التسليم بأن مراجعة جودة وكفاءة التعليم هي كيفية دينامية تتغير بتغير الزمن والظروف وبالتالي تتغير معها معاييرها ، أما الخطوة التالية لمشروع التخطيط الكيفي التعليمي فتتجه نحو

وضع تعريف لأرجح العوامل تاثيرا في الكفاءة التعليمية للمدارس الليبية ، وإعطائها أوزانا مختلفة ، من أجل توفير اللازم لمواجهتها.

ومن المفترض تحديد تلك العوامل المرجحة من خلال مسح بالعينة على مستوى المناطق والتوزيعات الجغرافية لتقييم مدخلات وعمليات النظام التعليمي، وفرز الأكثر أثرا على الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية.

ب- الخدمات الصحية :

اتبعت بعد ثورة الفاتح استراتيجية صحية (الاستراتيجية الأولى بعد الثورة)، أدت إلى عدة تحولات ديموجرافية وجوانب تحسين صحة المجتمع .

واهم الخطوط العريضة الاستراتيجية هي :

1 ـ مراعاة التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية والوقائية ومنح الأولوية المطلقة للمناطق النائية.

2 ـ توفير الادوات و الوسائل التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تكفل الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات المكملة لها أو المرتبطة بها مثل خدمات التغذية والإسكان وتوفير المياه الصالحة للشرب والمجاري الصحية والتخلص من القمامة والفضلات ومراقبة الأغذية وتوفير الأمن الصناعي.

3 ـ توفير الخدمات الصحية بالمجان والرفع من مستواها والوصول إلى المعدلات المثلى في عدد الأسرة في المستشفيات واعداد الفئات الطبية المختلفة مع العمل على توفير مستلزمات الأدوية والتجهيزات والمعدات الطبية.

4 ـ تحصين مختلف الأفراد ضد الأمراض المعدية والتركيز على مشروعات الصحة الوقائية ومكافحة الأمراض السارية والمتوطنة.

5 ـ تنمية القوى العاملة الصحية المحلية وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصحي بمستويات مختلفة في الداخل والخارج.

6 ـ تطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة وتجهيزها بأحدث المعدلات الطبية والأجهزة المتطورة والعمل على رفع كفاءة أداء تلك المؤسسات.

7 ـ العناية ببرنامج التثقيف والإرشاد الصحي والصحة المدرسية.

8 ـ الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية والعوامل الاقتصادية والثقافية والنفسية التي تؤثر على المستوى الصحي.

ونتيجة لتنفيذ تلك الاستراتيجية فقد تحسنت مؤشرات التنمية الصحية بصورة عامة ويتضح ذلك مما يلي

1 ـ انخفض معدل الوفيات فأصبح وفق احصاء 1995 حوالي 3.1 بالألف بعد ان كان 9.4 بالألف عام 1973، بل إن الانخفاض الذي شهدته معدلات وفيات الرضع خلال العقود الثلاثة الماضية منح التجربة الليبية في هذا المضمار تميزا واضحا بين تجارب التنمية الصحية في العالم الثالث ، " إذ انخفض المعدل من 118 بالألف عام 1973 الي 24.4 بالألف عام 1995م"(1).

2 ـ ارتفاع الحالة الغذائية للمجتمع الليبي ، فقد أبرزت نتائج الدراسات المقارنة التي أجرتها الجامعة العربية لصحة الأم والطفل(2) في البلدان العربية أن ليبيا تقع على رأس قائمة تلك الدول فيما يتعلق بامتياز حالة التغذية ، حيث لا تتعدى نسبة الولادات بوزن ناقص أكثر من 4.7% بين المواليد ، كذلك بالنسبة إلى لمؤشرات نحافة الطفل فلا تتجاوز الحالات في الجماهيرية أكثر من 2.7% من العدد الكلي للمواليد.

3 ـ احتل الإنفاق على القطاع الصحي حوالي 5.6% من الميزانية العامةخلال العام الأول للخطة الاولى (1975-1973) بينما بلغ 17.1% من الميزانية العامة عام 1993 ثم قفز إلى 19.6% من الميزانية العامة عام 1996، والمقارنة بين تلك النسب يؤكد التنمية الحادثة في قطاع الصحة.

4 ـ ارتفعت نسبة الولادات الصحية بالمؤسسات الصحية العامة ، فبعد أن كانت قاصرة على ميسوري الحال وبنسبة لم تتجاوز 21% عشية الثورة عام 1969، ارتفعت هذه النسبة الي 92% من الولادات على المستوى الوطني عام

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، صـ 80، 1999م.

(2) اللجنة الشعبية العامة للسياحة ؛ المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمى، الجماهيرية العربية الليبية، 1999، صـ 7

1995، ولا يوجد في ذلك فروق كبيرة في النسبة بين المناطق الحضرية والريفية إذ تبلغ النسب فيها 96.3%، 87.8% على الترتيب.

5 ـ الارتفاع الكبير في عدد وحدات الرعاية الصحية بالمجتمع الليبي بمستوياتها المتعددة والتي بلغت وفق إحصاء 1998 كما يلي :

وحدات الرعاية الصحية : وتخدم مناطق لا تزيد عن 5000 نسمة وعددها 931 وحدة

مراكز الرعاية الصحية : وتخدم مناطق تزيد عن 5000 نسمة وعددها 163 مركزا ، وتقدم خدمات علاجية للمرضى التابعين لها وكذلك المحولين إليها من وحدات الرعاية الصحية الأولية.

العيادات المجمعة :

وهي أكبر من سابقتها وتقدم نوعية متخصصة من الخدمات العلاجية بالإضافة إلى رعاية الأمومة والطفولة وعددها 21عيادة.

المستشفيات :

وتقوم بخدمات سريرية للمرضى المحولين من العيادات المجمعة ووحدات ومراكز الرعاية الصحية الأساسية وعددها 17 مستشفي مركزيا ،(23) مركزا تخصصيا ،(19) مستشفى عاما، (24) مستشفى قرويا.

وبالمقارنه مع سنوات سابقة تتضح الطفرة الكبيرة في إنشاء الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات ، ففي عام 1980 كانت وحدات الرعاية الصحية 838 وبلغت 931 وحدة عام 1988، والأمر ذاته بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية التي كان بها عدد 148 مركزا عام 1980 وارتفع إلى 163 مركزا عام 1988، أما قطاع المستشفيات فقد ارتفع من معدل 3.6سرير لكل 1000 مواطن في بداية عام 1973 إلى 5.3 سرير لكل الف مواطن عام 1985 ولكنها أخذت في التباطؤ عام 1988 إلى 4.2 سريرا لكل1000 مواطن ، إلا أن هذا التباطؤ لايدل على وجود نقص حالي في عدد الآسرة بالمستشفيات حيث إن آخر الدراسات الصحية

(1999) تشير إلى أن نسبة إشغالها لا تتعدي أكثرمن 50% سنويا.

6 ـ وهذه النقطة مرتبطة بالنقطة السابقة فقد استلزم التوسع في انشاء الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات ، زيادة عدد العاملين في قطاع الصحة ، حتي وصل إلى نحو 63656 وفق إحصاء 1998 وهم يشكلون حوالي 5% من قوة العمل الإجمالية بالمجتمع الليبي ، منهم 59% من الحاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص والباقون يعملون بالمهن الإدارية والحرفية.

أما عدد الأطباء فقد شهد تطورا كبيرا ، فبعد أن كان عشية الثورة لا يتجاوز 800 طبيب بمعدل طبيب واحد لكل 2503 نسمة أصبح في عام 1982 نحو 6 آلاف طبيب بزيادة قدرها 650% وبمعدل طبيب لكل 628 نسمة ، وبالعودة إلى إحصاء 1998 نجد أن عدد الأطباء 7096، أكثر من نصفهم من غير الليبيين ، وتجدر الإشارة هنا أن عدد الأطباء الليبيين يفوق نظراءهم من الاجانب في حقل الممارسة العامة إلا أن الأمر يبدو عكسيا في المجالات التخصصية التي ترتفع فيها نسبة الأجانب إلى . 74%

هذا الامر يقودنا إلى أن نتطرق إلى عدد المسجلين في الجامعات والكليات الطبية السبع الموزعة جغرافيا على المناطق المختلفة في تخصصات الطب البشري الأسنان والصيدلة و قد ارتفع هذا العدد ارتفاعا كبيرا ، فبعد أن كان 4915 طالبا وطالبة عام 1993 ارتفع إلى 9184 خلال العام الدراسي 99/98، أما رصيد الخريجين المتراكم ما بين عامي 1993/1988 فقد كان في حدود 4آلاف خريج في بداية الفترة وارتفع ليصل الي نحو 7304 في الوقت الحالي (وقت إعداد التقرير عام 1999).

8 ـ إن نسبة تحصينات الأطفال ضد أمراض الدرن وشلل الأطفال والحصبة قد وصلت الي 97% بين الأطفال بإحصاء 1995، وفي إطار الصحة المدرسية بلغت هذه النسبة للسنة الأولى الابتدائية 100% عام 1988 في خمس مناطق ونحو 95% في ثلاث مناطق وتراوحت بين 62% ، 83%في خمس مناطق أخرى.

ج- الإسكان و المرافق :

قبل التعرض لمؤشرات التنيمة في البعد السكانى ينبغي أن نشير إلى محاور السياسة الوطنية للإسكان في ليبيا وهي :-

❖ الارتفاع بالمستوى المعيشي للجماهير ، وتوفير مسكن صحي لائق لكل مواطن

❖ التأكيد على الإسكان الشعبي واعتبار مشروعات الإسكان العام أداة رئيسية للتخفيف من وطأة الوضع السكني.

❖ اعتبار التمليك المبدأ الرئيسي للسياسة الإسكانية.

❖ زيادة الرصيد السكني والتغلب على العجز ، وإنتاج المواد الأولية اللازمة للنهوض بالمشروعات السكنية والاعتماد علي الذات في هذا الشأن.

❖ ولغرض تحليل أبعاد السياسة الإسكانية ورصد وتحديد آثارهما الاقتصادية والاجتماعية فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

الأولى : هي الفترة التي شهدت الخطط الإنمائية الثلاث (1973 - 1985).

والثانية : تبدأ من العام التالي 1986 وحتي الأن (وقت إعداد تقرير التنمية البشرية الأول عام 1999).

وفيما يتعلق بالفترة الأولى فإن السياسة الإسكانية قد نجحت في إنجاز نصف الرصيد السكني المتوافر حاليا ، وقد ساعد في ذلك حدوث الارتفاع الكبير في إيرادات الدولة من العوائد النفطية وارتفاع أسعارها العالمية واستغلال ذلك في بناء مجتمع الرفاه وقد أفلحت الدولة في بناء 193 ألف مسكن بمعدل 6.7 مسكن لكل ألف من السكان سنويا أما في الفترة الثانية فإن معدل بناء الوحدات السكنية قد بدا متواضعا (2.3 مسكنا سنويا لكل 1000 نسمة من السكان)، ورغم ذلك فإن العجز في الرصيد السكني قد تراجع بصورة ملحوظة حيث وصل وفق نتائج تعداد 1995 إلى 59 ألف وحدة سكنية.

وفي السياق ذاته ، وعند حساب التوقعات المحتملة لمستقبل الرصيد السكني تدلل إحدى الدراسات الصادرة عن أمانة التخطيط عام 1997 (1) بأنه في حالة استمرار المعدلات السنوية الحالية للنمو لكل من أعداد الأسر وأعداد المساكن فمن المتوقع أن تتساوي في عام 2003 (2)، وعندئذ يبدأ العجز في الظهور ، يخشي معها صعوبة المواجهة ، مالم يجر زيادة معدلات بناء المساكن في السنوات المقبلة بنسب أعلى من معدلات تكون الأسر الجديدة.

ثانياً : أبعاد التنمية الاقتصادية :-

إن تتبع مسيرة التنمية الاقتصادية بالمجتمع الليبي من خلال الأرقام يمكن أن يميز ثلاث خصائص يتفرد بها الاقتصاد الليبي وتؤثر في تطوره التنموي، وأهم تلك الخصائص :

1 ـ تذبذب النمو :

إن أداء الاقتصاد الليبي مقاساً بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومنذ ثورة الفاتح والبدء بتبني خطط التحول الإنمائية ينقسم إلى مرحلتين أساسيتين :

مرحلة النمو العالي :

وهي فترة السبعينيات التي شهدت تطبيق الخطتين الأولى والثانية، حيث بلغ النمو خلال الأولى بالأسعار الثابتة لعام 1980 معدلاً قدره 9.2% في حين وصل في الخطة الثانية إلى 6.4% أما بالنسبة للنمو الذي حققه العائد النفطي فقد كان بمعدل 21.7% أثناء الخطة الأولى وبمعدل 11.8% خلال الخطة الثانية.

مرحلة النمو غير المستقر :

والذي يضم فترتي الثمانينيات والتسعينيات حيث تحول إلى السالب بمعدل 4.1% خلال الخطة (1980 - 1985) ثم عاد ليسجل نمواً إيجابياً بمعدل 3%

(1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، تقييم السياسات الإسكانية في الجماهيرية ، سرت ، 1997،ص59.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 62

خلال خطة (1985 - 1990)، ثم استمر بمعدل ضئيل خلال الفترة (1990 - 1995) ليستقر عند .1.4%

ويلاحظ أن النمو الفعلي خلال التسعينيات كان مشابهاً تقريباً لما كان عليه خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وربما كان النمو الضئيل للنصف الأول من التسعينيات كان بسبب تواضع الناتج النفطي حيث وصل خلال تلك الفترة إلى (0.7%) ، أما الناتج غير النفطي فلم يحقق أكثر من (2.6%) سنوياً خلال تلك الفترة.

إذن فعقد السبعينيات هو عقد التوسع السريع، فقد كانت تلك الحقبة التاريخية مزيجاً من الطفرة التنموية والطفرة النفطية، والأولى تتمثل في أهداف الثورة وتحملها مهام التغيير الاقتصادي والاجتماعي، في حين تتمثل الثانية في الزيادات الفلكية في أسعار النفط والتي رفعت إيرادات الدولة بمعدلات عالية، والمتتبع لمسيرة الاقتصاد الوطني بليبيا يلاحظ أن هذا العقد قد شهد قرارات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني والنهوض بقطاعات التنمية البشرية والتحكم بالموارد الطبيعية وتأميم الشركات الأجنبية وتولي الدولة الوطنية والقطاع العام مسئولية إدارة دفة الاقتصاد.

2 ـ البعد المتوجه نحو الداخل (استراتيجية إحلال الواردات) (1)

ذكرنا في معرض حديثنا عن خصائص التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي، تميزها بخاصية الاعتماد على الذات، ولهذا فقد فضلت الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني منذ البداية أن تعطي أهمية خاصة للبعد المتوجه نحو الداخل مقارنة ببعد التوجه الخارجي المتمثل في تطوير علاقة قوية وندية بالاقتصاد العالمي والاستفادة من أساليب الانتفاع من التجارة الدولية التي كانت في قمتها آنذاك، ذلك لأن التحولات الهيكلية في الصناعة والزراعة أخذت مكانها كاستجابة للطلب الاجتماعي والضرورة الداخلية التي أملتها تركة التخلف الضخمة التي ورثتها الثورة عن العصور السابقة لها.

(1) التقرير الوطني للتنمية البشرية بالجماهيرية الليبية ، 1999، مرجع سابق.

وتمثل المسار الاقتصادي المتوجه نحو الداخل في اعتماد استراتيجية (إحلال الواردات)، وساعد على إملاء هذا الاختيار الاقتصادي حالة (التشاؤمية التصديرية) التي كانت أساس الفكر التنموي للعالم الثالث وقتئذ، نتيجة لحالة اللاتكافؤ والتقسيم غير العادل للاقتصاد العالمي والمتمثل في الانخفاض المستمر في الطلب العالمي على منتجات الدول النامية وصادراتها، ومن ثَم انخفاض نصيب الدول النامية من حجم التبادل التجاري الدولي، مما أدى إلى تراجع حصيلة الصادرات لديها، وعليه فقد كان البديل لمواجهة ذلك كله هو تبني استراتيجيات إحلال الواردات.

كما أن الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية حديثة الاستقلال في وقتها (ليبيا) والعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطط التنموية التي اعتمدتها، يترتب عليه عادة زيادة الطلب على الواردات من السلع الإنتاجية بصورة أكبر من الزيادة في صادراتها.

وفيما يتعلق بالتجربة الليبية الوطنية في سياسة إحلال الواردات، تدلل الأرقام والشواهد التاريخية بأنها حققت نتائج إيجابية هامة من بينها توفير قدرة استيعابية لقوة العمل باستحداث فرص عمل جديدة، كما عملت من جهة أخرى على استيفاء جانب كبير من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، إضافة إلى مساهمتها في التطوير التكنولوجي في مراحل لاحقة بتركيزها على إنتاج السلع الوسيطة [1]

إلا أن تلك الجوانب الإيجابية التي حققتها سياسة الإحلال محل الواردات، كانت قصيرة الأمد في عوائدها، حيث بدأت بإفراز حملة اختلالات مما حدا

(1) انظر :

أ - على عتيقة : أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1972م.

ب- اللجنة الوطنية للطاقة : مجلة الطاقة والحياة ، الملاحق الإحصائية، أعداد مختلفة.

جـ- بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السابع ، العددين الأول والثاني ، 1996م.

بالدولة إلى تحويرها وإضافة هدف التوجه نحو التصدير منذ عقد الثمانينيات، وأهم هذه الاختلالات ما يلي:

1 ـ توجيه وحدات الإنتاج نحو السوق الداخلية، مما أفرز بدوره ضعف تطور الصادرات التي بدت مطلوبة لتنويع مصادر الصرف الأجنبي والإقلال من مخاطر التقلبات في أسعار النفط.

2 ـ ضعف الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والاستعمال الجزئي للطاقة المتاحة بسبب الحماية المفرطة التي تمتعت بها وحدات الإنتاج.

3 ـ الاقتصاد أحادي المورد (الارتباط العضوي للاقتصاد الليبي بالمكون النفطي)..

وللتدليل على مثل هذا الارتباط، فقد أثبتت بعض الدراسات[1] بأن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بمعدل 10% سوف تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الدخل القومي بمعدل 3%، وهذا الارتباط غير السليم قد أدى إلى عدم تواصل النمو وتعرض الاستدامة إلى التذبذب، الذي وضح فيما سبق.

بل إن التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الثمانينيات مرجعه الأساسي التراجع في أسعار النفط فبعد أن كانت مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي تساوي 63.1%، 61.8% من الدخل الإجمالي في عامي 1970، 1980 على التوالي تراجعت لتصل إلى 35.6% خلال 1986 ثم إلى 28.3% في عام 1992 لتستقر عند 27.5% عام 1997م.

ويتضح من ذلك أن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على أحادية المورد وعلى الإيرادات الناتجة من تصدير سلعة واحدة تخضع لتقلبات الطلب العالمي، قد جعل من الجهود التخطيطية مهمة صعبة، كما بات من المتعذر على راسمي السياسات والمخططين تحقيق مستهدفات النمو في خطط التنمية، وعلى سبيل المثال تم تخصيص مبلغ 18500 مليون دينار لتنفيذ الخطة الخمسية للتنمية

---

(1) تقرير التنمية البشرية بليبيا 1999، مرجع سابق، صـ 80، 1999م.

الاقتصادية والاجتماعية (1981 - 1985)، ولكن نتيجة للانخفاض التدريجي الحاد للأسعار العالمية للنفط في تلك الفترة ومن ثم تراجع إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي لم يجر تنفيذ أكثر من 57.8% من المشاريع المقررة للخطة ولم يختلف الأمر في التسعينيات حيث إن المخصص للبرنامج الثلاثي (1994-1996) كان بحدود 6216 مليون دينار في حين أن إجمالي الإنفاق الاستثماري الفعلي كان نحو 1495.2 مليون دينار، وبما يعني أن معدل التنفيذ لم يتعد أكثر من 24% من مشروعات الخطة.

الخلاصة..

إنه لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي لابد من التركيز على السياحة كأحد المصادر الهامة للدخل التي تنبهت إليها العديد من دول العالم حديثاً ومنها المجتمع الليبي، " حيث كان القطاع الثاني في الأهمية بعد النفط في الاقتصاد الليبي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي حقق ما يمثل نسبة 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع البناء والإنشاء بنسبة 11.9% ثم قطاع النقل بنسبة 10.89% وللأسف لم ترد إحصائيات واضحة عن الدخل من السياحة بالمجتمع الليبي وبالتالي لا يمكن تحديد مقياس لقيمة ما يضيفه قطاع السياحة في ميزان المدفوعات من الإحصائيات الرسمية الحالية [1]

❀ ❀ ❀

(1) اللجنة الشعبية العامة للسياحة: المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمي، الجماهيرية العربية الليبية، 1999، ص 7.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: تساؤلات الدراسة

ثانياً: خطة الدراسة الميدانية

ثالثاً: منهج الدراسة

رابعاً: أدوات الدراسة وتصميمها

خامساً: عينة الدراسة

سادساً: إجراءات المعالجة الاحصائية

مقدمة

السياحة ميدان تطبيقي تسهم فيه عديد من الميادين الأكاديمية كالاقتصاد والاجتماع والإدارة وعلم النفس والأنثروبيولوجي والتاريخ والجغرفيا والآثار وتكنولوجيا النقل والاتصالات، ولهذا تتباين فيه البحوث، فمنها ما يوجه للجانب الاقتصادي للسياحة واستثماراتها، ومنها ما يتجه لدراسة العلاقة التبادلية بين السياحة والمجتمع وبعضها يتجه إلى إدارة المشروعات السياحة وتخطيطها لهذا فقد تنوعت الدراسات السابقة وفق التنوع فى تخصص الباحثين الذين أجروها، هذا من جهه ووفق طبيعة الدراسة الحالية التي تتجه لبحث دور السياحة في التنمية المستدامة بأبعادها المتنوعة، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية من جهه أخرى.

أولا : تساؤلات الدراسة

وفق ما ورد في الخطة العامة للبحث (في الفصل الأول) ، فإن الدراسة الميدانية تهدف إلى الإجابة عن التساؤلات التالية :

السؤال الأول :

ما تأثير السياحة البيئية في التنمية المستدامة طبقاً لأسلوب دلفي ؟

السؤال الثاني :

ما تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي :

1 ـ ما تأثيرات السياحة البيئية في أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة .

2 ـ ما تأثيرات السياحة البيئية في كل بُعد من الأبعاد التالية للتنمية المستدامة (كل على حدة).

أ- البعد الاجتماعي ؟

ب-البعد الاقتصادي ؟

ج -البعد الثقافي ؟

السؤال الثالث :

ما مدى اتفاق تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي مع الأسلوب المقترح ؟

1 ـ ما مدى اتفاق هذه التأثيرات بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة مجتمعة ؟

2 ـ ما مدى اتفاق هذه التأثيرات بالنسبة لكل بُعد من الأبعاد التالية للتنمية المستدامة ؟

أ- البعد الاجتماعي ؟

ب- البعد الاقتصادي ؟

ج- البعد الثقافي ؟

السؤال الرابع :

ما المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها في التنمية المستدامة ؟

ثانيا : خطة الدراسة الميدانية

للإجابة على التساؤلات الأربعة سالفة الذكر ، قام الباحث بما يلي :

1 ـ للإجابة على السؤال الأول كانت الخطوات كما يأتي :

أ- تصميم استبيان لتأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة ، مستخدما أسلوب دلفاي ، (سيأتي ذلك تفصيلا في البند الخاص بأدوات الدراسة الوارد بعدُ) .

ب- تطبيق الاستبيان على أساتذة السياحة بالجامعات لتحديد الأوزان النسبية للأهمية بالنسبة لكل عبارة من عبارات الاستبيان ، ومن ثَم بالنسبة لتأثير السياحة البيئية في كل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة .

2 ـ للإجابة على السؤال الثاني ، تم إجراء ما يلي :

أ-تصميم استبيان يتضمن تأثيرات السياحة البيئية الواردة في الأسلوب المقترح سالف الذكر .

ب- تطبيق الاستبيان على عينة من :

- المسئولين والعاملين بمجال السياحة في المجتمع الليبي .

- سكان المناطق السياحية بليبيا ، ويتم تطبيق الاستبيان في هذه الحالة من خلال المقابلة الشخصية بأفراد العينة

وذلك لتحديد متوسطات تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة ومن ثم حساب متوسطات هذه التأثيرات على أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة ، في المجتمع الليبي .

3 ـ للإجابة على السؤال الثالث :

وهو ما مدى اتفاق تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي مع أسلوب دلفاي ؟ قام الباحث بالمعالجات الإحصائية لتي تجمع بين نتائج كل من الأسلوب المقترح (الوارد في البند رقم 1) ونتائج الاستبيان (الوارد في البند رقم 2)، وسيرد ذكر ذلك تفصيلا في الجزء الخاص بالمعالجة الإحصائية الذي سيرد ذكره في موضع تالٍ من هذا الفصل .

4 ـ للإجابة على السؤال الرابع :

أضاف الباحث جزءا إلى الاستبيان (الوارد ذكره في البند رقم 2) يتعلق بسؤال عينتيّ البحث (سكان المناطق السياحية والعاملين بمجال السياحة) عن المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها في التنمية المستدامة من وجهة نظرهم ، ومن ثم حساب متوسطات تكرار هذه المعوقات في استجاباتهم .

ثم قام الباحث بناء على نتائج الدراسة باقتراح التوصيات التي رآها وفق ما

أسفرت عنه النتائج ، أنها تسهم في زيادة فاعلية السياحة البيئية في دفع عجلة التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي .

ثالثا : منهج الدراسة الميدانية

اتبع الباحث المنهج الوصفي لأنه يتفق مع أهداف الدراسة ويسهم في الإجابة على تساؤلاتها من خلال الكشف عن واقع إسهام السياحة البيئية في التنمية المستدامة في المجتمع الليبي ، مستخدما في ذلك أداتين من أدوات هذا المنهج وهما الاستبيان والمقابلة الشخصية ، مستعينا بالمقاييس والمعالجات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة

رابعا : أدوات الدراسة وتصميمها

قام الباحث بتصميم الأدوات التالية :

1 - أسلوب دلفاي المقترح لدراسة تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة .

2 - استبيان للكشف عن تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي والمعوقات التي تحول بينها وبين أداء دورها كما يجب أن يكون (كما تحدده المتوسطات المحسوبة في الأسلوب سالف الذكر) .

وقد مر تصميم هذه الأدوات بعدة مراحل نوردها فيما يلي :

أولا : أسلوب دلفاي:

استخدم الباحث أسلوب دلفاي[1] Delphi Method، " لأنه يعتبر من أفضل الأساليب لتقييم الآثار البيئية في كونه لا يستغرق وقت طويلا بالإضافة إلى انخفاض تكلفته نسبيا مقارنة بالأساليب الأخرى[2]، هذا وقد مر تصميم هذا الأسلوب ، بالجولات الآتية :

(1) ورد التعريف بهذا الأسلوب في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

(2) Green , Howard and Other's : Assessing the inviromental Impact of tourism Development , Use of Delphi Technique, Journal Of Tourism Management , Vol .11 No .2 , June , 1990 , p.5

الجولة الأولى:

وفيها قام الباحث بإعداد القائمة الأولية في صورة استقصاء لآراء أساتذة السياحة في الجامعات، وفيها طلب منهم الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي :

أ- ما تأثيرات السياحة البيئية على التنمية الاجتماعية للمجتمعات من وجهة نظرك ؟

ب- ما تأثيرات السياحة البيئية على التنمية الاقتصادية للمجتمعات من وجهة نظرك ؟

ج- ما تأثيرات السياحة البيئية على التنمية الثقافية للمجتمعات من وجهة نظرك ؟

وبعد استرجاع استمارات الاستقصاء ، قام الباحث برصد ومراجعة وتلخيص الإجابات الواردة في الاستمارات وحساب نسبة تكرارات الموافقة على العبارة إلى عدد أفراد عينة الأساتذة الذين أدلوا برأيهم .

الجولة الثانية :

طور الباحث قائمة استقصاء جديدة تتضمن تأثيرات السياحة البيئية التي أوردها بعض أساتذة الجامعات في الجولة الأولى ولكن لم يتم الإجماع عليها من قبلهم ، واحتفظ بتلك الآراء (التأثيرات التي تم الإجماع عليها ولذا لم يوردها في القائمة) .

ثم قام بعرض هذه القائمة الجديدة على نفس عينة البحث وبعد استرجاع الاستمارات واحتفاظه بالتأثيرات التي حصلت على إجماع الآراء في الجولة الثانية (أي القائمة رقم 2)

الجولات التالية :

قام الباحث بتطوير قوائم استقصاء جديدة ، مشتقة من القائمة السابقة، عرضت جميعا في جولات أخرى ، وفي كل مرة تتضمن القائمة المعروضة على أساتذة السياحة (عينة البحث) ، تلك الآراء التي لم تحصل على إجماع الآراء ،

ويحتفظ بتلك الآراء التي حصلت على الإجماع ، وهكذا ، حتى ظلت مجموعة من الآراء لم تحصل على إجماع في عدة جولات متتالية[1]، بمعنى انه لا يوجد اتفاق حولها ، فاستبعدت من القائمة بصورة نهائية .

ثم قام الباحث بتجميع العبارات التي حصلت على الإجماع في المراحل المتتالية (التي احتفظ بها في كل جولة) ، في صورة استبيان[2]، قام بعرضه على أساتذة السياحة، ولكن في هذه المرة بهدف تحديد الأوزان النسبية لمدي موافقتهم على كل عبارة ، حيث احتوى هذا الاستبيان على تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة (والتي تم إجماع أساتذة السياحة عليها) ، مصنفة تحت الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية وهي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وطلب من أساتذة السياحة وضع علامة توضح رأيهم في مدى تأثير كل عبارة في مقياس ثلاثي متدرج (مهمة بنسبة 75 - 100%) مهمة بنسبة (50 - 75%) مهمة بنسبة تقل عن (50%) ، ومن ثم تم حساب الأوزان النسبية لكل عبارة من خلال المعالجة الإحصائية التي سترد بعد ، وبهذا حصل الباحث على الصورة النهائية للأسلوب.

ثانيا : تصميم الاستبيان :

احتوى الاستبيان على نفس التأثيرات الواردة في الأسلوب سالف الذكر ، ولكن بدون عرض أوزانها النسبية ، وطلب من عينتي البحث وضع علامة توضح رأيهم في مدى تحقق هذا التأثير في المجتمع الليبي ، مستخدما أيضا مقياس ثلاثي متدرج (تتحقق بنسبة 75 - 100%) تتحقق بنسبة (50 - 74%) تتحقق بنسبة أقل من (50%)، مع ملاحظة انه عند تطبيق استمارة الاستبيان على عينة سكان المناطق السياحية قام الباحث بما يلي :

1 ـ تحوير عبارات الاستبيان إلى مواقف سلوكية بحيث تحتفظ بنفس المعنى الذي وردت به في الأسلوب سالف الذكر .

---

(1) استغرق ذلك خمس جولات.

(2) ملحق رقم (1) من ملاحق البحث.

2 ـ اعتمد على المقابلة الشخصية في تطبيق الاستبيان على عينة السكان، تحسبا لعدم قدرة بعضهم (أو بعضهن) على قراءة العبارات ، فكان الباحث يقرأ العبارة عليهم ، (وأحيانا يبسط اللغة لهم مع الاحتفاظ بالمعنى) .

خامسا : عينة الدراسة

تضمنت عينة الدراسة ما يلي :

1 ـ عينة مكونة من 50أستاذا للسياحة ، بكليات السياحة بالجامعات الليبية والمصرية[1]، وقد استخدمت هذه العينة في تصميم أسلوب دلفاي.

2 ـ وصف عينة الدراسة :

تم اختيار عدد 50 خبيرا سياحيا من أساتذة الجامعات و العاملين بكلية السياحة والفندقة بكل من ليبيا وجمهورية مصر العربية[2] . .

3 ـ عينة عشوائية من المسئولين والعاملين بقطاع السياحة بالمجتمع الليبي وقد بلغ عدد أفراد هذه العينة 50 فردا .

4 ـ عينة عشوائية من سكان المناطق السياحية (لبدة – طرابلس – صبراته – شحات – سوسة – غدامس) وقد بلغ أفراد هذه العينة مائة وثمانين فردا على اعتبار أنه أخذ من كل منطقة (30 فردا).

سادسا : إجراءات المعالجة الإحصائية

أولا : العمليات الإحصائية التي اتبعت في تصميم الأسلوب:

اتبع الباحث عند تصميم أسلوبه دلفاي المعالجات الإحصائية التالية :

1 ـ حساب التكرارات ونسبتها إلى أفراد العينة للتوصل لتلك العبارات التي حصلت على نسبة 100% من الآراء ، أو عدمه .

---

(1) لجأ الباحث إلى أساتذة السياحة بالجامعات المصرية للنقص في عدد هؤلاء الأساتذة بالجامعات الليبية ، لأن الهدف هو استخلاص أهمية تأثيرات السياحة في أي مجتمع .

(2) اعتبر الباحث الخبير كل من هو حاصل على درجة الدكتوراه في تخصص السياحة و عمل خمس سنوات في مجال تخصصه فاكثر (إرشاد سياحي ، فندقة ، إحصاء سياحي ، علوم أغذية)

2 ـ حساب المتوسط المرجح[1] (المتوسط الوزني) لكل عبارة في استجابات أساتذة الجامعة على الصورة النهائية للاستبيان من المعادلة :

$$م = \frac{(س \times 3 + ص \times 2 + ع \times 1)}{3 \times ن}$$

حيث : م = المتوسط المرجح للعبارة .

س= عدد الاستجابات على العبارة في بند (مهمة بنسبة 75 - 100%)

ص= عدد الاستجابات على العبارة في بند (مهمة بنسبة 50 - 74%)

ع.= عدد الاستجابات على العبارة في بند (مهمة بنسبة أقل من (50%)

ن = عدد أفراد العينة = 50 أستاذا .

3 ـ حساب النسبة المئوية للمتوسطات المرجحة .

4 ـ ثم قام بحساب المتوسط الوزني لتأثير السياحة البيئية في كل بعد من أبعاد التنمية الثلاثة (اجتماعية - اقتصادية - ثقافية) وذلك بجمع المتوسطات الوزنية للعبارات التي يحتويها هذا البعد وقسمة الناتج على عدد هذه العبارات .

ثانيا : العمليات الاحصائية التي اتبعت في معالجة الاستبيان :

لمعالجة نتائج الاستبيان والإجابة على السؤال الثاني الوارد في تساؤلات البحث ، قام الباحث بما يلي :

1 ـ حساب المتوسط الوزني لكل عبارة من المعادلة السابقة حيث تكون هنا :

حيث : م = المتوسط المرجح للعبارة .

س= عدد الاستجابات على العبارة في بند (تتحقق بنسبة 75 - 100%)

(1) فؤاد البهي السيد : علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري ، دار الفكر العربي ، ط 3 1987، ص . 87

ص= عدد الاستجابات على العبارة في بند (تتحقق بنسبة 50 - 74%)

ع = عدد الاستجابات على العبارة في بند (تتحقق بنسبة أقل من (50%)

ن = عدد أفراد العينة = 180فردا في عينة سكان المناطق السياحية .

= 100 فرد في عينة العاملين بقطاع السياحة .

ثم حساب النسبة المئوية للتأثير - الذي تمثلة العبارة - على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي في البعد المصنفة فيه .

2 ـ حساب المتوسط الوزني لتأثير السياحة البيئية في كل بعد من الأبعاد الثلاثة للتنمية (اجتماعية - اقتصادية - ثقافية) ، وذلك بجمع المتوسط الوزني لعبارات كل بعد ، وقسمة الناتج على عدد هذه العبارات .

ثالثا : العمليات الإحصائية التي اتبعت لإجابة السؤال الثالث من أسئلة البحث :

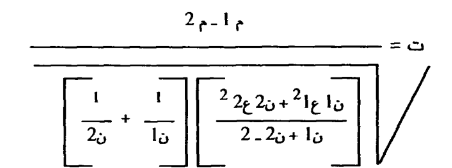
قام الباحث بما يلي :

1 ـ إجراء تحليل التباين وحساب النسبة الفائية[1] بين المتوسطات المرجحة للأبعاد الثلاثة بالنسبة للأسلوب وبالنسبة لنتائج الاستبيان لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ما يراه الأساتذة (ما ينبغي أن يكون) ، ومدى تحقق ذلك في المجتمع الليبي من وجهة نظر مسئولي السياحة وسكان المناطق السياحية (ما هو كائن بالفعل) .

2 ـ أما عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أهمية التأثيرات السياحية في كل بعد تنموي (من الأبعاد الثلاثة) وبين مدى تحققها أجرى الباحث اختبار ت (T) بين المتوسطات المرجحة لعبارات كل بعد في الأسلوب ونظيراتها في استبيان العينة من المسئولين وسكان المناطق السياحية ، وذلك من المعادلة[2]

(1) مجدي عبد الكريم حبيب : التقويم والقياس في التربية وعلم النفس ، ط 1، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة . 1996، ص . 243

(2) نفس المرجع السابق ص 234.



حيث :

م 1 المتوسط العام لعبارات البعد في الأسلوب

م 2 المتوسط العام لعبارات البعد في استبيان كل من العاملين بمجال السياحة، وسكان المناطق السياحية .

ن1 = عدد أفراد عينة أساتذة الجامعات

ن2 = عدد أفراد عينة العاملين بمجال السياحة أو عدد سكان المناطق السياحية.

ع1 = الانحراف المعياري لمتوسطات درجات الأسلوب(أساتذة)

ع2 = الانحراف المعياري لمتوسطات درجات الاستبيان (عاملين بالسياحة – سكان)

رابعا : العمليات الاحصائية التي اتبعت لحساب النسبة المئوية للمعوقات (إجابة السؤال الرابع من أسئلة البحث) :

قام الباحث بحساب تكرارات المعوقات الواردة في استبيان سكان المناطق السياحية وكذلك العاملين بقطاع السياحة بليبيا ، ومنها حسب النسب المئوية لتواتر هذه المعوقات .

❀ ❀ ❀

الفصل السادس

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

أولا : الأسلوب المقترح لتأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة (نتائج استبيان دلفاي) .

ثانيا : تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي (نتائج استبيان العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية)

أ ـ بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية .

ب- بالنسبة للبعد الاقتصادي للتنمية .

جـ بالنسبة للبعد الثقافي للتنمية .

ثالثا : مدى اتفاق تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي مع الأسلوب المقترح .

1 ـ بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة مجتمعة (نتائج تحليل التباين)

2 ـ بالنسبة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة نتائج اختبار(ت)

أ ـ البعد الاجتماعي .

ب- البعد الاقتصادي .

جـ البعد الثقافي .

رابعا : المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها المأمول في التنمية المستدامة (نتائج الجزء الثاني من استبيان العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية)

أولا : الأسلوب المقترح لتأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة (نتائج استبيان دلفاي) .

الجدول التالي (جدول رقم (1 ، يوضح نتائج تطبيق استبيان دلفاي على أساتذة السياحة بالجامعات المصرية والليبية (أي الأسلوب المقترح) ، بالنسبة لتأثيرات السياحة البيئية على أبعاد التنمية المستدامة (التي تناولتها الدراسة)

جـــدول (1)

البعد التنموي	الاجتماعي	الاقتصادي	الثقافي	المتوسط العام
المتوسط المرجح (من مائة)	99.52	99.63	99.41	99.57

ويلاحظ من الجدول السابق :

1 ـ حصول الأبعاد مجتمعة على متوسط مرجح عام هو 99.75، وهو يقترب من المائة ، ويعني هذا أن أساتذة الجامعات يوافقون بقدر يكاد يصل إلى إجماعهم على تأثيرات السياحة البيئية الواردة في الاستبيان ، وربما كان الفضل في ذلك إلى التصفيات المتعددة لعبارات الاستبيان في جولات استخدام أسلوب دلفاي (سالف الذكر)

2 ـ تقارب المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية على أبعاد التنمية المستدامة ، إذ حصلت جميعا على متوسط مرجح أعلى من 99 من مائة مع تقاربها أيضا من متوسطها العام ، وهذا يؤكد البعد التكاملي للتنمية لدى الأساتذة من جهة وأهمية تلك العبارات الواردة في الاستبيان ،ولكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة من جهة أخرى .

3 ـ قد تعزى الفروق الطفيفة جدا بين المتوسطات المرجحة للأبعاد الثلاثة إلى طبيعة هذه الأبعاد ، فارتفاع المتوسط المرجح لتأثير السياحة البيئية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (99.63)، (وإن كان ارتفاعا طفيفا) ، قد يرجع إلى وضوح العائد الاقتصادي للسياحة عن عائدها الاجتماعي والذي ارتفع بدوره ارتفاعا طفيفا (99.52) عن العائد الثقافي (99.41).

4 ـ حينما قام الباحث بحساب ثبات الأسلوب بطريقة إعادة الاختبار[1] كان معامل الثبات 0.926 وهو معامل ثبات عالٍ جدا يؤكد صلاحية الأسلوب لتقويم تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة ، بأبعادها الثلاثة (سالفة الذكر) ومن ثَم فقد اطمأن الباحث لاستخدام هذا الأسلوب في تقويم تلك الآثار بالمجتمع الليبي ، أما عن صدق الأسلوب (عبارات الأسلوب تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه وليس غيره) ، فقد رأى الباحث أن الأسلوب صادق لأنه ناتج من عرض هذه العبارات عدة مرات على أساتذة السياحة بالجامعات ، كضرورة لبناء الاستبيان بطريقة دلفاي ، كما أن هذه العبارات ذاتها قد حصل عليها الباحث من الأساتذة في الجولة الأولى لبناء الأسلوب بأسلوب دلفاي .

5 ـ وبالتالي يمكن القول أن هذا الأسلوب صالح للتطبيق - بعد - على عينة الدراسة من سكان المناطق السياحية والمسئولين عن قطاع السياحة بالمجتمع الليبي .

أما فيما يتعلق بتأثيرات السياحة البيئية في أبعاد التنمية المستدامة كل على حدة : (الأبعاد في المعيار) :

أ- بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :-

الجدول التالي (جدول رقم 2) يوضح المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات .

(1) مجدي عبد الكريم : التقويم والقياس في التربية وعلم النفس ، ط 1، مرجع سابق ، ص 319

جدول رقم (2)

م	تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية	المتوسط المرجح
1	تأثر السكان الذين يعيشون في مناطق الجذب السياحي بزائري هذه المناطق	99.71
2	الهجرة إلى الأماكن ذات الجذب السياحي طلبا للعمل	99.54
3	زيادة الاتصال الاجتماعي بالآخرين	99.43
4	تعبيد (تمهيد) الطرق المؤدية للأماكن السياحية	99.54
5	تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة (تخفيض حدة البطالة)	99.57
6	العناية بنظافة البيئة	99.66
7	زيادة ساعات العمل بالمحال التجارية والمطاعم و	99.62
8	وضع لافتات دليلية للطرق المؤدية للأماكن السياحية	99.54
9	تجميل الأماكن السياحية	99.43
10	تعديل بعض العادات الاجتماعية نتيجة التفاعل مع الزيارات السياحية	99.53
11	امتداد عمل المطاعم والمحال التجارية لساعات متأخرة من الليل	99.43
12	تعميق مفهوم التعاون بين الأفراد والجماعات والدول لما فيه خير الجميع	99.45
13	تنمية القدرة على تقبل التغير لدى الأفراد ، ما لم يتعارض مع النسق القيمي للمجتمع المحلي	99.48
14	ازدياد قناعة الأفراد بالوئام الاجتماعي كضرورة لإنعاش النشاط السياحي	99.38
	المتوسط العام المرجح للتأثيرات في البعد الاجتماعي	99.52

ويلاحظ من الجدول (رقم 2) السابق ما يلي :

1 ـ التقارب الشديد بين المتوسطات المرجحة لجميع التأثيرات السياحية في البعد الاجتماعي والواردة بالجدول ، فجميعها أعلى من 99 من المائة ، حيث تنحصر ما بين 99.71 لأعلى متوسط مرجح وهو الذي حصل عليه التأثير رقم 1) بالجدول ، وبين أقل متوسط مرجح 99.38 وقد حصل عليه التأثير رقم (14) بالجدول ، وكذلك تقارب هذه المتوسطات المرجحة من متوسطها العام (المتوسط العام المرجح للتأثيرات في البعد الاجتماعي) والذي بلغ 99.52، وهذا يؤكد اقتناع أساتذة السياحة بالجامعات ، بل وإجماعهم (تقريبا) ، بأن تلك العبارات الواردة بالجدول رقم 2 هي فعلاً تأثيرات للسياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ووفقا لذلك يمكن استخدامه لقياس تلك التأثيرات في المجتمع الليبي.

2 ـ يمكن استنتاج صدق الاستجابات من تساوي المتوسطات المرجحة لبعض العبارات المرتبطة فمثلاً حصلت العبارة رقم 4علي متوسط مرجح 99.54 وهي متعلقة بتعبيد (تمهيد) الطرق المؤدية للأماكن السياحية ، ونفس المتوسط المرجح حصلت عليه العبارة رقم 8 والمتعلقة بوضع لافتات دليلية للطرق المؤدية للأماكن السياحية ، ولا يخفى على أحد أن كل من العبارتين ينصيب اهتمامها على الطرق والعناية بها ، وكذلك العبارتين رقم 3، 9 حصلت كل منهما علي متوسط 99.43 وترى الأولى أن السياحة البيئية تؤدي إلى زيادة الاتصال الاجتماعي بالآخرين بينما تهتم الثانية بأثر السياحة البيئية في تعميق مفهوم التعاون بين الأفراد والجماعات ، ولا يحتاج إلى بيان أن العبارة الأولى (الاتصال الاجتماعي) لابد منها لحدوث الثانية (التعاون بين الأفراد والجماعات).

ب- بالنسبة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول رقم (3) التالي يوضح المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات

جدول رقم (3)

م	تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية	المتوسط المرجح
1	زيادة الدخل القومي	99.71
2	تحريك السوق وانتعاشه (بيع وشراء).	99.63
3	زيادة الإشغال بالفنادق السياحية	99.74
4	التحول من بعض الأعمال إلى العمل بالسياحة	99.61
5	زيادة التشاركيات السياحية	99.62
6	زيادة تشغيل المواصلات الداخلية العامة والخاصة	99.56
7	ارتفاع مستوى دخل الفرد في البيئة السياحية	99.58
8	زيادة مستوى الأسعار في الأماكن المستقبلة للسياح	99.62
9	تنشيط العمل بشركات الطيران الوطنية	99.52
10	ظهور أعمال ومهن وحرف جديدة بالبيئة (إقامة مشاتل زيتيه - ديكور - ترميم آثار ..... الخ)	99.84
11	ارتفاع دخل مؤسسات تشاركيات الاتصالات	99.57
12	تنشيط التبادل السلعي (سلع مقابل خدمات)	99.56
13	ظهور منتجات جديدة يتطلبها السوق السياحي	99.72
14	تطوير اللوائح بالمؤسسات المصرفية للتكيف مع الأنشطة السياحية (نظم التعامل - نظم تحويل العملات إلخ)	99.62
15	تطوير أداء الأفراد (العاملين) بالمؤسسات المصرفية بحيث تلائم التعامل مع السياح.	99.56
المتوسط العام المرجح للتأثيرات السياحية في البعد الاقتصادي		99.58

ويلاحظ من الجدول رقم (3) السابق أن :

1 ـ تقارب المتوسطات المرجحة للتأثيرات الاقتصادية للسياحة البيئية تقاربا شديدا ، حتى إن جميعها أعلى من 99 من المائة ، الأمر الذي يؤكد إجماع أساتذة السياحة بالجامعات (تقريبا) على أن ما ورد بالاستبيان من عبارات تتعلق بالبعد الاقتصادي ، هي فعلاً تأثيرات للسياحة البيئية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، وبالتالي أجاز الباحث تطبيقها لقياس هذه التأثيرات بالنسبة للمجتمع الليبي.

2 ـ على الرغم من هذا التقارب بين المتوسطات المرجحة لتلك التأثيرات إلا أن بينها فروقا طفيفة جداً ، يعزيها الباحث إلى ترتيب أساتذة السياحة بالجامعات لبعض الأولويات عن غيرها ، فمثلاً حصلت العبارة رقم 10 على أعلى متوسط مرجح 99.84، وبهذا يمكن القول بأن أساتذة الجامعات يرون أن ما تمثله العبارة من تأثير ألا وهو ظهور أعمال ومهن وحرف جديدة بالبيئة نتيجة للنشاط السياحي يعتبر أهم تأثير اقتصادي في المجتمعات ، وربما يرجع هذا التفضيل لديهم لطفو مشكلة البطالة في معظم المجتمعات ووجود قوى اجتماعية عاطلة تستهلك ولا تنتج وتعتبر عبئاً على الاقتصاد من جهة وعبئا اجتماعيا من جهة أخرى ، كذلك نلاحظ تفضيل أساتذة الجامعات لبعض العبارات مثل العبارة رقم (3) الخاصة بأشغال الفنادق والعبارة رقم (13) الخاصة بظهور منتجات جديدة ، عن العبارة رقم (1) الخاصة بزيادة الدخل القومي ، وهو في الواقع تفضيل صحيح ، إذ أن زيادة الدخل القومي الذي تمثله العبارة رقم (19) بمتوسط مرجح 99.71 ما هو إلا نتيجة لبعض الأنشطة الاقتصادية التي تمثلها العبار ة رقم (3) ، (13) ومشكلاتها لهذا فمن المنطقي أن يبدأ الأساتذة بالأسباب التي لو تحققت فسوف يزداد الدخل القومي.

3 ـ سبب آخر قد يرجع إليه ارتفاع المتوسطات المرجحة لبعض التأثيرات عن غيرها ، وهو أن بعض التأثيرات السياحية في البعد الاقتصادي يمكن أن تحدث من الأفراد بدون الحاجة إلى قرارات وطنية ، كنتيجة مباشرة للنشاط

السياحي مثل التأثيرات المتمثلة في العبارة (10) والخاصة بظهور مهن جديدة بالبيئة ، والعبارة (13) الخاصة بظهور منتجات جديدة يتطلبها السوق السياحي والعبارة (3) والخاصة بزيادة الأشغال بالفنادق السياحية ، ويلاحظ من الجدول أن تلك العبارات قد حصلت على متوسطات مرجحة أعلى من مثيلاتها التي قد تحتاج إلى قرارات ولوائح وطنية مثل العبارة رقم (14) والخاصة بتطوير اللوائح بالمؤسسات المصرفية وكذلك العبارة (15) الخاصة بتطوير أداء الأفراد (العاملين) بالمؤسسات المصرفية ثم العبارة رقم (9) الخاصة بتنشيط العمل بشركات الطيران الوطنية ، ولهذا رأى الأساتذة إعطاء استجابات أعلى متوسطاً مرجحاً لتلك العبارات التي يظهر فيها تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة مجرداً ودون الحاجة إلى قرارات أو لوائح.

جـ ـ بالنسبة للبعد الثقافي للتنمية المستدامة :

جدول رقم (4) التالي يوضح المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة ، كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات (عينة البحث) :

جدول رقم(4)

م	تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية	المتوسط المرجح
1	تنشيط حركة الإرشاد السياحي	99.51
2	تحديث المنطقة المحيطة بالأماكن السياحية	99.43
3	إقامة المهرجانات السياحية	99.42
4	الاتصال والتفاعل مع البيئات الثقافية الأخرى	99.53
5	نشر الوعي بالتاريخ لدي جمهور المواطنين	99.35

المتوسط المرجح	تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية	م
99.45	تعميق إدراك المواطنين بأهمية السياحة ودورها المحلي والوطني	6
99.35	حث المواطنين على تعلم لغات أخرى غير اللغة العربية	7
99.32	إدراك أفراد البيئة للقيمة الحقيقية للآثار المحلية والعالمية	8
99.44	حفز المواطنين على القراءة حول الأماكن السياحية وأوطان زائريها	9
99.53	تنمية الحس الفني لدي المواطنين	10
99.42	توسيع دائرة إدراك المواطنين إلى ما بعد بيئتهم	11
99.38	تطور فنون الإعلان من خلال إستخدامها في خدمة السياحة	12
99.21	ارتقاع مستوى طموح الأفراد المعرفي وسعيهم للتثقيف الذاتي	13
99.47	إدراك المواطنين للخطورة الأمية والسعي ذاتيا للحد منها	14
99.41	تطوير الإعلام ليحتوي برامجا تخدم السياحة البيئية	15
99.43	مراجعة اللوائح لتحتوي تنظيم وتحرير النشاط السياحي	16
99.37	استثمار العمل السياحي في الدعوة للقضايا الإنسانية والوطنية العادلة.	17
99.41	المتوسط العام المرجح للتأثيرات السياحية في البعد الثقافي	

ويلاحظ من الجدول رقم (4) السابق أن :

1 ـ جميع العبارات الواردة في الجدول حصلت على متوسطات مرجحة أعلى من 99 بالمائة ، وهذا يدل علي أن أساتذة السياحة بالجامعات (عينة البحث) ، قد أيدوا تلك العبارات كتأثيرات للسياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة ، وعلي هذا يمكن للباحث اعتبارها ضمن الأسلوب المقترح لدراسة تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي.

2 ـ وجود تقارب شديد جداً بين المتوسطات المرجحة لتلك التأثيرات ، وتقاربها من المتوسط العام المرجح للتأثيرات في البعد الثقافي 99.41 ، إذ تتراوح المتوسطات المرجحة كما بالجدول رقم (4) بين 99.21، 99.53 أي بفارق 0.22 في المائة وهو فارق ضئيل لا يكفي لتدعيم الاتجاه نحو وجود اختلاف بين أساتذة السياحة بالجامعات (عينة البحث) فيما يتعلق بتأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية ، بل على العكس فإن ضألة هذه الفروق تعزز الاتجاه الذي يؤيد اتفاق هؤلاء الأساتذة في التقرير ، كما أسلفنا.

ثانيا : ـ تأثيرات السياحة البيئية في التنعية المستدامة بالمجتمع الليبي نتائج استبيان العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية (عينة البحث)

جدول رقم (5)

البعد التنموي	الاجتماعي	الاقتصادي	الثقافي	المتوسط المرجح العام
المتوسط المرجح في استبيان العاملين بالسياحة	71.93	75.32	72.08	73.20
المتوسط المرجح في استبيان سكان المناطق	81.83	84.81	84.57	83.74

- **ويلاحظ من جدول (5) السابق أن :**

1 ـ يرتفع المتوسط المرجح لتأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتمية المستدامة بالمجتمع الليبي وفق استجابات كل من العاملين بالسياحة بالمجتمع الليبي (عينة البحث) وسكان المناطق السياحية (عينة البحث) والذي يساوي 75.32، 84.81 علي الترتيب ، عند تلك التأثيرات في البعد الثقافي حيث تبلغ 72.08، 84.57 وهي ترتفع عن نظيرتها في البعد الاجتماعي والتي بلغت 71.93، 81.83 على الترتيب ، وهذا يدل على الاتفاق في ترتيب الأبعاد التموية من حيث تأثرها بالسياحة البيئية بالمجتمع الليبي وفق تقرير عينة البحث من العاملين بالمناطق السياحية وسكان المناطق السياحية ، وربما يرجع ذلك الاتفاق إلى وضوح التأثيرات الاقتصادية بحكم ماديتها وسرعة حدوثها بينما تكون التأثيرات الثقافية أقل وضوحا من نظيرتها في البعد الاقتصادي ، ولكنها أكثر وضوحا من التأثيرات في البعد الاجتماعي لأن التأثير في البعد الاجتماعي لأي مجتمع بصفة عامة يبدو بطيئاً ، وبخاصة طبيعة المجتمع الليبي المتمسك بعاداته وقيمه مما يجعل تأثره بغيرها أمرا أكثر صعوبة من التغيرات الاقتصادية.

2 ـ تنخفض المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (اجتماعي ـ اقتصادي ـ ثقافي) لاستجابات العاملين بقطاع السياحة بليبيا (عينة البحث) عن نظائرها في استجابات سكان المناطق السياحية (عينة البحث) فقد بلغت لدي العاملين 71.93، 75.32، 72.08 ونظائرها لدي السكان 81.83، 84.81، 84.57 علي الترتيب ، وقد يرجع السبب في ذلك إلي إدراك سكان المناطق السياحية لتأثيرات السياحة البيئية أكثر من نظيره لدي العاملين بقطاع السياحة بحكم عدة عوامل أهمها الاتصال بالسائحين لفترات أطول من تلك التي يقضيها العاملون بالسياحة في اتصالهم بالسائحين وذلك للتواجد الدائم للسكان بالمناطق السياحية بحكم معيشتهم ، إن اتصال السكان بالسائحين إنما هو اتصال مباشر وتفاعل دائم يختلف عن نمط

اتصال العاملين بالسياحة الذي يكون في فترات عملهم فقط ولأسباب تتعلق بأداء هذا العمل ، وغالبا لا يكون بالمعايشة مثلما يحدث للسكان ، لذا فالسكان يدركون تأثيرات السياحة بجلاء أكثر من نظائرها لدي العاملين ، لهذا نلاحظ ارتفاع المتوسطات المرجحة لديهم عما يراه العاملون ، ومن هنا يرتفع المتوسط العام المرجح لتأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي من وجهة نظر سكان المناطق السياحية 83.74عن نظيره لدي العاملين بالمناطق السياحية.73.20

3 ـ لم يرتفع أي متوسط مرجح لتأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة سواء كان متوسطا عاما أم لكل بعد من الأبعاد الثلاثة وسواء كان من وجهة نظر العاملين بالمناطق السياحية (عينة البحث) أو سكان المناطق السياحية (عينة البحث) عن 84.81 من المائة في أحسن حالاته وهذا وإن كان يشير إلى ارتفاع تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي إلا أن تلك المتوسطات المرجحة لم تصل إلى نظائرها في الأسلوب المقترح لهذه التأثيرات من خلال رؤية أساتذة السياحة بالجامعات (انظر الجدول رقم 1)، مما يدل علي أن السياحة البيئية بالمجتمع الليبي لا تؤثر في التنمية المستدامة بالقدر المأمول (تحليل ذلك سيرد في موضوع آخر من هذا الفصل بجدول 9).

أما فيما يتعلق بالمتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي كما تراه عينة البحث من العاملين بالسياحة وسكان المناطق السياحية ، فسوف يعرضه الجزء التالي.

أ- بالنسبة للبعد الاجتماعي :

يوضح جدول (6) التالي المتوسطات المرجحة لتحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي ، كما رآها العاملون بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية (عينتيّ البحث) :

جدول رقم (6)

م	العبـــــــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
1	إزداد تأثر السكان بالمناطق السياحية بزائري هذه المناطق .	78.94	74.44
2	هاجر بعض السكان إلي الأماكن السياحية طلبا للعمل	71.05	81.1
3	أدت السياحة إلي زيادة الاتصال الاجتماعي بالأخرين	71.05	75.55
4	نشأ عن السياحة تعبيد للطرق المؤدية للأماكن السياحية	70.18	93.33
5	فتحت السياحة المجال لتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة	79.82	90.00
6	أدت السياحة إلي العناية بنظافة البيئة	79.82	95.55
7	زادت ساعات العمل بالمحال التجارية والمطاعم نتيجة للنشاط السياحي	75.44	80.00
8	إزداد وضع اللافتات الدليلية للطرق للإرشاد بالاماكن السياحية	61.4	93.33
9	جملت الأماكن السياحية جذبا للسياح	73.68	97.77
10	أدى التفاعل مع الزيارات السياحية إلي تعديل بعض العادات الاجتماعية	58.77	67.77
11	في الأماكن السياحية أمتدت عمل المطاعم والمحال التجارية إلي ساعات متأخرة من الليل	50.17	82.22

م	العبـــــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
12	أدت السياحة إلي التعاون بين الأفراد والجماعات	69.30	74.44
13	غير الناس من قيمهم نتيجة لتأثير السياحة	67.54	67.77
14	أزداد تمتع الأفراد بالتألف الاجتماعي لزيادة النشاط السياحي	64.91	72.22
15	المتوسط العام لتأثيرات السياحة في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	71.93	81.83

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

1 ـ انخفاض المتوسطات المرجحة لاستجابات المسئولين عن نظائرها لدي السكان ، وللتأكد من أن هذه الفروق بين المتوسطات المرجحة لكل من الفئتين ، هي فروق ظاهرية أم جوهرية (ذات دلالة إحصائية) ، حسب الباحث اختبار (ت) بين المتوسطات المرجحة لكل من الفئتين بعد حساب الانحراف المعياري لكل من المتوسطات المرجحة لفئتي العينة (العاملين ـ السكان) ، كما هو موضح بجدول (7) التالي :

جدول رقم (7)

القياس الإحصائي / فئة العينة	المتوسط العام المرجح (م)	الانحراف المعياري (ع)	نتيجة حساب اختبار (ت)
العاملين بقطاع السياحة	$م_1$ = 71.93	$ع_1$ = 5.559	3.126
سكان المناطق السياحية	$م_2$ = 81.83	$ع_2$ = 9.974	
قيمة ت الجدولية[1] عند مستوي دلالة 0.01 = 2.479			

ويتضح من الجدول (7) لسابق ان قيمة (ت) المحسوبة = ت = 3.126

1 ـ وهي أعلى من ت الجدولية 2.479 عند مستوي دلالة 0.01، وبدرجات حرية 26، ومن هنا يمكن استنتاج أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين المتوسطات المرجحة لكل من المسئولين عن السياحة وسكان المناطق السياحية لصالح السكان لأن المتوسط العام المرجح لاستجاباتهم 81.83 أكبر من نظيره لدي المسئولين 71.93، وهذا يعني أن تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتحقق من وجهة نظر سكان المناطق السياحية بدرجة أعلى من درجة تحققها في رأي مسئولي السياحة بالمجتمع الليبي ، وقد يرجع ذلك إلي معايشة السكان الدائمة بالمناطق السياحية مما يمكنهم من رصد التغيرات الاجتماعية الحادثة بتلك المناطق وبالتالي فهم أكثر إدراكا لتأثيرات السياحة في المجتمع ، عن هؤلاء المسئولين الذين يعايشون الأنشطة السياحية من خلال أوقات عملهم فقط.

---

(1) مجدي عبد الكريم حبيب : التقويم والقياس في التربية وعلم النفس ، ط 1، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2000، ص 682.

2 ـ كان أقل متوسط مرجح في استجابات المسئولين ، هو ما حصلت عليه العبارة رقم (8) والخاصة بوضع لافتات دليلية (متوسط مرجح 61.40 ومع ذلك فقد كان المتوسط المرجح لنفس العبارة في استجابات السكان عاليا جدا 93.33، وربما كان مرجع ذلك أن سكان المناطق السياحية بحكم معيشتهم فيها لا يحتاجون إلى لافتات دليلية لإرشادهم إذن فهي ليست في بؤرة اهتمامهم ، بينما يرى المسئولون أنها هامة ، وأنها لا تحقق بالدرجة المناسبة.

3 ـ العبارة رقم (1) حدث فيها عكس العبارة سالفة الذكر حيث انخفض متوسطها المرجح نسبيا لدي السكان 74.44، بالنسبة لمتوسطاتهم المرجحة المرتفعة في تهيئة العبارات ، بينما ارتفع متوسط نفس العبارة نسبيا في استجابات المسئولين 78.94، ونظرا لأن تلك العبارة تتعلق بتأثر السكان الذي يعيشون في مناطق الجذب السياحي بزائري هذه المناطق فيمكن في ضوئه تفسير انخفاض المتوسط المرجح لهذه العبارة لدي السكان ، بالمقاومة الداخلية للسكان عند التأثير بالسياح ، نتيجة لعادات المجتمع وقيمه وعرفه والتي إما أن تعيق تأثر السكان هؤلاء السياح أو علي الأقل عدم الانحراف بنسبة كبيرة بتأثيرهم وهو ما ظهر في استجابتهم المنخفضة عن تلك العبارة في الاستبيان عن غيرها من العبارات ، وعن المتوسط العام لتأثير السياحة في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدي السكان 81.83

4 ـ اشتركت أربع عبارات هي على التوالي (العبارات 10، 12، 13، 14) في انخفاض متوسطاتها المرجحة لدي المسئولين (58.77، 69.30، 67.54، 64.91) عن المتوسط العام (71.93)، وكذلك انخفاض متوسطاتها المرجحة لدي السكان (67.77، 74.44، 67.77 ، 72.22) عن المتوسط العام (81.83) وهي العبارات التالية :

ـ العبارة 10 : يؤدي التفاعل مع الزيارات السياحية إلى تعديل بعض العادات الاجتماعية ، وهذا يؤكد ما سبق ذكره عند تناول العبارة رقم (1) سالفة الذكر.

- العبارة 12: تؤدي السياحة إلى التعاون بين الأفراد والجماعات .

- العبارة 13: يغير الناس من قيمهم نتيجة لتأثير السياحة.

- العبارة 14: يتمتع الأفراد بالتآلف الاجتماعي لزيادة النشاط السياحي.

والخلاصة :

1 - إن المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدي المسئولين تنخفض عن نظيراتها لدي السكان انخفاضاً واضحاً.

2 - توجد ست تأثيرات للسياحة البيئية لا تتحقق بدرجة مناسبة وتمثلها العبارات (1، 8، 10، 12، 13، 14) الواردة بجدول رقم (6). سالف الذكر ، منهما أربع عبارات اتفق المسئولون والسكان على أنها لا يتحقق بدرجة معقولة وهي العبارات (10، 12، 13، 14) ومنها عبارتان حدث اختلاف واضح بين الفئتين في درجة تحققهما وهما العبارتين (1، 8).

ب - بالنسبة للبعد الاقتصادي :

يوضح جدول (8) التالي المتوسطات المرجحة للتحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، وفق استجابات العاملين بالسياحة وسكان المناطق السياحية بالمجتمع الليبي :

جدول (8)

م	العبـــــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
1	عملت السياحة على زيادة الدخل القومي للمجتمع	80.70	81.11
2	أدى الاهتمام بالسياحة إلى إنعاش السوق	72.81	76.67
3	ازدادت الإقامة بالفنادق السياحية نتيجة لانتعاش السياحة	82.46	90.0
4	أدت السـيـاحـة إلي التـحـول من بعض الأعمال إلى العمل بها	72.81	84.44
5	نشـأ عن السـيـاحـة زيادة انتـشـار التشاركيات السياحية	83.33	88.88
6	أدت السـيـاحـة إلى زيادة تشـغـيل المواصلات العامة	67.32	75.56
7	أدت السياحة إلى ارتفاع مستوى دخل الأفراد	69.30	78.89
8	ارتفعت الأسعار في الأماكن السياحية	85.08	83.33
9	أدت السياحة إلى تنشيط العمل بشركات الطيران الداخلية	73.68	70.00
10	نتيجة للسياحة ظهرت أعمال وحرف جديدة (إقامة مشاتل زينة ـ حرف يدوية ـ ديكور ـ ترميم آثار .. الخ)	77.19	96.67
11	أرتفـعـا دخل المؤسسات وتشـاركيـات الاتصال في الأماكن السياحية	74.56	85.55

م	العبـــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
12	نشطت السياحة التبادل السلعي	68.84	77.78
13	نتيجة للسياحة ظهرت منتجات جديدة يقبل عليها السواح	78.95	94.44
14	أدى الاهتمام بالسياحة إلى تطوير نظم ولوائح المؤسسات المصرفية (نظم تحويل الأموال - نظم التعامل ... الخ)	64.04	93.33
15	تطور أداء الأفراد العاملين بالمؤسسات المصرفية نتيجة للتعامل مع السياح	70.18	95.56
16	المتوسط العام المرجح لتأثير السياحة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	75.32	84.81

ويتضح من جدول (8) السابق أن :

1 - انخفاض المتوسط العام المرجح لتأثير السياحة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي بالنسبة لاستجابات المسؤلين بقطاع السياحة عن نظيره لاستجابات سكان المناطق السياحية ، وكذلك اختلاف المتوسطات المرجحة للعبارات (العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية) ، وللتأكد من أن هذه الاختلافات ترجع للصدفة أم أنها فروق جوهرية ، قام الباحث بحساب اختبار (ت) ، بعد حساب الانحراف المعياري للمتوسطات المرجحة لكل من العينتين ، كما يوضحه جدول (9) التالي :

جدول (9)

القياس الإحصائي / فئة العينة	المتوسط العام المرجح (م)	الانحراف المعياري (ع)	نتيجة حساب اختبار (ت)
العاملين بقطاع السياحة	م1 = 75.32	ع1 = 16.74	
سكان المناطق السياحية	م2 = 84.81	ع2 = 7.95	1.9172
قيمة ت الجدولية[1] عند مستوي دلالة 0.01 = 2.467			

ومن الجدول (9) السابق ، يتضح أن قيمة ت المسحوبة من استجابات الاستبيان (1.9172)، أقل من (ت) الجدولية (2.467) عند مستوي دلالة 0.01 ودرجات حرية (15× 2 –2) = 28، وعلى هذا يمكن استنتاج أن

الاختلافات الموجودة بين المتوسطات المرجحة لتحقيق تأثيرات السياحة في البعد الاقتصادي من وجهة نظر العاملين بقطاع السياحة بليبيا (عينة البحث) ونظائرها من وجهة نظر سكان المناطق السياحية هي اختلافات ظاهرية ، وليست جوهرية ذات دلالة إحصائية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاختلافات بالنسبة للبعد الاجتماعي كانت دالة إحصائيا ، بينما الاختلافات هنا في البعد الاقتصادي ليس لها دلالة إحصائية أي إنها غير جوهرية ، ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى طبيعة كل من البعدين ، إذ أن الاختلاف في الحكم على التأثيرات السياحية في البعد الاجتماعي يتأثر بالاختلاف في طبيعة المعايشة ، التي تتصف بالدوام بالنسبة للسكان وفي فترات العمل فقط بالنسبة للعاملين بقطاع السياحة مما يجعل

(1) نفس المرجع السابق

الاختلاف في الرؤية بين الفئتين أمرا محتملا بينما يكون الحكم على التأثيرات الاقتصادية أقل تأثرا بفترة بقاء كل من الفئتين في الأماكن السياحية ، بل إن بعض التأثيرات الاقتصادية قد يراها كل فريق بقدر ما يراه الفريق الآخر، فعلى سبيل المثال حين يتوفر لدى العاملين بقطاع السياحة بيانات عن افتتاح بعض الفنادق أو المنشآت السياحية ، يري سكان المناطق السياحية افتتاح هذه المنشآت على أرض الواقع ، وبالتالي يتكافأ الفريقان في رصد بعض التغيرات الاقتصادية.

2 ـ تأكيدا لما سبق نلاحظ أن التأثيرات التي تنخفض متوسطاتها المرجحة عن متوسطها العام المرجح في استجابات العاملين ، وعددها ثمانية تأثيرات ، تشترك خمسة منها في أنها منخفضة أيضا في استجابات السكان عن متوسطها العام المرجح وهي الممثلة بالعبارات (2، 6، 7، 9، 12) بجدول رقم (8)، ويمكن اعتبار انخفاضها عن متوسطها العام لدي الفئتين دليلا على عدم تحقيقها بقدر مناسب وهي :

- العبارة 2 : يؤدي الاهتمام بالسياحة إلى إنعاش السوق.
- العبارة 6 : أدت السياحة إلى زيادة تشغيل المواصلات العامة.
- العبارة 7 : تؤدي السياحة إلى ارتفاع مستوى دخل الأفراد.
- العبارة 9 : تؤدي السياحة إلى تنشيط العمل بشركات الطيران الداخلية.
- العبارة 12 : تنشط السياحة التبادل السلعي.

وبنظرة دقيقة لهذه العبارات نلاحظ أنها غاية في الأهمية ، في الوقت الذي يقل فيها تحقيقها عن متوسطها العام المرجح لدي كل من عينتي الدراسة ، وربما يرجع ذلك إلى حداثة اهتمام ليبيا بالسياحة كمورد اقتصادي بسبب اعتمادها على النفط اقتصاديا ، هذا من جانب ، وأيضا الحظر الجوي الذي استمر أكثر من عشرة أعوام ، مما أعاق السياحة وبالتالي تأثيراتها الاقتصادية على التنمية المستدامة للمجتمع الليبي من جانب آخر.

3 ـ العبارات الثلاثة الأخرى التي تخفض المتوسطات المرجحة لتحقيقها عن المتوسط العام لتأثيرات السياحة في البعد الاقتصادي من وجهة نظر العاملين بالسياحة بليبيا هي العبارات (4، 14، 15)، مع أن متوسطات تحقيقها مرتفعة من وجهة نظر السكان ، فيرجع اختلاف وجهات نظر العاملين بقطاع السياحة عند وجهات نظر السكان بالنسبة للعبارة (4) وهي التي تتعلق بتحول بعض السكان من أعمالهم إلى العمل بالسياحة ، فهذه يعرفها سكان المناطق السياحية أكثر من غيرهم ، لأنها تتعلق بأنشطتهم وهم يلاحظونها أكثر من العاملين بمجال السياحة لهذا ارتفع متوسط تحقيقها عن نظيره لدي العاملين ، أما العباراتان (4، 15) فيرى الباحث أنهما منخفضتا التحقيق فعلا مثلما رآهما العاملون بمجال السياحة ، لأنهم يدركون أكثر من غيرهم ـ من خلال عملهم ـ مدي تغير أداء المصارف والعاملين بها نتيجة للنشاط السياحي ، بينما يرى الباحث إن إرتفاع متوسط تحقيق هاتين العبارتين من وجهة نظر السكان قد يكون مرجعه عدم تعاملهم المباشر مع المصارف في الأنشطة السياحية (كسياح) وبالتالي فإن إدراكهم لتحقيق تأثير السياحة في هذا الجانب يعد أمرا يشوبه بعض القصور نسبيا ، إذا قورن برؤية العاملين في القطاع السياحي.

والخلاصة :

مما سبق يمكن استخلاص ما يأتي بالنسبة لمدي تحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

(1) توجد اختلافات بين متوسطات تحقيق تلك التأثيرات لدى العاملين بالسياحة ونظائرها لدى سكان المناطق السياحية ، ولكنها غير جوهرية (ظاهرية فقط).

(2) إن التأثيرات ذات متوسطات التحقيق المنخفضة والتي تنخفض عن المتوسط العام المرجح لدي العاملين بالقطاع السياحي ، وهي نفسها التأثيرات التي تخفض متوسطات تحقيقها عن المتوسط العام المرجح لدى سكان المناطق

السياحية هي العبارات التي ذكرت سلفا ، فيما عدا عبارات ثلاثة هي (4، 14، 15) بجدول رقم (8).

(3) إن انخفاض متوسطات تحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية بليبيا ، كما يراه كل من العاملين بالسياحة وسكان المناطق السياحية قد يرجع لأحد سببين أو كليهما:

(أ) حداثة عهد اهتمام المجتمع الليبي بالسياحة كمورد اقتصادي لاعتمادها اقتصاديا على النفط (الاقتصاد أحادى المورد).

(ب) الحظر الجوي الذي فرض على المجتمع الليبي ، قد تسبب في عدم تحقيق تأثيرات السياحة في البعد الاقتصادي للتنمية ، ما ينبغي أن يكون (وسوف نعود لذلك عند مقارنة هذه التأثيرات بمتوسطاتها المرجحة في الأسلوب المقدم في موضع تال من هذا الفصل).

جـ- بالنسبة للبعد الثقافي :

يوضح جدول (10) التالي ، المتوسطات المرجحة لتحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة ، وفق استجابات العاملين بالسياحة وسكان المناطق السياحية بالمجتمع الليبي :

جدول (10)

م	العبـــــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
1	أدت السياحة إلي تنشيط حركة الإرشاد السياحي	78.95	83.33
2	أدى الاهتمام بالسياحة إلى تحديث المناطق المجاورة للأماكن السياحية	70.18	68.88
3	نشأت المهرجانات السياحية كنوع من الاهتمام السياحي	88.60	98.88
4	أدت السياحة إلى الاتصال والتفاعل مع البيئات الاخرى	74.56	73.33
5	أنتشر الوعي بالتاريخ بين سكان المناطق السياحية	67.54	88.89
6	نمت السياحة فهم الأفراد لأهمية السياحة ودورها	73.68	83.33
7	شجعت السياحة الأفراد على تعلم لغات أخرى	76.32	91.11
8	نمت السياحة وعي الأفراد للقيمة الحقيقية للآثار	71.93	94.44
9	وجهت السياحة الأفراد إلي القراءة حول المناطق السياحية	60.53	77.78
10	نتيجة للسياحة نما الحس الفني لدى الأفراد	63.16	75.55
11	زادت السياحة من وعي الأفراد بالبيئات الأخرى	68.42	91.11

م	العبـــــــارات	المتوسطات المرجحة للتحقيق	
		العاملين بالسياحة	سكان المناطق السياحية
12	نشأ عن السياحة تطور في الفنون	68.42	91.11
13	سعى الأفراد إلى التثقيف الذاتي نتيجة للسياحة	70.18	94.44
14	نتيجة للسياحة أدرك الأفراد خطورة الأمية	74.56	80.00
15	أدت السياحة إلى تطوير الإعلام	77.19	83.33
16	تحرير النشاط السياحي استلزم مراجعة النظم واللوائح	70.18	82.22
17	أستثمر العمل السياحي في الدعوة لقضايا الإنسانية	71.05	96.67
18	المتوسط العام المرجح لتأثير السياحة في البعد الثقافي للتنمية المستدامة	72.08	84.57

ويتضح من جدول (10) السابق:

1 ـ أن المتوسط العام المرجح لتحقيق تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي في استجابات العاملين بقطاع السياحة ينخفض عن نظيره في استجابات سكان المناطق السياحية ، كما أن المتوسطات المرجحة للتأثيرات المتمثلة في العبارات بالجدول (رقم 10) تختلف أيضا بين فئتي العينة (العاملين بالسياحة ، سكان المناطق السياحية) ولذا قام الباحث بحساب اختبار (ت) بينهما للكشف عن وجود فروق جوهرية بين هذه

المتوسطات المرجحة لكل من عينتي الدراسة ، أم أن هذه الفروق ليس لها دلالة إحصائية ، وقد استخدم لحساب اختبار (ت) ، البيانات الموضحة (بجدول 11) التالي :

جدول (11)

القياس الإحصائي / فئة العينة	المتوسط العام المرجح (م)	الانحراف المعياري (ع)	نتيجة حساب اختبار (ت)
العاملين بقطاع السياحة	م1 = 72.08	ع1 = 6.25	3.393
سكان المناطق السياحية	م2 = 84.57	ع2 = 8.71	
قيمة ت الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 = 2.745			

ويتضح من جدول (11) السابق أن (ت) المحسوبة (3.393) أكبر من نظيرتها الجدولية (2.745) عند مستوي دلالة (0.01)، وعلي هذا يمكن القول بأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وبين سكان المناطق السياحية فيما يتعلق بتحقيق تأثيرات السياحة في البعد الثقافي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي ، وربما يرجع ذلك لنفس الأسباب التي ذكرت عند تفسير نفس الاختلافات بالنسبة للبعد الاجتماعي في موضع سابق من هذا الفصل.

2 ـ على الرغم من الاختلافات الدالة إحصائيا بين المتوسطات المرجحة لفئتي العينة (العاملين ـ السكان) ، إلا أن جدول رقم (10) يوضح أن هناك خمسة تاثيرات تشترك في انخفاضها عن متوسطها العام عند كل من الفئتين

وهي العبارات ذات الأرقام (2، 9، 10، 11، 16) ، وهي تعتبر منخفضة التحقيق عن متوسطها العام وهي :

- العبارة 2 : يؤدي الاهتمام بالسياحة إلى تحديث المناطق المجاورة للأماكن السياحية.

- العبارة 9 : توجه السياحة الأفراد إلى القراءة حول المناطق السياحية.

- العبارة 10 : نتيجة للسياحة ينمو الحس الفني لدى الأفراد.

- العبارة 11 : تزيد السياحة من وعي الأفراد بالبيئات الأخرى.

- العبارة 16 : تحرير النشاط السياحي استلزم مراجعة النظم واللوائح.

3 - توجد عبارة واحدة نلاحظ انخفاض متوسطها المرجح عن السكان عن المتوسط العام المرجح لاستجابات فئة السكان وهي العبارة (رقم 4) ، بالرغم من ارتفاع متوسطها المرجح - نسبيا - في رأي العاملين بالسياحة عن المتوسط العام المرجح لاستجاباتهم ، وهي : تؤدي السياحة إلي الاتصال والتفاعل مع البيئات الأخرى ، وهذا الاختلاف يعد أمرا طبيعيا ، إذ أن مسئولي السياحة يتحقق بالنسبة لهم هذا التأثير الثقافي للسياحة ، لاتصالهم بالبيئات الأخرى كضرورة لتأدية عملهم داخل قطاع السياحة ، بينما يري السكان بالمناطق السياحية عدم تحقيق هذا التأثير إما بسبب الأعراف الاجتماعية أو بسبب حداثة عهدهم بالأنشطة السياحية بشكلها المكثف ، أو لتفاعلهم الحذر مع الأجانب بسبب ترسبات سابقة من عصور الاحتلال وما اتبعه من السكان من أساليب قهر واستنزاف.

4 - هناك أربعة تأثيرات ثقافية تمثلها العبارات (5، 8، 12، 13)، بجدول (10) السابق ، ترتفع متوسطات تحقيقها من وجهة نظر السكان مع أنها تنخفض عن متوسطها العام بالنسبة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وهي :

- العبارة 5 : ينتشر الوعي بالتاريخ بين سكان المناطق السياحية.

العبارة 8 : تنمي السياحة وعي الأفراد إلى القراءة حول المناطق السياحية.

- العبارة 12 : ينشأ عن السياحة تطور في فنون الإعلان المستخدمة في خدمة السياحة.

- العبارة 13 : يسعى الأفراد إلى التثقيف الذاتي نتيجة للسياحة.

وفي تفسير هذا الاختلاف بين وجهتي النظر ن يضع الباحث احتمالين هما:

الأول : - إن تلك التأثيرات الثقافية تتعلق بدرجة كبيرة بالسكان ، وهم أكثر إدراكا لتحقيقها فيهم ، لأن العاملين بقطاع السياحة قد لا يدركون مقدار تحقيق هذه التأثيرات في المجتمع (في السكان) ، حيث لم تجر أبحاث لدراسة تلك التأثيرات ومدى تحقيقها من قبل ، لأن الوعي بالتاريخ (عبارة 5) والقراءة حول المناطق السياحية (عبارة 8) التثقيف الذاتي (عبارة 13) كل هذه أنشطة سكانية.

- الثاني : قد يكون ارتفاع المتوسطات المرجحة لهذه التأثيرات من وجهة نظر السكان عن مثيلتها لدى العاملين يرجع إلى أنها تمس أموراً ذاتية لدى السكان (مثل القراءة والتثقيف والوعي بالتاريخ) ، ولذا يحتمل مبالغتهم في الاستجابة بالنسبة لتحققها فيهم.

والخلاصة :

مما سبق يمكن استخلاص ما يأتي :

1 - توجد فروق جوهرية بين المتوسطات المرجحة لتحقق تأثيرات السياحة البيئة في البعد الثقافي ، بين وجهتي نظر العاملين بالقطاع السياحي وسكان المناطق السياحية.

2 - تنخفض المتوسطات المرجحة لبعض التأثيرات التي تمثلها العبارات (2، 9، 10، 11، 16) (بجدول 10 السابق) عن متوسطها العام ، وهذا يؤكد أن دور السياحة البيئية في تحقيق التأثيرات الإيجابية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي ، مازال يشوبه بعض القصور.

ثالثا : مدي اتفاق تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي مع الأسلوب المقترح.

ا ـ بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة (مجتمعة)

الجدول التالي (جدول 12)، يوضح متوسطات الأسلوب المقترح (كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات) ، ونتائج تطبيقية على كل من العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية بالمجتمع الليبي (عينة البحث).

جدول (12)

البعد التنموي	المتوسطات العامة المرجحة		
	العاملون بقطاع السياحة	سكان المناطق السياحية	الأسلوب المقترح (أساتذة الجامعات)
الاجتماعي	71.93	81.83	99.52
الاقتصادي	75.32	84.81	99.63
الثقافي	72.08	84.57	99.41
المتوسط المرجح العام	73.20	83.74	99.57

ويلاحظ من (جدول 12) السابق ما يلي :

أ- انخفاض المتوسط العام المرجح لاستجابات كل من العاملين بالمناطق السياحية 73.20 وسكان المناطق السياحية 83.74 عن المتوسط العام المرجح للمعيار المقترح من استجابات أساتذة الجامعات 99.57، انخفاضاً للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) سواء في استجابات العاملين (71.93، 75.32، 72.08) على الترتيب أو في استجابات سكان المناطق السياحية بالمجتمع الليبي (عينة البحث) حيث بلغت على الترتيب كما يوضحها

(جدول رقم (12)، (81.73، 84.81، 84.57)، ولما كان المتوسطات المرجحة سالفة الذكر تمثل المتوسطات المرجحة لتحقق التأثيرات السياحية في التنمية المستدامة بإبعادها الثلاثة ، إذن يمكن القول بأن هذه التأثيرات لا تتحقق بالقدر المأمورل الذي تمثله متوسطات الأسلوب المقترح (99.52، 99.63، 99.41)، أي أن السياحة البيئية مازالت لم تؤد دورها في التنمية المستدامة كما ينبغي.

ب- بالرغم من الاستنتاج السابق فإن العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية وأساتذة السياحة بالجامعات ، قد اتفقوا على إعطاء البعد الاقتصادي للتنمية أعلى متوسط مرجح عن نظيريه الثقافي والاجتماعي وهو أمر منطقي في ظل إدراك العالم كافة لدور السياحة الاقتصادي بصفة عامة ، وسعي المجتمع الليبي بصفة خاصة إلى إيجاد مصادر للدخل خروجا من الاقتصاد آحادي المصدر الذي كان يعتمد على النفط فقط ، ومما يستحق التنويه هنا إلى أن البعد الاقتصادي قد حصل على أعلى متوسط مرجح في الأهمية (المعيار) ، وقد حصل أيضا على أعلى متوسط مرجح للتحقيق سواء من وجهة نظر العاملين بقطاع السياحة أو سكان المناطق السياحية.

ج- بينما حصل البعد الاجتماعي على المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة للمعيار المقترح 99.52، إلا أن ترتيبه بالنسبة لمتوسطات التحقيق ورد في المرتبة الثالثة ، بعد البعد الثقافي ، سواء في استجابات العاملين بقطاع السياحة أو سكان المناطق السياحية ، وقد يرجع ذلك لتأثير العادات والتقاليد في المجتمع الليبي ، مما قد يجعل للسياحة البيئية دوراً تنموياً أقل في البعد الاجتماعي.

أما انخفاض المتوسط المرجح لاستجابات العاملين بقطاع السياحة عن نظيره لدى سكان المناطق السياحية فيمكن تفسيره بأن العاملين في استجابتهم للاستبيان يضعون نصب أعينهم مدى تحقق هذه التأثيرات في البعد الاجتماعي للتنمية في المجتمع الليبي بصفة عامة ، بينما كانت متوسطات التحقيق لهذا البعد تقتصر على المناطق السياحية من وجهة نظر سكانها الذين يتأثرون بشكل

مباشر بتلك التأثيرات الاجتماعية ، والتي تؤدي تباعد المسافات بين المدن الليبية الى بطء انتقالها إلى بقية أجزاء المجتمع الأمر الذي يفسر ارتفاع متوسطات التحقيق للبعد الاجتماعي لدى سكان المناطق السياحية 81.83 عن نظيره لدى العاملين بقطاع السياحة 71.93.

د- يأتي المتوسط المرجح لتأثيرات السياحة على البعد الثقافي في المرتبة الأخيرة في الأهمية بالنسبة للمعيار ، وهذا أمر منطقي ، فوفق هرم الحاجات تأتي الحاجات المادية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية تليها الحاجات الاجتماعية ثم الثقافية فالترفيهية ، ولكن الأمر جاء مختلفاً بالنسبة لمتوسطي التحقيق لهذا البعد من وجهة نظر كل من العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية ، الذين رأوا أن تحقق التأثيرات السياحية فيه يأتي في المرتبة الثانية وليس الأخيرة ، وربما يرجع ذلك للاهتمام الكبير - حديثاً - لوسائل الإعلام بالسياحة والتعريف بالأماكن السياحية وأهميتها وتاريخها ، مما أدى إلى نشر الوعي الثقافي بأثر السياحة في المجتمع ، لكن يبدو أن هذه البرامج لم توجه نفس العناية للجوانب الاجتماعية للسياحة البيئية ، وتعديل أنماط السلوك الاجتماعي للتكيف مع متطلبات السياحة البيئية.

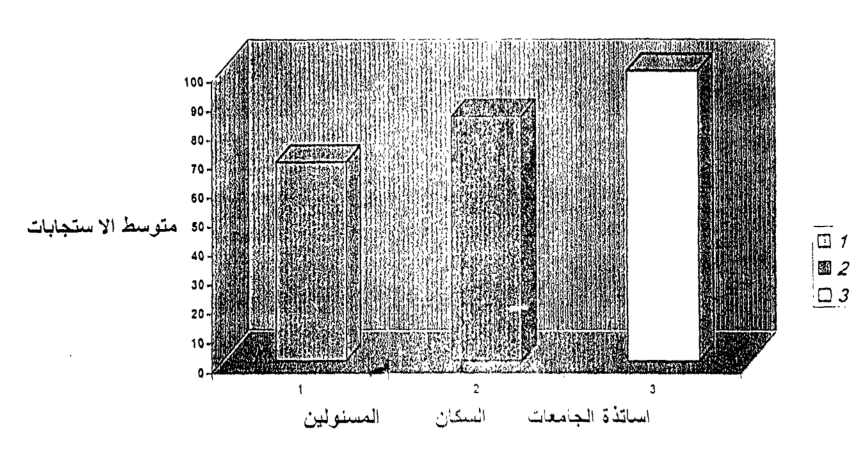
والشكل التالي (شكل رقم 4) يوضح بيانيّاً أثر السياحة في التنمية المستدامة، كما يراه أساتذة الجامعات (الأسلوب المقترح) ، ومدى تحققه لدى كل من العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية.

هـ- وبإجراء تحليل التباين ، بين المتوسطات المرجحة لأهمية تأثيرات السياحة (في الأسلوب المقترح) في الأبعاد الثلاثة (الاجتماعي ، والاقتصادي ، والثقافي) وبين المتوسطات المرجحة لتحقق تلك التأثيرات في المجتمع الليبي ، كما يراها العاملون بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية ، (كما وردت بجدول 12 السابق) ، (جدول 13) التالي :

جدول (13)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية د.ح	متوسط مجموع المربعات	النسبة الفائية F
بين المجموعات	1484.62	2	$\frac{1484.62}{2}$ = 742.31	$\frac{\text{التباين الكبير}}{\text{التباين الصغير}}$
داخل المجموعات	198.037	6	$\frac{198.037}{6}$ = 33.006	$\frac{742.31}{33.01}$ = 22.487
المجموع	1682.657	8		

شكل(٤)اثر السياحه في التنميه المستدامه كما يراه اسا تذة الجامعات ومسئولوا السياحه وسكان المناطق السياحيه



ويتضح من الجدول السابق أن قيمة F (ف) = 22.487 وبالكشف في جدول توزيع ف (F) تحت درجات حرية 6، 2 ومستوى دلاله 0.01 وجد أن (F = 10.9)،[1] أي أن قيمة (F) التجريبية (كما بجدول 13) أكبر من نظيرتها الجدولية أي أن (F) لها دلالة إحصائية ، وهذا يحسم الأمر بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المرجحة للأهمية (في المعيار) ومتوسطات التحقيق من وجهة نظر كل من العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية وهذا يدل مرة أخرى على أن السياحية البيئية مازالت لم تؤد دورها في التنمية المستدامة للمجتمع الليبي كما يجب أن يكون (أي كما يحدده الأسلوب المقترح بناء على رؤية أساتذة السياحية بالجامعات).

2 ـ الفروق بين الأهمية والتحقيق لتأثيرات السياحة البيئية في كل بعد من أبعاد التنمبة المستدامة بالمجتمع الليبي.

وبعبارة أكثر دقة الفروق بين المتوسطات المرجحة لتأثير السياحة البيئية في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة كما ينبغي أن تكون (المتوسطات المرجحة للأهمية من قبل أساتذة السياحة بالجامعات) ، وبين المتوسطات المرجحة للتحقيق (ما هو كائن فعلاً بالمجتمع الليبي) ، وهي المتوسطات المرجحة لتأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة كما يراها العاملون بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية بالمجتمع الليبي.

أ- بالنسبة للبعد الاجتماعي :

بمقارنة المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات والواردة بجدول (2) بالمتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية ، والواردة بجدول (6) تبين لنا ما يأتي :

❖ أن المتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وكذلك

1) Patchet, i.s : statistic.al Methods, Van Nostr and, New york, 1982, page, 360.

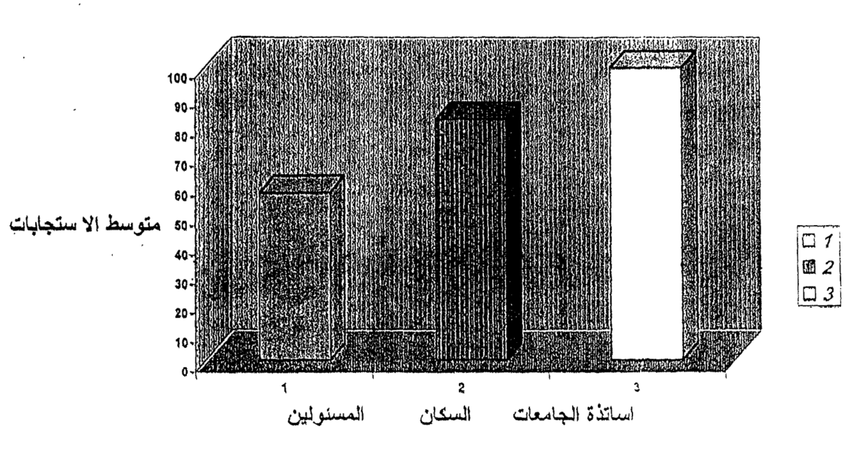
لسكان المناطق السياحية (بجدول 6) ، والتي تمثل مدى تحقق تأثيرات السياحة البيئية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة جميعها ، وكذلك المتوسط العام المرجح لها ، منخفضة كثيراً عن المتوسطات المرجحة لأهمية تلك التأثيرات كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات (جدول 2)، وهذا يدل علي انخفاض متوسطات تحقيق تلك التأثيرات عن متوسطات أهميتها الشكل البياني التالي ، شكل.رقم 5يوضح ذلك وهذا يشير إلي عدم تحقيق السياحة البيئية لدورها في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كما ينبغي أن يكون.

للتأكد من أن الفروق الموجودة بين المتوسطات المرجحة لكل من فئات العينية الثلاث (أساتذة السياحة - العاملون بقطاع السياحة - سكان المناطق السياحية)، فروق حقيقية من عدمه ، أجرى الباحث اختبار (ث) الإحصائي بين المتوسطات المرجحة الواردة بجدولي (6)، (2)، بعد أن حسب منها البيانات الموضحة بجدول (14) التالي :

جدول (14)

المقياس الإحصائي فئة العينة	المتوسط العامل المرجح (م)	الانحراف المعياري (غ)	نتيجة اختبار (ث)	نتيجة اختبار (ث)
أساتذة السياحة	99.52	0.6588	بين أساتذة السياحة والعاملين بقطاع السياحة	بين أساتذة السياحة وسكان المناطق السياحية
العاملون بقطاع السياحة	71.93	5.5596	17.78	6.381
سكان المناطق السياحية	81.83	9.9739		
قيمة ت الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 = 2.479				

شكل(5)اثر السياحه في التنميه الأجتماعيةالمستدامه كما يراه اسا تذة الجامعات
ومسئولي السياحه وسكان المناطق السياحيه



ومن الجدول (14) السابق يتضح أن :

أ- نتيجة اختبار (ت) بين المتوسطات المرجحة لأساتذة الجامعات ونظيرتها لدي العاملين بالسياحة تؤكد أن قيمة (ت) لها دلاله إحصائية ، حيث أن (ت) المحسوبة = 17.78 وهي أعلى من (ت) الجدولية عند مستوي دلاله 0.01 (2.479)، وهذا يؤكد أن الفروق بين المتوسطات المرجحة لدي الفئتين ، لها دلالة إحصائية (أي فروق جوهرية).

ب- ونتيجة اختبار (ت) بين المتوسطات المرجحة لأساتذة الجامعات ونظرتها لدي سكان المناطق السياحية أيضا تؤكد أن الفروق بين المتوسطات المرجحة لدي الفئتين هي فروق جوهرية حيث قيمة (ت) المحسوبة 6.381 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلال .01 (2.479).

ومن أ ، ب نستنتج أن هناك فروقاً حقيقية ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المرجحة لأهمية تأثيرات السياحة البيئة علي البعد الاجتماعي وبين المتوسطات المرجحة للتحقيق سواء من وجهة نظر العاملين بقطاع السياحة أو سكان المناطق السياحية ، وقد ذكرنا سلفاً أن تلك المتوسطات أقل من نظيراتها لدي أساتذة السياحة ، مما يؤكد أن السياحة البيئية لا تؤدي دورها كما ينبغي في السبق الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ب- بالنسبة للبعد الاقتصادي :

بمقارنة المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات والواردة بجدول (3) بالمتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية الواردة بجدول (8) تبين لنا ما يأتي :

❖ أن المتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وأيضا نظيراتها لدي سكان المناطق السياحية (بجدول8) والتي تمثل مدى تحقق تأثيرات السياحة البيئية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، جميعها، وأيضا متوسطها العام المرجح ، منخفضة كثيراً عن المتوسطات المرجحة لأهمية تلك التأثيرات كما يراها أساتذة السياحة بالجامعات (جدول 3) وهذا يدل علي انخفاض متوسطات تحقيق تلك التأثيرات عن متوسطات أهميتها ، (والشكل

البيـاني شكل رقم 6 التـالـي يوضح ذلك)، مما يشـيـر إلى عدم تحـقـيق السـيـاحـة البيئية لدورها في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامه كما ينبغي.

❖ للتأكد من أن تلك الفروق الموجودة بين المتوسطات المرجحة لكل من فئات العـينـة الثـلاث (أسـاتذة السـيـاحـة العـاملون بقطاع السـيـاحـة - سكان المناطق السياحية) ، هي فروق حقيقية أم لا ، أجرى الباحث اختبار (ت) الإحصائي بين المتـوسطات المرجـحـة الواردة بجـدولن (8)، (3) بعـد أن حـسب منهـا البـيـانات الموضحة بجدول (15) التالي :

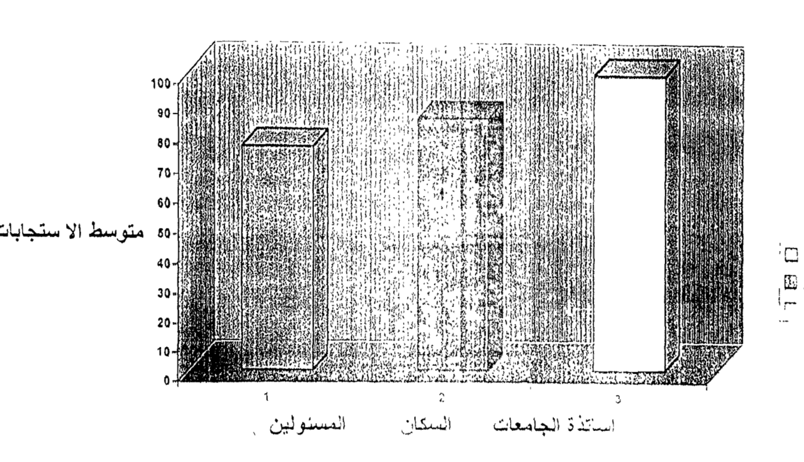
جدول (15)

المقياس الإحصائي فئة العينة	المتوسط العامل المرجح (م)	الانحراف المعياري (غ)	نتيجة اختبار (ث)	نتيجة اختبار (ث)
أساتذة السياحة	99.63	0.07	بين أساتذة السياحة والعاملين بقطاع السياحة	بين أساتذة السياحة وسكان المناطق السياحية
العاملون بقطاع السياحة	75.32	16.74	5.432	6.964
سكان المناطق السياحية	84.81	7.95		
قيمة ت الجدولية عند مستوى دلالة 0.07 = 2.467				

ويتضح من الجدول (15) السابق أن :

أ- قيمة (ت) المحسوبة بين المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات ونظيراتها لدي العاملين بقطاع السياحة (5.432) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوي دلاله 0.01 وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوي دلالة 0.01 (2.467)، أي أن (ت) لها دلالة إحصائية وهذا يؤكد وجود فروق جوهرية (دالة إحصائيا) بين المتوسطات المرجحة للفئتين.

شكل(٦)اثر السياحه في التنميه الأقتصادية كما يراه اساتذة الجامعات ومسئولوا السياحه وسكان المناطق السياحيه



الجامعات ونظيراتها لدي سكان المناطق السياحية دالة إحصائيا ، حيث (ت) المحسوبة (6.964) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوي دلالة 0.01

ومن أ ، ب نستنتج أن هناك فروقاً حقيقية ذات دلاله إحصائية بين المتوسطات المرجحة لأهمية تأثيرات السياحة البيئية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامه (كما يراها أساتذة الجامعات في الأسلوب المقترح) وبين المتوسطات المرجحة للتحقيق سواء من وجهة نظر العاملين بقطاع السياحة أو سكان المناطق السياحية ، ونظرا لأن تلك المتوسطات الأخيرة أقل من نظيراتها لدي أساتذة السياحة ، فإن هذا يؤكد أن السياحة البيئية لا تؤدي دورها ، كما ينبغي ، (وفق الأسلوب المقترح) في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي.

ج- بالنسبة للبعد الثقافي :

بمقارنة المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات والواردة بجدول (4) بالمتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية ، الواردة بجدول (10) يتضح ما يأتي :

❖ أن المتوسطات المرجحة لاستجابات العاملين بقطاع السياحة وأيضا نظيراتها لدي سكان المناطق السياحية (بجدول 10) والتي تمثل مدى تحقق تأثيرات السياحة البيئية على البعد الثقافي للتنمية المستدامة ، جميعها ، وأيضا متوسطها العام المرجح ، منخفضة كثيراً عن المتوسطات المرجحة لأهمية تلك التأثيرات (جدول 4)، وهذا يدل على انخفاض متوسطات تحقيق تلك التأثيرات عن متوسطات أهميتها ، (والشكل البياني التالي ، شكل رقم 7يوضح ذلك) ، وهذا يشير إلى عدم تحقيق السياحة البيئية لدورها في البعد الثقافي للتنمية المستدامة.

❖ للتأكد من أن تلك الفروق الموجودة بين المتوسطات المرجحة لكل من فئات العينة الثلاث (أساتذة السياحة – العاملون بقطاع السياحة – سكان المناطق السياحية) ، هي فروق جوهرية أم غير جوهرية ، أجري الباحث اختبار (ت) الإحصائي بين المتوسطات المرجحة الواردة بجدول (10، 4) بعد أن حسب منها البيانات الموضحة بجدول (16) التالي :

جدول (16)

المقياس الإحصائي فئة العينة	المتوسط العامل المرجح (م)	الانحراف المعياري (ع)	نتيجة اختبار (ت)	نتيجة اختبار (ت)
أساتذة السياحة بالجامعات	99.41	0.767	بين أساتذة السياحة والعاملين بقطاع السياحة	بين أساتذة السياحة وسكان المناطق السياحية
العاملون بقطاع السياحة	72.08	6.25	17.363	6.789
سكان المناطق السياحية	84.57	8.71		
قيمة ت الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 = 2.745				

ويتضح من الجدول (16) السابق أن :

أ - قيمة (ت) المحسوبة بين المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات ، ونظيراتها لدي العاملين بقطاع السياحة (17.363)، أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 (2.745) ، أي أن (ت) لها دلالة إحصائية وهذا يؤكد وجود فروق جوهرية (دالة إحصائيا) بين المتوسطات المرجحة للفئتين.

ب- أيضا قيمة (ت) المحسوبة بين المتوسطات المرجحة لاستجابات أساتذة الجامعات ونظيراتها لدي سكان المناطق السياحية ، دالة إحصائيا ، حيث (ت) المحسوبة (6.789) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ومن أ، ب ، نستنتج أنه توجد فروق حقيقية ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات المرجحة لأهمية تأثيرات السياحة البيئية على البعد الثقافي للتنمية المستدامة (كما يراها أساتذة الجامعات في الأسلوب المقترح) وبين المتوسطات المرجحة للتحقيق ، سواء من وجهة نظر السياحية ، ونظرا لأن تلك المتوسطات أقل من

نظيراتها لدي أساتذة السياحة بالجامعات ، فإن هذا يؤكد أن السياحة البيئية لا تؤدي دورها ، كما ينبغي (وفق الأسلوب المقترح) في البعد الثقافي للتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي.

رابعاً : المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها المأمول في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي

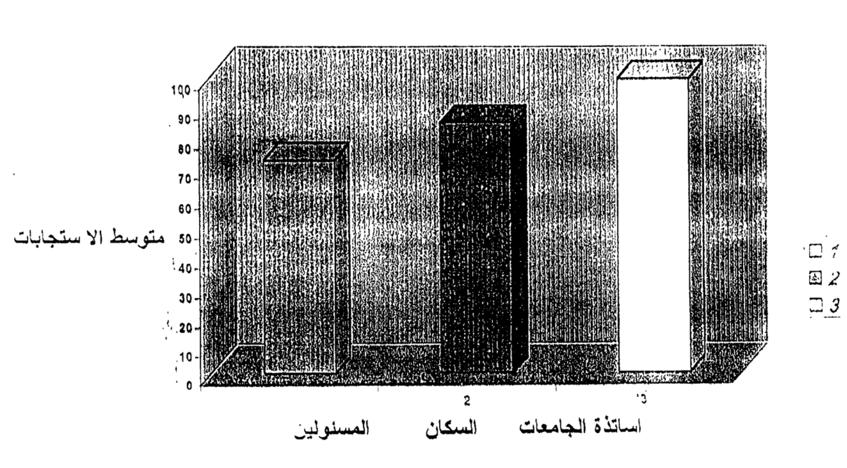
1 ـ بالنسبة للمعوقات بصورة عامة[1] :

يوضح جدول (17) التالي النسب المئوية لتكرارات كل مجموعة من المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها المأمول في لتنمية المستدامة بالمجتمع الليبي وفق استجابات عينة البحث (من العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية).

جدول (17)

فئة المعوقات	النسبة المئوية
أولاً : معوقات خدمية.	96.9
ثانياً : معوقات اقتصادية واجتماعية.	86.5
ثالثاً : معوقات إجرائية وإدارية.	97.9
رابعاً : معوقات تتعلق بالنشاط الإعلامي السياحي.	90.3
خامساً : معوقات تتعلق بحسن الضيافة.	82.9

شكل(٧)اثر السياحه في التنميه الثقافيه كما يراه اسا تذة الجامعات ومسئولوا السياحه وسكان المناطق السياحيه



يلاحظ من الجدول السابق أن :

❖ أعلى نسبة من التكرارات كانت لمجموعة المعوقات المتعلقة بالجوانب الإجرائية والإدارية (97.9%) تليها مجموعة المعوقات المتعلقة بالجوانب الخدمية (96.6%) ثم المتعلقة بالنشاط الإعلامي السياحي (90.30%) فالمعوقات الاقتصادية والاجتماعية (84.9%) وأخيراً ما يتعلق بحسن الضيافة (82.9%)

❖ إن النسب المئوية لجميع فئات المعوقات تعتبر مرتفعة جداً، وربما كان ذلك لحداثة العهد بالاهتمام بالسياحة، وخصوصاً وأن المعوقات الإجرائية والإدارية قد حصلت على أكبر نسبة تكرارات في عينة البحث وأيضاً المعوقات الخدمية، بينما المعوقات المتعلقة بحسن الضيافة فقد كانت - رغم ارتفاع تكراراتها - أقل هذه الفئات تكراراً ، وربما كان ذلك مرجعه طبيعة الشعب الليبي كشعب عربي مضياف، حتى وإن كان حديث العهد بالاهتمام بالسياحة، فانخفاض نسبة التكرارات هنا مرجعه طبيعة الشعب الليبي.

والجزء التالي يتناول تحليل المعوقات داخل كل فئة من تلك الفئات، وتكرارات المعوقات داخلها مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث يتناولها بالتحليل بنفس الترتيب الذي حصلت عليه هذه الفئات.

كما توضح النسب المئوية للتكرارات (بجدول 17) السابق مع الأخذ في الاعتبار أن رقم كل عبارة هو نفس رقمها بالاستبيان (ملحق رقم 4).

(أ) المعوقات الإجرائية والإدارية :-

يوضح جدول (18) التالي النسب المئوية لتكرارات المعوقات داخل فئة المعوقات الإجرائية والإدارية.

جدول (18)

الرقم حسب الاستبيان	المعـــوقـــــات	النسبة المئوية
17	تعدد الإدارات ذات الصلة بالسياحة وتداخل أعمالها.	98.60
18	صعوبة إقامة المنشآت السياحية لكثرة الموافقات والتراخيص التي تتطلب السعي في أمانات مختلفة.	98.60
19	الافتقار إلى فن التسويق السياحي.	100
20	عدم فاعلية شركات السياحة في تنظيم رحلات شاملة.	98.60
21	ضعف إدارة وسائل الترويج السياحي.	97.10
22	ضعف إجراءات الرقابة على الخدمات السياحية (طعام ، شراب ، إقامة)	98.60
23	ضعف الرقابة على المنشآت السياحية من حيث العاملين بها وسلوكياتهم.	100
24	ضعف الرقابة على المواصلات العامة.	84.3
25	عدم وجود خطط سياحية واضحة.	100
26	عدم وجود دراسات جدوى للمشروعات السياحية.	98.6
27	عدم وجود دراسات جدوى لتطوير السياحة البيئية.	100
28	عدم تدريب مسئولي الفنادق على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة.	100
	المتوسط العام	97.9

ويتضح من (جدول 18) السابق أن :

❖ هناك خمس معوقات أجمع أفراد العينة على أنها تعوق السياحة البيئية عن أداء دورها التنموي وهي : الافتقار إلى فن التسويق السياحي ، ضعف الرقابة على المنشآت السياحية من حيث العاملين بها وسلوكياتهم ، وعدم وجود خطط سياحية واضحة ، وعدم وجود دراسات جدوى لتطوير السياحة البيئية وعدم تدريب مسئولي الفنادق على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة.

ويتضح من كل هذا أن النشاط السياحي في المجتمع الليبي يفتقر إلى التخطيط العلمي بدءاً من دراسات الجدوى والرقابة وتدريب العاملين.

❖ يلي هذه المجموعة من المعوقات في الترتيب من حيث النسبة المئوية للتكرارات مجموعة أخرى تحتوي على ست معوقات، حصلت كل منها على 98.6% ما عدا رقم (21) بالجدول السابق (18) فقد حصلت على نسبة أقل نسبياً 97.1% وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك النسب المئوية للتكرارات تكاد تقترب من الإجماع أيضاً، وهي تعدد الإدارات ذات الصلة بالسياحة وتداخل أعمالها وكثرة الموافقات التي يحتاجها من يرغبون في إقامة مشروعات سياحية، وعدم فاعلية شركات السياحة في تنظيم رحلات شاملة، وضعف إجراءات الرقابة على الخدمات السياحية (طعام ، شراب ، إقامة) وعدم وجود دراسات جدوى للمشروعات السياحية وضعف إدارة وسائل الترويج السياحي.

ويتضح أيضاً من هذه المجموعة من المعوقات وارتفاع النسب المئوية للتكرارات التي حصلت عليها أن السياحة في المجتمع الليبي تحتاج إلى نظرة علمية شاملة ومراجعة للنظم الإدارية واتباع أساليب التخطيط العلمي في إدارة المشروعات السياحية ودراسات الجدوى وأساليب التدريب والرقابة، وهذا يعني ضرورة وجود متخصصين على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والعلمية، لإعادة هيكلة الأنشطة السياحية على أسس علمية، وذلك هو أقصر الطرق – من وجهة نظر الباحث – لإزالة أو على الأقل الحد من تلك المعوقات.

❖ حصلت آخر المعوقات (رقم 24) بالجدول السابق (18) على أقل تكرار في هذه المجموعة، حيث حصلت على (84.3%) وهي ضعف الرقابة على المواصلات العامة، وهي من المعوقات التي وإن كانت تؤثر في النشاط السياحي وقد تحد من انطلاقه، إلا أنها لا تتدرج ضمن هيكلية الأنشطة السياحية من إدارة ورقابة ودراسات جدوى وتدريب و ... الخ، وربما كان هذا سبباً في انخفاض نسبة تكرارها عن بقية المعوقات داخل هذه المجموعة، إذ أن الرقابة على المواصلات العامة، تعد أمراً ضرورياً، ليس لهدف التنشيط السياحي فحسب بل كضرورة اجتماعية لخدمة أبناء الوطن.

(ب) المعوقات الخدمية :-

هي فئة المعوقات التي كان ترتيبها الثانية بالنسبة لعدد تكراراتها في العينة، وكما أسلفنا فإن نسبة تكراراتها عالية جداً (96.9) أما بالنسبة للمعوقات التي وردت ضمن هذه الفئة فيوضح جدول (19) التالي، النسب المئوية لتكرارات تلك المعوقات وفق استجابات عينة البحث.

جدول (19)

الرقم حسب الاستبيان	المعوقات	النسبة المئوية
1	عدم تناسب أسعار الخدمات السياحية مع قدرات السائح المالية.	95.7
2	عدم مناسبة الخدمات المصرفية لظروف السائحين.	94.3
3	ندرة وجود مراكز الاستعلام السياحية.	97.1
4	ندرة المغاسل والمراحيض في الأماكن السياحية.	98.6
5	انعدام الاستراحات في معظم الأماكن السياحية.	97.1
6	قلة الإشارات التوضيحية في الطرق العامة.	100
7	انقطاع التيار الكهربائي أحياناً في الأماكن السياحية.	100
8	انقطاع المياه أحياناً في الأماكن السياحية.	98.6
9	عدم وجود الخدمة السياحية في الاتصالات والإقامة وغيرها.	97.1
10	انخفاض مستوى الخدمات الفندقية.	92.9
11	تتسم الخدمات السياحية بالكثير من التعقيدات الإدارية.	94.3
..	نسبة تكرارات المعوقات الخدمية بصفة عامة	96.9

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

❖أن أفراد عينة البحث قد أجمعوا على وجود المعوقات (برقم 6، 7) في الجدول السابق، جيث كانت نسبة تكرارها 100%، وهي قلة الإشارات التوضيحية في الطرق العامة وانقطاع التيار الكهربائي في الأماكن السياحية، هي أمور يمكن تداركها بسهولة، إذ تتعلق بالمرافق العامة، وقد حصلت المعوقات الأخرى الخاصة بالمرافق أيضاً على نسبة تكرار عالية جداً، مثل ندرة المغاسل والمراحيض في الأماكن السياحية (عبارة رقم 4)، انقطاع المياه أحياناً في الأماكن السياحية، وكانت نسبة تكرار كل منهما % 98.6 وتأتي في المرتبة التالية ثلاث معوقات، حصلت كل منها أيضاً على نسبة تكرارات عالية جداً (97.1%) وهي المعوقات ذات الأرقام 3، 5، 9) وتتعلق أيضاً بالمرافق، وبالتالي فإن أعلى تكرارات في المعوقات الخدمية بصفة عامة هي تلك التي تتعلق بنقص المرافق العامة كما أسلفنا.

❖ اثنتان من المعوقات حصلتا على نفس نسبة التكرارات (94.3%) وهما (رقم 2، 11) وليس من قبيل الصدفة أن تحصل كل منهما على نفس النسبة، إذ أنهما من فصيلة واحدة فإحداهما تتعلق بعدم مناسبة الخدمات المصرفية (وهي نوع من التعقيدات الإدارية) والثانية تنص صراحة على وجود تعقيدات إدارية في بقية الخدمات السياحية.

❖ أقل المعوقات نسبة في هذه الفئة - رغم أن نسبة تكرارها مرتفعة (92.9%) تتعلق بانخفاض مستوى الخدمات الفندقية، وقد يرجع ذلك إلى عدم تدريب مسئولي الفنادق على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة والذي ورد في المعوقات الإجرائية (رقم 28 بجدول 18) وكانت نسبة التكرارات لها 100%.

(جـ) معوقات تتعلق بالنشاط الإعلامي السياحي :

وهي تلك المعوقات التي حصلت الفئة التي تضمها على المرتبة الثالثة في نسبة تكراراتها (90.3%) كما بجدول 20) وهي تضم المعوقات ذات الأرقام (29 - 37) بالاستبيان (ملحق رقم 4)

والجدول التالي (رقم 20) يوضح نسب تكرارات المعوقات المتضمنة بتلك الفئة.

جدول (20)

الرقم حسب الاستبيان	المعوقات	النسبة المئوية
29	نقص النشاط الإعلامي في التعريف بالأماكن السياحية.	100
30	نقص الملصقات السياحية الجدارية.	98.6
31	نقص الخرائط الدليلية السياحية.	98.6
32	عدم وجود كتيبات سياحية للتعريف بالأماكن السياحية المحلية.	97.1
33	النقص في برامج الإذاعة المرئية الموجهة لخدمة الأغراض السياحية.	95.7
34	عدم وجود مكتبات بالفنادق تحوي مراجع سياحية.	94.3
35	عدم تنظيم ندوات بالقرى السياحية.	41.4
36	عدم تنظيم أمسيات موسيقية مناسبة في الأماكن السياحية.	94.3
37	عدم تنظيم مسابقات للفنادق والقرى السياحية لوسائل الترويج مع وجود حوافز وجوائز.	92.9
	النسبة العامة لتكرارات المعوقات للفئة المتعلقة بالنشاط الإعلامي	90.3

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

إن أعلى نسب تكرارية للمعوقات كانت لتلك المعوقات التي تظهر ضعف الأداء الإعلامي في التعريف بالسياحة بالمجتمع الليبي، (رقم 29 بجدول 20)

والمتعلقة بنقص النشاط الإعلامي في التعريف بالأماكن السياحية قد أجمع أفراد العينة على وجودها كأحد معوقات السياحة بحصولها على نسبة (100%)، يليها نقص الملصقات السياحية (رقم 30) ثم نقص الخرائط الدليلية (رقم 31) وقد كان لهما نفس النسبة التكرارية كمعوقات (98.6%)، ثم تأتي المعوقات الخاصة بعدم وجود كتيبات سياحية (رقم 32) بنسبة (97.1%) ثم النقص في برامج الإذاعة المرئية الموجهة لخدمة الأغراض السياحية (95.7%).

ومن الملاحظ أن جميع المعوقات سالفة الذكر تنتمي لمحور واحد وهو أثر النشاط الإعلامي في خدمة السياحة بالمجتمع الليبي، وبالتالي فإن ارتفاع نسب تلك المعوقات - كما أسلفنا - يؤكد أن النشاط الإعلامي لا يقوم بدوره كما ينبغي أن يكون في تنشيط السياحة البيئية، ولعل هذه أحد أهم المعوقات التي جعلت السياحة البيئية لا تحقق دورها كما ينبغي في التنمية المستدامة، الأمر الذي وضح جلياً، عند مقارنة نتائج استبيان العاملين بقطاع السياحية وسكان المناطق السياحية مع الأسلوب المقترح من قبل أساتذة السياحة بالجامعات لهذه التأثيرات، وهو ما ذكر سلفاً في موضوع سابق من الدراسة.

❖ هناك ثلاث معوقات حصلت على نسب متقاربة، المعوقات ذات الأرقام (34، 36، 37)، وأمر طبيعي أن تكون استجابات أفراد العينة بالنسبة لهذه المعوقات متقاربة بل أن اثنتين منهما (34، 36) قد حصلتا على نفس النسبة (94.3%) بينما حصلت الثالثة على نسبة (92.9%)، والأمر الطبيعي هنا لكونهن يشتركن في محور واحد وهو محور الترفيه كوسيلة جذب سياحي سواء كان من خلال القراءة (رقم 34) أو بأمسيات موسيقية (رقم 36) أو بتنظيم مسابقات (رقم 37)، مع أن وسائل الترفيه التي تهدف إلى التنشيط السياحي من جهة والتعريف بالتراث الشعبي والوطني من جهة أخرى تعد من أهم وسائل الجذب السياحي، حتى أن هناك ما يعرف حالياً بالسياحة الترفيهية.

❖ أما ما يتعلق بتنظيم ندوات بالقرى السياحية رقم (35) فقد حصلت على

نسبة تكرار منخفضة عن 50% هي (41.4%) ولذا لا يعتبرها الباحث ضمن المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها التنموي.

(د) معوقات اقتصادية واجتماعية :

وهي تلك المعوقات الواردة بالاستبيان بأرقام من (12 ـ 16)، وقد حصلت على المرتبة الرابعة في نسبة تكرارها في استجابات عينة البحث.

والجدول (رقم 21) التالي يبين المعوقات المتضمنة في تلك الفئة والنسبة المئوية لتكراراتها:

جدول (21)

الرقم حسب الاستبيان	المعوقات	النسبة المئوية
12	المنافسة السياحية من الدول المجاورة.	97.1
13	نقص الوعي السياحي لدى المواطنين في أماكن استقبال السائحين.	55.4
	❖ أسلوب التعامل مع السائحين.	94.1
	❖مضايقات السياح وخاصة الإناث منهم.	41.4
	❖إزعاج الباعة للسياح والإلحاح على الشراء منهم.	38.6
	❖تجمهر الأطفال حول السياح.	44.3
14	نقص القدرة الاستيعابية للفنادق السياحية.	94.3
15	عدم إقامة مهرجانات تسوق وغيرها.	85.7
16	عدم العناية بالأسواق التقليدية (التراثية).	100
	النسبة العامة لتكرارات هذه الفئة.	86.5

ويتضح من (الجدول رقم 21) السابق أن :

❖ المنافسة السياحية من الدول المجاورة تعد أهم المعوقات في هذه الفئة، حيث حصلت على نسبة تكرارات قدرها (97.1%)، والحقيقة أن هذه المنافسة كان يجب أن تدفع للتخطيط العلمي للأنشطة السياحية، وتحفز الإعلام السياحي على تأدية دور أكثر فعالية، وتدفع إلى الاهتمام بالفنادق والإدارة الفندقية والمرافق وأساليب الترفيه السياحي، والقيام بكل ما يمكن لإحداث التوازن مع هذه المنافسة، وبذلك لا تصبح المنافسة من المعوقات، لأن التخطيط العلمي يستوجب التعامل مع السياحة كمنظومة إن أحسنت مدخلاتها تتحسن مخرجاتها، وتصبح قادرة على المنافسة، إذ أن لكل مجتمع خصوصية سياحية تميزه عن غيره، والمجتمع الليبي غني بمصادره السياحية كالصحراوية والبحرية والترفيهية والثقافية والتاريخية وغيرها، والسبيل إلى تنشيطها هو إزالة تلك المعوقات التي تقف عثرة في طريق أداء السياحة البيئية لدورها التنموي.

❖ يأتي أسلوب التعامل مع السائحين كأحد المعوقات لحصوله على (97.1%) وبالطبع يرجع ذلك لعديد من العوامل أهمها عدم أداء النشاط الإعلامي لدوره كما ينبغي في التثقيف السياحي وتنمية وعي المواطن بأهمية السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي ضرورة التعامل الحسن مع السائحين، سواءً كان هذا المواطن في موقع المسئولية ضمن الأنشطة السياحية أو كان أحد سكان المناطق السياحية.

أما مضايقات السياح أو إزعاج الباعة لهم أو تجمهر الأطفال حولهم فلم تحصل أي من هذه على نسبة تكرار يمكن معها أن نعتبرها من المعوقات، إذ أن نسبة تكرار جميعهم كانت أقل من 50%

❖ يلي ذلك نقص القدرة الاستيعابية للفنادق السياحية وقد حصلت على (94.3%)، ثم عدم إقامة مهرجانات تسوق وغيرها (85.7%)، وهذه أمور يمكن تداركها بتوجيه الاستثمارات إلى بناء الفنادق السياحية وتجهيزها، ويعتقد

الباحث أن المجتمع الليبي قد بدأ منذ فترة بالعناية بهذه الأمور، ضمن عنايته بالسياحة خروجاً من الاقتصاد أحادي المورد.

(هـ) معوقات تتعلق بحسن الضيافة :

كان ترتيب هذه الفئة الأخير بالنسبة لغيرها من فئات المعوقات لحصولها على أقل نسبة تكرارات في مجموعة الفئات الخمس للمعوقات، حيث حصلت على (82.9%)، من أن هذه النسبة في ذاتها - كنسبة معوقات - تعد مرتفعة.

وتشمل هذه الفئة المعوقات ذات الأرقام (38 ـ 45) كما وردت بالاستبيان الخاص بالمعوقات (ملحق 4)

والجدول التالي (رقم 22) يوضح المعوقات المتضمنة في هذه الفئة والنسب المئوية لتكراراتها في استجابات عينة البحث.

جدول (22)

الرقم حسب الاستبيان	المعوقات	النسبة المئوية
38	عدم الاهتمام بالمحافظة على الطابع الأصيل وإبرازه لكل منطقة سياحية.	97.1
39	عدم الترحيب بالسائحين عند مداخل المدن وكل منطقة سياحية عن طريق مكاتب استعلامات سياحية.	71.4
40	عدم تقديم مشروب وطني كضيافة في المطارات والموانئ ومداخل الأقاليم وداخل الفنادق السياحية.	57.1
41	عدم العناية بالشكاوى التي يقدمها السائحون بمعالجة أسباب الشكوى والرد على مقدميها.	77.1
42	عدم الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين مثل الشباب والعائلات وكبار السن.	94.3

الرقم حسب الاستبيان	المـعـوقـــات	النسبة المئوية
43	عدم تسهيل مزاولة الرياضات المختلفة للسائحين في النوادي والقرى السياحية.	94.3
44	ضعف مستويات خدمات الطعام والشراب في الطيران الداخلي ومقاهي المطارات.	72.8
45	عدم تزويد السائحين بمعلومات كاملة عن خدمات النقل بصفة عامة.	98.6
	النسبة المئوية العامة لفئة المعوقات المتعلقة بحسن الضيافة.	82.9

ويلاحظ من جدول (22) السابق أن :

❖ عدم تزويد السائحين بمعلومات كاملة عن خدمات النقل تعد أكثر المعوقات تكراراً في هذه الفئة (98.6%) ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الرقابة على المواصلات العامة وهو الأمر الذي أيده أفراد عينة البحث بنسبة (84.3%) والذي اتضح من (جدول 17) الخاص بتحليل فئة المعوقات الإجرائية والإدارية.

❖ يلي ذلك ما ورد (برقم 38) (بجدول 22) وهو عدم الاهتمام بالمحافظة على الطابع الأصيل وإبرازه لكل منطقة سياحية (97.1%)، ويؤيد ذلك استجابة أفراد العينة على البند الخاص بعدم العناية بالأسواق التقليدية (التراثية) والتي حصل على إجماع أفراد العينة على أنه أحد المعوقات التي تحول دون أداء السياحة البيئية لدورها التنموي، وهذه إحدى الخصوصيات السياحية للمجتمع الليبي والتي تناولها الباحث عند تحليلها للبند الخاص بالمنافسة السياحية مع الدول المجاورة والذي ورد كأحد المعوقات بجدول (رقم 21) ، إذ أن الاهتمام بالطابع الأصيل لكل منطقة سياحية، يعد أحد العوامل المؤدية إلى توازن المنافسة السياحية مع الدول المجاورة.

❖ أما عدم الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين (شباب – عائلات – كبار سن)، وكذلك عدم تسهيل مزاولة الرياضات المختلفة، فقد اعتبرهما أفراد العينة ضمن المعوقات، بحصول كل منهما على نسبة تكرارات (94.3%)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تساوي نسبة التكرارات يؤكد الاتساق في استجابات أفراد العينة، حيث أن عدم تسهيل الرياضات المختلفة (رقم 43) يمكن أن نعدها حالة خاصة من عدم الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين (رقم 42).

❖ أما المعوقات ذات الأرقام (30، 40، 41، 44) والتي حصلت على النسب المئوية للتكرارات (71.4، 57.1، 77.1، 72.8%) على التوالي، فهي معوقات تتعلق بضعف مستوى استضافة السائحين، من حيث عدم الترحيب بهم عند مداخل المدن عن طريق مكاتب استعلامات وعدم تقديم مشروب وطني كضيافة في المطارات والموانئ وداخل الفنادق السياحية، وعدم العناية بشكاواهم والرد عليها وإزالة أسبابها، ضعف مستويات خدمات الطعام والشراب في الطيران الداخلي ومقاهي المطارات، وبالتأكيد فإن كل هذه المعوقات يمكن تفاديها من خلال التخطيط الشامل والسليم للأنشطة السياحية، والذي يأخذ في اعتباره حتماً حسن ضيافة السائح بالشكل الذي يترك أثراً طيباً لديه، فيكون ذلك أفضل صور الدعاية للسياحة بالمجتمع من جهة، وزيادة رغبات السائحين لمعاودة الزيارة من جهة أخرى.



الفصل الرابع

ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات

- ملخص النتائج
- التوصيات و المقترحات

ملخص النتائج

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج هامة نوردها باختصار فيما يلي :

أولا : إن السياحة البيئية لا تؤدي دورها كما ينبغي أن يكون في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي ، حيث انخفضت المتوسطات المرجحة لتحقيق تأثيرات السياحة البيئية على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي بأبعادها الثلاثة وهي البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد الثقافي ، عن الأسلوب المقترح الذي حدد أهمية تلك التأثيرات وباختصار هناك فجوة بين ما هو كائن على أرض الواقع وما ينبغي أن يكون.

ثانيا : اتفق العاملون بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية على أن السياحة البيئية بالمجتمع الليبي تحقق أعلى تأثير على البعد الاقتصادي من التنمية المستدامة منه على البعد الثقافي ، ويأتي البعد الاجتماعي في مؤخرة القائمة من حيث تأثير السياحة البيئية عليه ، وتتفق تلك الرؤية مع الأسلوب المقترح في تقدم البعد الاقتصادي عن الأبعاد الثلاثة للتنمية من حيث تأثير السياحة البيئية عليه ، بينما اختلفت هذه الرؤية عن الأسلوب في أن البعد الثقافي من حيث تأثير السياحة البيئة عليه وفق ما جاء به الأسلوب، أي عكس ما رآه العاملون بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية.

ثالثا : بالنسبة لتأثيرات السياحة البيئية المتضمنة في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة ، لوحظ ما يلي :

1 ـ بالنسبة للبعد الاجتماعي :

❖ انخفضت متوسطات التحقيق لجميع تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ، عن الأسلوب المقترح وكانت الاختلافات بين

متوسطات التحقيق والأسلوب اختلافات ذات دلالة إحصائية (اختلافات جوهرية ولا ترجع للصدفة).

❖ هناك تأثيرات داخل البعد الاجتماعي ، انخفضت متوسطات تحقيقها عن المتوسط العام لتحقيق البعد ، وهي :

أ) هجرة بعض السكان إلى الأماكن السياحية طلبا للعمل.

ب) تؤدي السياحة البيئية إلى زيادة الاتصال الاجتماعي بالآخرين.

ج) تؤدي السياحية البيئية إلى الإهمال بوضع لافتات دليلية للإرشاد بالأماكن السياحية.

د) يؤدي التفاعل مع الزيارات السياحية إلى تعديل بعض العادات الاجتماعية.

هـ) نتيجة للنشاط السياحي يمتد عمل المطاعم والمحال التجارية إلى ساعات متأخرة من الليل.

و) يغير الناس من قيمهم نتيجة لتأثير السياحة.

ز) تؤدي السياحة إلى التعاون بين الأفراد والجماعات.

2ـ بالنسبة للبعد الاقتصادي :

❖ انخفضت متوسطات التحقيق لجميع تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، عن الأسلوب المقترح وكانت الاختلافات بين متوسطات التحقيق والأسلوب اختلافات ذات دلالة إحصائية (اختلافات جوهرية ولا ترجع للصدفة).

❖ هناك تأثيرات داخل البعد الاقتصادي ، انخفضت متوسطات تحقيقها عن المتوسط العام لتحقيق البعد وهي :

أ) أدى الاهتمام بالسياحة إلى إنعاش السوق.

ب) أدت السياحة إلى التحول من بعض الأعمال إلى العمل بها.

ج) أدت السياحة إلى زيادة تشغيل المواصلات العامة.

د) أدت السياحة إلى إرتفاع مستوى دخل الفرد.

هـ) نشطت السياحة التبادل السلعي بالمجتمع الليبي.

و) أدى الاهتمام بالسياحة إلي تطوير نظم ولوائح المؤسسات المصرفية.

ز) أدت السياحة إلى تطوير أداء الأفراد العاملين بالمؤسسات المصرفية.

3ـ بالنسبة للبعد الثقافي :

❖ انخفضت متوسطات التحقيق لجميع تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية المستدامة عن الأسلوب المقترح وكانت الاختلافات بين متوسطات التحقيق والأسلوب اختلافات ذات دلالة إحصائية (اختلافات جوهرية لا ترجع للصدفة).

❖ هناك تأثيرات داخل البعد الثقافي ، انخفضت متوسطات تحقيقها عن المتوسط العام لتحقيق البعد وهي :

أ) أدى الاهتمام بالسياحة إلى تحديث المناطق المجاورة للأماكن السياحية.

ب) أدت السياحة إلى الاتصال والتفاعل مع البيئات الأخرى.

ج) انتشر الوعي بالتاريخ بين سكان المناطق السياحية نتيجة للنشاط السياحي.

د) وجهت السياحة الأفراد إلى القراءة حول المناطق السياحية.

هـ) نما الحس الفني لدى الأفراد نتيجة للسياحة.

و) زادت السياحة من وعي الأفراد بالبيئات الأخرى.

ز) نشأ عن السياحة تطور في فنون الإعلان السياحي.

رابعاً : كشفت الدراسة عن خمس فئات من المعوقات ، التي كانت السبب في عدم أداء السياحة البيئية لدورها في التنمية المستدامة كما ينبغي (وفق الأسلوب المقترح) ، وإلى انخفاض متوسطات التحقيق لتأثيرات السياحة البيئية في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، عن متوسطات الأهمية ، كما سجلها الأسلوب وهذه الفئات هي :

أ) معوقات خدمية

ب) معوقات اقتصادية واجتماعية

ج) معوقات إجرائية وإدارية

د) معوقات تتعلق بالنشاط الإعلامي السياحي.

و) معوقات تتعلق بحسن الضيافة.

خامسا : كانت أعلي نسبة مئوية للمعوقات هي لفئة المعوقات الإجرائية والإدارية ، تلتها فئة المعوقات الخدمية ، فالمعوقات المتعلقة بالنشاط الإعلامي ، ثم المعوقات الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا المعوقات المتعلقة بحسن الضيافة وقد حصلت على أقل نسبة مئوية في الفئات الخمس.

أما عن المعوقات التي حصلت على أعلى نسبة تكرارات داخل كل فئة من الفئات الخمس السابقة فسوف يوردها الباحث ، فيما يلي مرتبة وفق النسبة العامة للفئة (وفق الترتيب سالف الذكر).

1- المعوقات الإجرائية والإدارية[1]:

أ ـ عدم وجود خطط سياحية واضحة

ب ـ عدم وجود دراسات جدوى لتطوير السياحة البيئية

ج ـ الافتقار إلى فن التسويق السياحي

د ـ عدم تدريب مسئولي الفنادق على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة .

(1) مرتبة وفق نسبة التكرارات التي حصلت عليها في نتائج الدراسة من الأعلى لأقل نسبة.

هـ - ضعف الرقابة على المنشآت السياحية من حيث العاملين بها وسلوكياتهم.

و - تعدد الإدارات ذات الصلة بالسياحة وتداخل أعمالها.

ز - صعوبة إقامة منشآت سياحية لكثرة الموافقات والتراخيص التي تتطلب السعي في أمانات مختلفة.

ح - عدم وجود دراسات جدوى للمشروعات السياحية.

ط - عدم فاعلية شركات السياحة في تنظيم رحلات شاملة.

2- المعوقات الخدمية:

أ - قلة الإشارات الدليلية والتوضيحية في الطرق العامة.

ب - انقطاع التيار الكهربائي أحيانا في الأماكن السياحية.

ج- ندرة المغاسل والمراحيض في الأماكن السياحية.

د - انعدام الاستراحات في معظم الأماكن السياحية.

هـ - ندرة وجود مراكز الاستعلامات السياحية.

و - عدم وجود الخدمة السياحية في الاتصالات والإقامة وغيرها.

3- معوقات تتعلق بالنشاط الإعلامي السياحي:

أ - نقص النشاط الإعلامي في التعريف بالأماكن السياحية.

ب - نقص الملصقات السياحية والخرائط الدليلية.

ج - عدم وجود كتيبات سياحية للتعريف بالأماكن السياحية.

د - عدم تنظيم أمسيات موسيقية مناسبة في الأماكن السياحية.

هـ - عدم تنظيم مسابقات للفنادق والقرى السياحية مع وجود حوافز وجوائز.

4- معوقات اقتصادية واجتماعية :

أ - عدم العناية بالأسواق التقليدية.

ب - عدم التعامل بأسلوب مناسب مع السائحين.

ج - المنافسة السياحية من الدول المجاورة.

د - نقص القدرة الاستيعابية للفنادق السياحية.

5- معوقات تتعلق بحسن الضيافة :

أ - عدم تزويد السائحين بمعلومات كاملة عن خدمات النقل بصفة عامة.

ب - عدم الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين مثل الشباب والعائلات وكبار السن.

ج - عدم تسهيل مزاولة الرياضات المختلفة.

د - ضعف مستويات خدمات الطعام والشراب في الطيران الداخلي ومقاهي المطارات.

هـ - عدم العناية بالشكاوى التي يقدمها السائحين بمعالجة أسباب الشكوى والرد على مقدمها.



توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وضع الباحث ثلاث فئات من **التوصيات هي:**

أ ـ توصيات تتعلق بالإدارة والتخطيط السياحي.

ب ـ توصيات تتعلق بالمرافق العامة والسياحة.

ج ـ توصيات تتعلق بالإعلام السياحي.

وفيما يلي التوصيات التي ضمها الباحث في كل فئة من هذه الفئات الثلاث:

أولا :ـ توصيات تتعلق بالإدارة والتخطيط السياحي :

1ـ توحيد جهة الإدارة والإشراف علي السياحة ـ وبالفعل توجد بليبيا الآن أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة إلا أن بعض الأنشطة السياحية مثل إقامة الفنادق على سبيل المثال تحتاج إلى الموافقة من عدة أمانات ، مما يعيق إقامتها.

2 ـ ضرورة وجود خطة متكاملة للسياحة ، موضوعة على أساس علمي يراعي بعد الحاضر والمستقبل ودراسات الجدوى للمشروعات السياحية ، وفي ضوء ذلك كله تحدد الأهداف وتقترح الوسائل والأنشطة في ضوء الميزانيات المتاحة بالخطة ، وهذا يبتعد بالعمل السياحي عن العشوائية والتحفظ.

3 ـ تشديد إجراءات الرقابة على المنشآت السياحية من حيث العاملين وسلوكياتهم ، وانتقاء أصلح العناصر وأنسبها للنشاط السياحي من حيث التخصص والوعي بطبيعة العمل السياحي ومسئوليات وسلوكيات المتصدي لهذا العمل.

4ـ تشديد إجراءات الرقابة علي الخدمات السياحية (طعام ـ شراب ـ إقامة)، إداريا وصحيا حرصا على راحة السائحين.

5 ـ عقد دورات تدريبية لمسئولي الفنادق في طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة والتثقيف السياحي.

6 ـ تبسيط الإجراءات الإدارية في الخدمات السياحية.

7 ـ العناية بالشكاوى التي يقدمها السائحون بمعالجة أسباب الشكوى والرد على مقدميها ، وإتاحة الفرصة لهم لتقديم مقترحاتهم من خلال زيارتهم.

8 ـ تشجيع شركات السياحة على تنظيم رحلات جماعية شاملة ، ويمكن ذلك من خلال تخفيض أجور السفر ورسوم الزيارات للمجموعات السياحية.

9 ـ الاهتمام بتطوير الأنشطة داخل القرى السياحية من خلال :

❖ تنظيم أمسيات موسيقية مناسبة.

❖ تنظيم المسابقات المختلفة ذات الحوافز والجوائز.

❖ تزويد هذه الأماكن بالمكتبات.

❖ الاهتمام بمهرجانات التسوق.

❖ الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين (الأطفال ـ الشباب ـ كبار السن ـ العائلات).

❖ تسهيلات مزاولة الرياضات المختلفة وتنويع الألعاب.

10 ـ العناية بإبراز الخصوصية السياحية للمتجمع الليبي من خلال :

❖ الاهتمام بالمحافظة على الطابع الأصيل وإبرازه لكل منطقة سياحية.

❖ العناية بالأسواق التقليدية التراثية والحفاظ على هويتها.

ثانيا : توصيات تتعلق بالمرافق العامة والسياحية :

1 ـ إنشاء العديد من الاستراحات المناسبة في الأماكن السياحية ، مزودة بالمرافق العامة كالمغاسل والمراحيض.

2 ـ تطوير وسائل الاتصال الدولية لتتفق وتنشيط السياحة واستخدام الحاسب والاتصال عبر الشبكة الدوليه (الإنترنت).

3 ـ الحرص علي توفير المياه الصالحة للشرب والاغتسال داخل المناطق السياحية ، وعلى عدم انقطاعها.

4 ـ مراعاة عدم انقطاع التيار الكهربائي في الأماكن السياحية ووجود بدائل فورية (مولدات كهرباء محلية مثلا)، تحسبا لانقطاع التيار الكهربي.

5 ـ الحرص على وجود إشارات دليلية في الطرق العامة ، للإرشاد إلى كيفية واتجاهات الوصول للأماكن السياحية وما يعترض الطريق من مرتفعات أو منحنيات أو عوامل محتملة.الخ

ثالثا : توصيات تتعلق بالإعلام السياحي :

1. الاهتمام بالنشاط الإعلامي السياحي ، وزيادة إنتاج البرامج التي تعرف العالم ـ من خلال القنوات الفضائية وإنشاء مواقع علي شبكة الإنترنت ـ بالإمكانيات السياحية للمجتمع الليبي ، وعرض أماكن الجذب السياحي ومميزاتها.

2. العناية بالملصقات السياحية والخرائط الدليلية السياحية.

3. طبع كتيبات خاصة بالتعريف بالأماكن السياحية ، وبعدة لغات أجنبية ، ونشرها من خلال السفارات الليبية بالدول المختلفة.

4. تزويد السائحين بمعلومات كاملة عن خدمات النقل بصفة عامة ، وإلى الأماكن السياحية بصفة خاصة ومواعيدها وأنسب الوسائل للانتقال من مكان لآخر وأسعارها.

مقترحات الدراسة :

1 ـ نظرا للأهمية التي أبداها أساتذة السياحة بالجامعات للسياحة البيئية، في التنمية المستدامة ، يقترح الباحث إجراء المزيد من البحوث حول الجدوى

الاقتصادية للسياحة – كما .

2 ـ يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث حول كل نمط من أنماط السياحة وأساليب تنميتها سواء كانت السياحة الصحراوية أو الشاطئية أو الدينية أو العلاجية .

3 ـ يقترح الباحث إجراء بعض البحوث في أساليب تنمية إدارة المشروعات السياحية ، والتغلب على المعوقات التي تواجه الإدارة .لتنطلق السياحة محققة الهدف المأمول منها كشريك للنفط في استثمارات التنمية بالمجتمع الليبي .

❀ ❀ ❀

ملحق رقم (1)

جامعة وادي النيل

كلية الدراسات العليا

استقصاء دلفاي (الجولة الأولى)

بهدف تحديد تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة

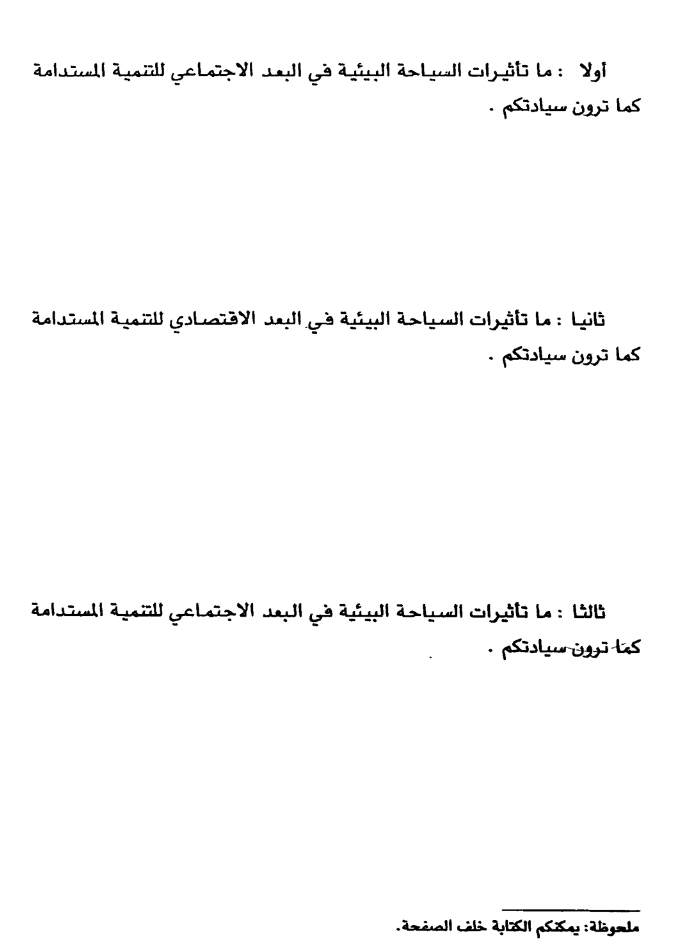
إعداد الباحث

محسن ميلاد الهادي الترهوني

كجزء من دراسته

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التنمية الاجتماعية

أبريل 2003



أولا : ما تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كما ترون سيادتكم .

ثانيا : ما تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كما ترون سيادتكم .

ثالثا : ما تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كما ترون سيادتكم .

ملحوظة: يمكنكم الكتابة خلف الصفحة.

ملحق رقم (2)

جامعة وادي النيل

كلية الدراسات العليا

استمارة استبيان

موجه إلى أساتذة السياحة بالجامعات

بهدف تحديد أهمية تأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة

إعداد الباحث

محسن ميلاد الهادي الترهوني

كجزء من دراسته

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التنمية الاجتماعية

أبريل 2003

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة يقوم بها الباحث محسن ميلاد الهادي الترهوني بعنوان (دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي)

و يهدف إلى تحديد درجة الأهمية لتأثيرات السياحة البيئية في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي) .

وفي الصفحات التالية يعرض الباحث عبارات تمثل كل منها أثرا للسياحة البيئية في أبعادها الثلاثة ، و المطلوب أن تضع علامة ? أمام العبارة في الموضع الذي يمثل رأيك في مدى أهميتها كتأثير للسياحة البيئية في التنمية المستدامة بحيث تضع العلامة في أحد الاختيارات الثلاثة (مهمة بنسبة 75 ـ 100% أو مهمة بنسبة 75 - 50% أو مهمة بنسبة تقل عن 50%).

والباحث إذ يشكركم على إسهامكم في هذا العمل العلمي يؤكد لكم أن هذه البيانات لغرض البحث العلمي فقط .

الباحث

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية :

م	العبـــــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	أقل من 50
1	تأثر السكان الذين يعـيشـون فـي مناطق الجذب السياحي بزائري هذه المناطق			
2	الهجرة إلى الأماكن ذات الجذب السياحي طلبا للعمل			
3	زيادة الاتصال الاجتماعي بالآخرين			
4	تعبيد (تمهيد) الطرق المؤدية للأماكن السياحية			
5	تشـغـيل عـدد أكـبـر من الأيدي العـاملة (تخفيض حدة البطالة)			
6	العناية بنظافة البيئة			
7	زيادة سـاعـات العـمل بالمحـال التـجـارية والمطاعم و			
8	وضع لافتات دليلية للطرق المؤدية للأماكن السياحية			
9	تجميل الأماكن السياحية			
10	تعديل بعض العادات الاجتماعية نتيجة التفاعل مع الزيارات السياحية			
11	امتـداد عـمل المطاعم والمحـال التـجـارية لساعات متأخرة من الليل			
12	تعـمـيق مـفـهـوم التـعـاون بين الأفـراد والجماعات و الدول لما فيه خير الجميع			

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	أقل من 50
13	تنمية القدرة على تقبل التغير لدى الأفراد ، ما لم يتعارض مع النسق القيمي للمجتمع المحلي			
14	ازدياد قناعة الأفراد بالوئام الاجتماعي كضرورة لإنعاش النشاط السياحي			

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
1	زيادة الدخل القومي			
2	تحريك السوق وانتعاشه (بيع وشراء).			
3	زيادة الأشغال بالفنادق السياحية			
4	التحول من بعض الأعمال إلى العمل بالسياحة			
5	زيادة التشاركيات السياحية			
6	زيادة تشغيل المواصلات الداخلية العامة والخاصة			
7	ارتفاع مستوى دخل الفرد في البيئة السياحية			
8	زيادة مستوى الأسعار في الأماكن المستقبلة للسياح			
9	تنشيط العمل بشركات الطيران الوطنية			
10	ظهور أعمال ومهن وحرف جديدة بالبيئة (إقامة مشاتل زينة - ديكور - ترميم آثار. الخ)			
11	ارتفاع دخل مؤسسات تشاركيات الاتصالات			
12	تنشيط التبادل السلعي (سلع مقابل خدمات)			
13	ظهور منتجات جديدة يتطلبها السوق السياحي			
14	تطوير اللوائح بالمؤسسات المصرفية للتكيف مع الأنشطة السياحية (نظم التعامل - نظم تحويل العملات إلخ)			
15	تطوير أداء الأفراد (العاملين) بالمؤسسات المصرفية بحيث تلائم التعامل مع السياح.			

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية

م	العبـــــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	أقل من 50
1	تنشيط حركة الإرشاد السياحي			
2	تحديث المنطقة المحيطة بالأماكن السياحية			
3	إقامة المهرجانات السياحية			
4	الاتصال والتفاعل مع البيئات الثقافية الأخرى			
5	نشر الوعي بالتاريخ لدي جمهور المواطنين			
6	تعميق إدراك المواطنين بأهمية السياحة ودورها المحلي والوطني			
7	حث المواطنين على تعلم لغات أخرى غير اللغة العربية			
8	إدراك أفراد البيئة للقيمة الحقيقية للآثار المحلية والعالمية			
9	حفز المواطنين على القراءة حول الأماكن السياحية وأوطان زائريها			
10	تنمية الحس الفني لدى المواطنين			
11	توسيع دائرة ادراك المواطنين إلى ما بعد بيئتهم			
12	تطور فنون الإعلان من خلال إستخدامها في خدمة السياحة			
13	ارتقاع مستوى طموح الأفراد المعرفي وسعيهم للتثقيف الذاتي			

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
14	إدراك المواطنين كـخطورة الأمـيـة والسـعي ذاتيا للحد منها			
15	تطوير الإعـلام ليـحـتـوي برامـجـا تخـدم السياحة البيئية			
16	مـراجـعـة اللوائح لتحـتـوي تنظيم وتحــرير النشاط السياحي			
17	اسـتـثـمـار العـمـل السـيـاحي في الدعـوة للقضايا الإنسانية والوطنية العادلة.			

ملحق رقم (3)

جامعة وادي النيل

كلية الدراسات العليا

استمارة استبيان

موجه إلى العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية بالجماهيرية

بهدف تحديد دورالسياحة البيئية في التنمية المستدامة

إعداد الباحث

محسن ميلاد الهادي الترهوني

كجزء من دراسته

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التنمية الاجتماعية

أبريل 2003

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة يقوم بها الباحث محسن ميلاد الهادي الترهوني بعنوان (دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي).

ويهدف إلى تحديد دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي) .

وفي الصفحات التالية يعرض الباحث عبارات تمثل كل منها أثرا للسياحة البيئية في أبعادها الثلاثة ، و المطلوب أن تضع علامة ? أمام العبارة في الموضع الذي يمثل رأيك في مدى تحققها كتأثير للسياحة البيئية في التنمية المستدامة بحيث تضع العلامة في أحد الاختيارات الثلاثة (تتحقق بنسبة 75 ـ 100% أو تتحقق بنسبة 50 ـ 75% أو تتحقق بنسبة تقل عن (50%).

والباحث إذ يشكركم على إسهامكم في هذا العمل العلمي يؤكد لكم أن هذه البيانات لغرض البحث العلمي فقط .

الباحث

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاجتماعي للتنمية :

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
1	ازداد تأثر السكان بالمناطق السـيـاحـيـة بزائري هذه المناطق			
2	هاجر بعض السكان إلى الأماكن السياحية طلبا للعمل			
3	أدت السياحة إلى زيادة الاتصال الاجتماعي بالآخرين			
4	نشأ عن السـيـاحـة تعبيـد للطرق المؤدية للأماكن انسياحية			
5	فتحت السياحة المجال لتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة			
6	أدت السياحة إلى العناية بنظافة البيئة			
7	زادت سـاعـات العـمـل بالمحـال التـجـارية والمطاعم نتيجة للنشاط السياحي			
8	ازداد وضع اللافـتـات الدليليـة للطرق للإرشاد بالأماكن السياحية			
9	جملت الأماكن السياحية جذبا للسياح .			
10	أدى التفاعل مع الزيارات السـيـاحيـة إلى تعديل بعض العادات الاجتماعية .			
11	في الأماكن السياحية امتد عمل المطاعم والمحال التجارية إلى ساعات متأخرة من الليل			

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	أقل من 50
12	أدت السـيـاحـة إلى التـعـاون بين الأفـراد والجماعات			
13	غير الناس من قيمهم نتيجة لتأثير السياحة			
14	أزداد تمتع الأفـراد بالتـألف الاجـتـمـاعي لزيادة النشاط السياحي			

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الاقتصادي للتنمية :

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
1	عملت السياحة على زيادة الدخل القومي للمجتمع			
2	أدت الاهتمام بالسياحة إلى إنعاش السوق			
3	ازدادت الإقامة بالفنادق السياحية نتيجة لانتعاش السياحة			
4	أدت السياحة إلى التحول من بعض الأعمال إلى العمل بها			
5	نشأ عن السياحة زيادة انتشار التشاركيات السياحية			
6	أدت السياحة إلى زيادة تشغيل المواصلات العامة			
7	أدت السياحة إلى ارتفاع مستوى دخل الأفراد			
8	ارتفعت الأسعار في الأماكن السياحية			
9	أدت السياحة إلى تنشيط العمل بشركات الطيران الداخلية			
10	نتيجة للسياحة ظهرت أعمال وحرف جديدة (إقامة مشاتل زينة - حرف يدوية - ديكور - ترميم أثار .. الخ)			
11	ارتفعت دخل المؤسسات وتشاركيات الاتصال في الأماكن السياحية			
12	نشطت السياحة التبادل السلعي			

م	العبـــــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	أقل من 50
13	نتيجة للسياحة ظهرت منتجات جديدة يقبل عليها السواح			
14	أدي الاهتمام بالسياحة إلى تطوير نظم ولوائح المؤسسات المصرفية (نظم تحويل الأموال ـ نظم التعامل ... الخ)			
15	تطور أداء الأفراد العاملين بالمؤسسات المصرفية نتيجة للتعامل مع السياح			

تأثيرات السياحة البيئية في البعد الثقافي للتنمية :

م	العبـــــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
1	أدت السياحة إلى تنشيط حركة الإرشاد السياحي			
2	أدى الاهتمام بالسياحة إلى تحديث المناطق المجاورة للأماكن السياحية			
3	نشأت المهرجانات السياحية كنوع من الاهتمام السياحي			
4	أدت السياحة إلى الاتصال والتفاعل مع البيئات الأخرى			
5	انتشر الوعي بالتاريخ بين سكان المناطق السياحية			
6	نمت السياحة فهم الأفراد لأهمية السياحة ودورها			
7	شجعت السياحة الأفراد على تعلم لغات أخرى			
8	نمت السياحة وعى الأفراد للقيمة الحقيقية للآثار			
9	وجهت السياحة الأفراد إلى القراءة حول المناطق السياحية			
10	نتيجة للسياحة نما الحس الفني لدى الأفراد			
11	زادت السياحة من وعي الأفراد بالبيئات الأخرى			

م	العبـــــارات	النسبة المئوية للأهمية		
		75- 100	50-75	اقل من 50
12	نشأ عن السياحة تطور في الفنون			
13	سعى الأفراد إلى التثقيف الذاتي نتيجة للسياحة			
14	نتيجة للسياحة أدرك الأفراد خطورة الأمية			
15	أدت السياحة إلى تطوير الإعلام			
16	تحرير النشاط السياحي استلزم مراجعة النظم واللوائح			
17	استثمر العمل السياحي في الدعوة لقضايا الإنسانية			

ملحق رقم (4)

جامعة وادي النيل

كلية الدراسات العليا

استمارة استبيان

موجهة إلى العاملين بقطاع السياحة وسكان المناطق السياحية بالجماهيرية

بهدف تحديد المعوقات التي تواجة السياحة البيئية بالمجتمع الليبي

إعداد الباحث

محسن ميلاد الهادي الترهوني

كجزء من دراسته

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التنمية الاجتماعية

أبريل 2003

هذا الاستبيان هو جزء من دراسة يقوم بها الباحث محسن ميلاد الهادي الترهوني بعنوان (دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي)

و يهدف إلى تحديد المعوقات التي تواجه السياحة البيئية في المجتمع الليبي.

وفي الصفحات التالية يعرض الباحث عبارات تمثل كل منها معوقا يواجه السياحة البيئية ، والمطلوب أن تضع علامة ? أمام العبارة في الموضع الذي يمثل رأيك تحت أحد الاختيارات الثلاثة (معوق جدا - معوق - غير معوق).

وقد ترك لكم الباحث إضافة أية معوقات أخرى ترونها لم ترد في الاستمارة.

والباحث إذ يشكركم على إسهامكم في هذا العمل العلمي يؤكد لكم أن هذه البيانات لغرض البحث العلمي فقط .

الباحث

أولا : معوقات خدمية :

م	العبـــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـــعـــوق	غير معوق
1	عدم تناسب أسعار الخدمات السياحية مع قدرات السائح المالية.			
2	عدم مناسبة الخدمات المصرفية لظروف السائحين.			
3	ندرة وجود مراكز الاستعلام السياحية.			
4	ندرة المغاسل والمراحيض في الأماكن السياحية.			
5	انعدام الاستراحات في معظم الأماكن السياحية.			
6	قلة الإشارات التوضيحية في الطرق العامة.			
7	انقطاع التيار الكهربائي أحياناً في الأماكن السياحية			
8	انقطاع المياه أحياناً في الأماكن السياحية.			
9	عدم وجود الخدمة السياحية في الاتصالات والإقامة وغيرها.			
10	انخفاض مستوى الخدمات الفندقية.			
11	تتسم الخدمات السياحية بالكثير من التعقيدات الإدارية.			

ثانيا : معوقات أقتصادية و اجتماعية :

م	العبـــــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـــعــوق	غير معوق
12	المنافسة السياحية من الدول المجاورة.			
13	نقص الوعي السـيـاحي لدى المواطنين في أماكن استقبال السائحين.			
	❖ أسلوب التعامل مع السائحين.			
	❖ مضايقات السياح وخاصة الإناث منهم.			
	❖ إزعاج الباعة للسياح والإلحاح على الشراء منهم.			
	❖ تجمهر الأطفال حول السياح.			
14	نقص القدرة الاستيعابية للفنادق السياحية.			
15	عدم إقامة مهرجانات تسوق وغيرها.			
16	عدم العناية بالأسواق التقليدية (التراثية).			

ثالثا: المعوقات الإجرائية والإدارية :

م	العبـــــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـعــوق	غير معوق
17	تعدد الإدارات ذات الصلة بالسياحة وتداخل أعمالها.			
18	صعوبة إقامة المنشآت السياحية لكثرة الموافقات والتراخيص التي تتطلب السعي في أمانات مختلفة.			
19	الافتقار إلى فن التسويق السياحي.			
20	عدم فاعلية شركات السياحة في تنظيم رحلات شاملة.			
21	ضعف إدارة وسائل الترويج السياحي.			
22	ضعف إجراءات الرقابة على الخدمات السياحية (طعام ، شراب ، إقامة)			
23	ضعف الرقابة على المنشآت السياحية من حيث العاملين بها وسلوكياتهم.			
24	ضعف الرقابة على المواصلات العامة.			
25	عدم وجود خطط سياحية واضحة.			
26	عدم وجود دراسات جدوى للمشروعات السياحية.			
27	عدم وجود دراسات جدوى لتطوير السياحة البيئية.			
28	عدم تدريب مسئولي الفنادق على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة.			

رابعا: معوقات تتعلق بالنشاط الإعلامي :

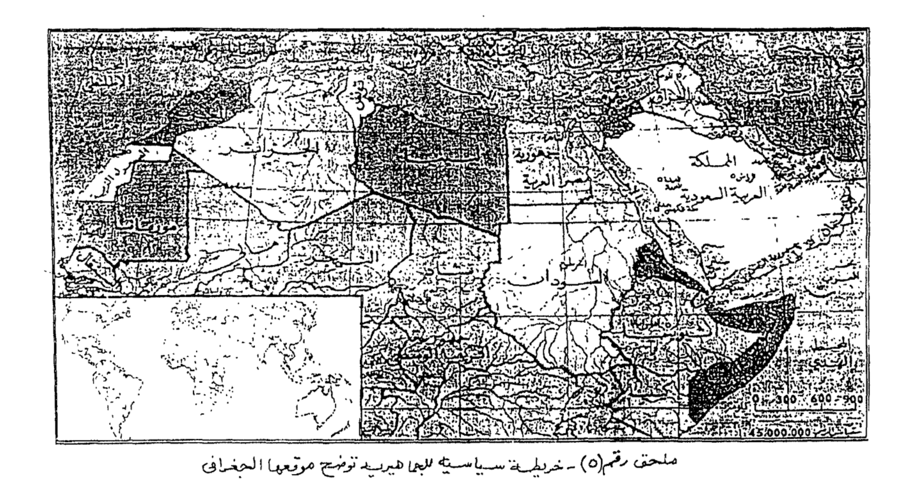
م	العبـــــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـــعـــوق	غير معوق
29	نقص النشـاط الإعـلامي في التـعـريف بالأماكن السياحية.			
30	نقص الملصقات السياحية الجدارية.			
31	نقص الخرائط الدليلية السياحية.			
32	عدم وجود كتيبات سياحية للتعريف بالأماكن السياحية المحلية.			
33	النقص في برامج الإذاعـة المرئيـة الموجـهـة لخدمة الأغراض السياحية.			
34	عـدم وجـود مكتبـات بالفنادق تحـوي مـراجع سياحية.			
35	عدم تنظيم ندوات بالقرى السياحية.			
36	عدم تنظيم أمسيات موسيقية مناسبة في الأماكن السياحية.			
37	عـدم تنظيم مـسـابقـات للفنادق والقـرى السياحية لوسائل الترويج مع وجود حوافز وجوائز.			

خامسا : معوقات تتعلق بحسن الضيافة :

م	العبـــــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـعــوق	غير معوق
38	عدم الاهتمام بالمحافظة على الطابع الأصيل وإبرازه لكل منطقة سياحية.			
39	عدم الترحيب بالسائحين عند مداخل المدن وكل منطقة سياحية عن طريق مكاتب استعلامات سياحية.			
40	عدم تقديم مشروب وطني كضيافة في المطارات والموانئ ومداخل الأقاليم وداخل الفنادق السياحية.			
41	عدم العناية بالشكاوى التي يقدمها السائحون بمعالجة أسباب الشكوى والرد على مقدميها.			
42	عدم الاستجابة لحاجات كل شريحة من شرائح السائحين مثل الشباب والعائلات وكبار السن.			
43	عدم تسهيل مزاولة الرياضات المختلفة للسائحين في النوادي والقرى السياحية.			
44	ضعف مستويات خدمات الطعام والشراب في الطيران الداخلي ومقاهي المطارات.			
45	عدم تزويد السائحين بمعلومات كاملة عن خدمات النقل بصفة عامة.			

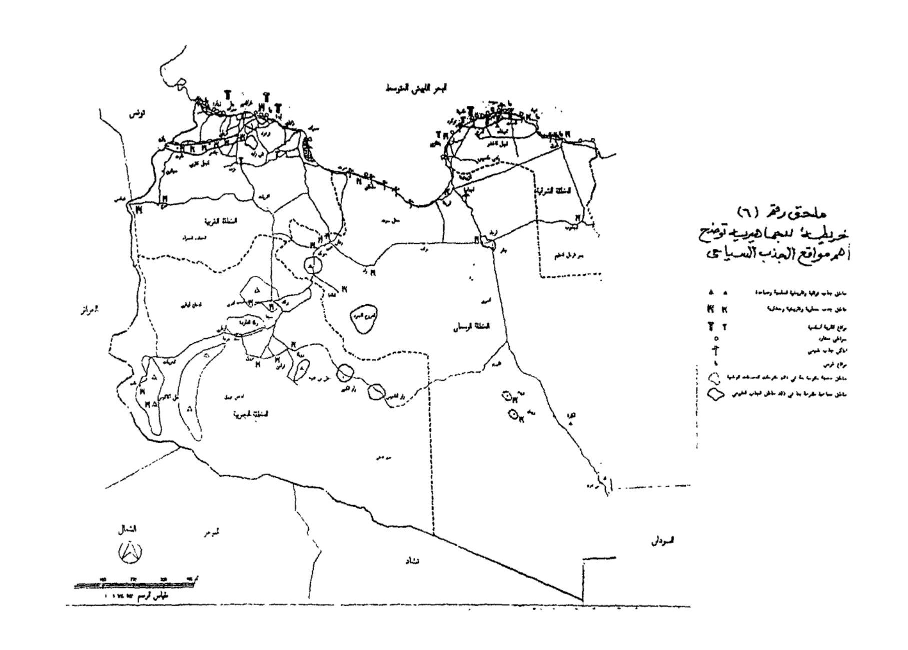
معوقات أخرى ترون إضافتها

م	العبـــــــارات	هل تعتبر العبارة		
		معوق جدا	مـــعـــوق	غير معوق
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				



ملحق رقم (٥) - خريطة سياسية للجماهيرية توضح موقعها الجغرافي

ملحق رقم (٦)
خريطة للجماهيرية توضح أهم مواقع الجذب السياحي



قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

ثانيا : المراجع الأجنبية

أولا : المراجع العربية

1 ـ أبو القاسم محمد العزابى : الجماهيرية ، دراسة في الجغرافية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995،

2 ـ أحمد الجلاد : التنمية السياحية المتواصلة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000

3 ـ التنمية والبيئة في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2001،

4 ـ أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، 1978،

5 ـ أسامة الخولي : مفهوم التنمية المستدامة ، أوراق غير دورية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، العدد التاسع ، نوفمبر ، . 1999

6 ـ إسماعيل صبري عبد الله : الأبعاد الاقتصادية لمشكلة البيئة ، التنمية المطردة ، مركز الدراسات المالية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يونية ، .1994

7 ـ آمال الحمامى : السياحة والتنمية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، مؤتمر السياحة في مصر ، اقتصادياتها وإدارتها ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، مارس 1988،

8 ـ أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، 1978،

9 ـ أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، تقييم السياسات الإسكانية في الجماهيرية ، سرت ، 1997،

10 ـ أمانة اللجنة الشعبية للصحة والضمان الاجتماعي وجامعة الدول العربية ،

المسح العربي لصحة الأم والطفل ، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ، القاهرة 1995

11 ـ أماني رفعت محمد محمد : السياحة والتنمية الاقتصادية ، دراسة في التكامل السياحي بين دول شرقي البحر المتوسط ، رسالة ماجستير كلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، 1997

12 ـ السيد الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة 1984

13 ـ اللجنة الشعبية العامة للسياحة ؛ المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية العظمى، الجماهيرية العربية الليبية، 1999،

14 ـ اللجنة الوطنية للطاقة : مجلة الطاقة والحياة ، الملاحق الإحصائية ، أعداد مختلفة.

15 ـ المخطط العام لتنمية السياحة بالجماهيرية ، اللجنة الشعبية العامة للسياحة ، الجماهيرية العربية الليبية ، 1999،

16 ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، مشروع دراسة متنزه الكوف الوطني، التقرير النهائي، دمشق ، 1984

17 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية بليبيا : 1999 الجماهيرية العربية الليبية ، 1999

18 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التقرير الدولي للتنمية البشرية (1995- 1999)، إعداد مكتب التنمية البشرية نيويورك

19 ـ جاكلين صبري فرج : تحليل تنمية السياحة الساحلية من خلال المفاهيم البيئية والاقتصادية والتخطيطية ، رسالة ماجستير كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ،1999

20 ـ جليلة حسن حسين : دور الطلب السياحي الدولي في التنمية السياحية في مصر ، دكتوراه غير منشورة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة الإسكندرية ، 1994

21 ـ جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب ، القاهرة ،

22 ـ جميلة حسين أبو قاسم : واقع السياحة في دمشق والمحافظات الجنوبية من سورية وآفاقها المستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق 1999

23 ـ جهاز شؤون البيئة ، رئاسة مجلس الوزراء في مصر ، مجلة التنمية والبيئة، العدد الخامس ، فبراير 1987،

24 ـ جودة حسنين جودة: أبحاث في جيومورفونوجية الأراضي الليبية ، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، بنغازي، 1973،

25 ـ جوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة ، جمهورية مصر العربية ، 2000 .

26 ـ جيهان أبو بكر محمد الصاوي : السياحة الدولية ومشكلاتها في الإسكندرية ، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية 1997

27 ـ حسين كفافي : رؤية عصرية للتنمية السياحية في تنمية الأقاليم في الدول النامية ، الهيئة المصرية للكتاب 1991،

28 ـ رمزي زكي ، محمد سمير مصطفى : دائرة حول البيئة والتنمية من منظور مصري ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ديسمبر ، 1994

29 ـ روبرت ماكنتوش وآخرون : بانوراما الحياة السياحية . ترجمة عطية محمد

شحاتة، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، 2002

30 ـ سالم عبد السلام أرحومة : مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا (1970-1980) الدار الجماهيرية للنشر ، الجماعيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، 1988.

31 ـ سالم محمد الزوام : الجبل الأخضر ، دراسة في الجغرافية الطبيعية ، منشورات جامعة قاريونس، كلية الآداب، 1995،

32 ـ سلوى محمد مرسي : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة ، في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهر ة ، 1978.

33 ـ صالح على الزين : موقع التنمية البشرية من التنمية بمفهومها العام ، المؤتمر العلمي الرابع ، التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، 21، 22أكتوبر 2002، كلية التربية بالفيوم جامعة القاهرة 2002

34 ـ صبري عبد السميع حسن : تقييم كفاءة أداء القطاع السياحي في مصر ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1986.

35 ـ صلاح الدين عبد الوهاب : التنمية السياحية ، مطبعة زهران ، القاهرة ، 1991،

36 ـ عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة القاهرة ، 1995.

37 ـ عبد الحميد محمد علي : دراسة امبيريقيية كلينيكية لاتجاهات العاملين بالسياحة وعلاقة تلك الاتجاهات بالقيم وبعض سمات الشخصية بمدينة أسوان ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بأسوان ، جامعة أسيوط ، 1991.

38 ـ عبد الرحمن سليم : التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل

السياحي ، وزارة السياحة ، القاهرة ، 1992.

39 ـ علي الحوات : الثقافة والمجتمع وصناعة سياحة الصحراء في ليبيا ، منشورات جامعة الفاتح ، كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس ، بدون تاريخ ،

40 ـ على عتيقة : أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1972م.

41 ـ علياء حسن حسن : التنمية نظريا وتطبيقيا ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1985

42 ـ فؤاد البهي السيد : علم النفس الأحصائي وقياس العقل البشري ، دار الفكر العربي ، ط 3، 1987،

43 ـ ماهر عبد الخالق السيسي : مبادئ السياحة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2000

44 ـ مجدي عبد الكريم حبيب : التقويم والقياس في التربية وعلم النفس ، ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1996،

45 ـ مجلة البحوث الاقتصادية بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، المجلد السابع ، العددين الأول والثاني ، 1996م.

46 ـ محسن رشاد طه محمد : أهمية دراسات التقييم البيئي في إدارة عمليات التنمية السياحية بالبحر الأحمر ، دراسة لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس ، القاهرة 1999

47 ـ محمد الجوهري وآخرون : علم اجتماع التنمية ، وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية ، برنامج إعداد معلمي المرحلة الابتدائية ، المستوى الجامعي ، 1986

48 ـ محمد السيد أرناؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، 1999

49 ـ محمد المبروك المهدوى: جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازى ، 1990،

50 ـ محمد بالأشهر : السياحة، صناعة العصر، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية، مصراتة، 1998،

51 ـ محمد زكي علي السيد : أبعاد التنمية المستدامة ، مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، . 2000

52 ـ محمد صبحى عبد الحكيم وحمدى أحمد الديب : جغرافية السياحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1995،

53 ـ محمد صفوت عبد السيد حسني : التنمية السياحية في جمهورية مصر العربية وموقع القرى السياحية والفنادق العائمة فيها مع دراسة لتجربة قرية مجاويش السياحية والفندق العائم (حتب) ، ماجيستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 1989

54 ـ محمد عبد العزيز العجمي : مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت . 1983

55 ـ محمد عبد الفتاح القصاص : المنظومات الثلاث للإنسان ، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس (1992)، كتاب المؤتمر

56 ـ محمد منصور حسين : أثر السياحة في سلوكيات الشباب بمحافظة أسوان وتاثيرها على القيم التربوية ، إدارة الدفاع الاجتماعي ، أسوان ، .1988

57 ـ محمد نجدي سيد أحمد : السياحة والتنمية الاجتماعية ، دراسة ميدانية بمدينة الأقصر ، جامعة جنوب الوادي ، كلية الآداب بقنا ، 1996

58 ـ محمود الكردي   التخطيط للتمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1987

59 ـ منير سرحان : في اجتماعات التربية ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1981

60 ـ نادية حسين أحمد ماهر : تقييم الكفاءة التسويقية في قطاع السياحة بالتطبيق على محافظة الإسماعيلية ، ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة ببور سعيد ، جامعة قناة السويس ، . 1991

61 ـ نبيل الروبي : في نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية، 1984

62 ـ نقولا زيادة : محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلي الاستقلال ، جامعة الدول (العربية) معهد الدراسات العالية ،

63 ـ هالة عبد الرحمن عبد العليم : التأثيرات الثقافية والاجتماعية للسياحة في مجتمع محلي ، دراسة في الأنثروبولوجيا التطبيقية لمدينة الفيوم ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، حامعة الإسكندرية .1992

64 ـ هدى سيد لطيف : السياحة والنظرية والتطبيق ، ط 1، الشركة العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1994،

65 ـ يسري دعبس : السياحة ، مفهومها وأنماطها وأنواعها المختلفة ، الملتقى المصري للإبداع والتمية ، ط 1، . 2001

ثانيا : المراجع الأجنبية

1) A.Pizam , J.J afari: Infiunce of Tourism on attitudes - US students visiting USSR, Tourism Managerment, vol, 12 , No. 3 , 1991.

2) A.Pizam. Gang Jeong : cross-cultuarl Behavior, perception of Korean tour guides, tourism management , vol. 17 ,No.4 , 1996 A.Williams, g.shaw: tourism and tourists culture in Europe, American beha vioral scientist. Vol.36, No.2,nov.1992,

3) Alister Mathieson and wall : tourism , (3) longman , 1982 ,

4) Canter, Larry W. : Environmental Impact assessment Mc. Grow-Hill, Book Company. New York, 1977,

5) Dennison , Nash : Tourism as an Anthropological subject , the University of Chicago, Oct , 1981 ,

6) Dokadt, E : Tourism, Passport to Development, London, Oxford University Press, London, 1997,

7) Donald E.landberge : the tourism Busines , fourth Edition , 1980

8) Edgell, D, L : International Tourism Policy, New York, Van Nostrand, Reinhod, 1990.

9) EL-Halfawy , Amr : Architecture and Urban Design of Resort centers , Seside Restors Life cycle conciption and Determinates ", ph.D, Cairo University . Faculty of Engineering Architecture Department , 1991 ,

10) ENTEC AND TCOE : EIA IN PRACTICE , TRAINING PROGRAM , VOL . 1 AND 2 , Cairo , 1995 ,

11) Green , Howard and Other's : Assessing the inviromental Impact of tourism Development , Use of Delphi Technique, Journal Of Tourism Man-

agement , Vol .11 No .2 , June , 1990 ,

12) Green, Howard and others : Assessing the environmental Impacts of Tourism Development, use of Delphi technique, Journal of Tourism Management, vol11, No. 2 , June 1990,

13) Hand book, prenctice Hall, New york, 1989,

14) Inskeep. E, : Tourism Planning, An Emerging Specialization, Journal of American Planning Association, Vol. 54, No. 3, 1991, Gee, C. Y, Maken S. I. C and Choy, D. J : The The Travel . Newyork Nostrand Reinhold, 1989,

15) J.G.Holloway : the Business of Tourism . 3ed , London , Pitman Publishing 1989 ,

16) Jafari. J : Role of Tourism On Socio-Economic Transformation of Developing Countries, Master's Thesis, Cornel University, 1983,

17) Jhon Kenneth Galbriath : Economic Development in persective Harvard Uneversity press , 1992 ,

18) Kentsch. J. L and Var. T : Tourism and Recreational Facility Development, The Tourist Review, N. 4, Oct. Dec., 1976,

19) Khan,M.Adil et al .,: Sustainability of Social Sector projects , the Asian Experience Development Institute of the world Bank (EDT) , Working papers , Washington , USA , 1992 , Mcmanus , phil : contested terrains politics stories and Discourses of sustainability , Environmental politics , vol . 5 , NO .1 , spring , 1996 .

20) L.Turner, Y.Reisinger: Cross -cultural differences in tourism , tourism management, vol., 18,no.4,1997,

21) Laferty , William , M : The politic of Sustainable Development ,Global Norms For National Implementaion , Envirnmental Politics , VOL .5 , No .2 , Summer , 1996 .

22) Lea , J : Tourism and Development . in the third World , New yourk , Rutledge , 1988 .

23) M.A. Mihovilcvic : Leisure and Tourism in Europe, The Internationat\l Social Science Journal , No. 32, Nov. 1989, O.Ostrowski: Polish holiday villages - secular tradition and modern practice, Torism Management, Vol. 15, No.2, 1987, Maria Kousis : Tourism As an Agent of Social Change Arural Greaten Community Deissertation Abstracts international , vol 4, N(12) . 1985.

24) Mathieson Alister. Goffrey Wall : Tourism, Economic Physical and Social Impact. Longman Group, London and New York, 1982

25) Meglik,S : Managing tourism , Oxford Long man , 1997

26) Mill, R.C : Tourism, The International Business, New Jersy, Prentic-Hall, International Inc., 1990,

27) Mitchell , Bruce : Sustainable Development at the Village Level in Bali , Indonesia , Human Ecology , VoL .22 , NO .2 , Plenum Pulbishing Corporation , 1994 ,

28) p.e. Murphy : Urvban Tourism and Visitor BVehavior American, Behavior Scientists, vol. 36 , No.2 , Nov. 1992,

29) paper NO. 15 , Warld Bank Washington , USA , March , 1989

30) Patchet, i.s : statistic.al Methods, Van Nostr and, New york, 1982,

31) Pezzey , John : Economic Analysis of sustinable Growth and sustainable Development , Enviroment Department working

32) poon. A : Tourism Technology and Comparative Strategies, Bristol : Laca per and Gard Ltd., 1993,

33) Ray Kiely : Sociology and Development , UCL press , 1995 ;

34) Reem Bahaa El-Masry: The Assesssment and management of the reciprocal relationship between the environment and tourism ac-

tivites,faculty of tourim.Universty of Alexandria,1998

35) Robert Ayres U : Eco - restriction the Transition to Ecologically Sustaionable Economy , Eco - restriction : Implication for Sustainable Development , the United Nations university , USA , 1998 ,

36) W. Stephen and M, Luiz, Tourism Marketing and Management Hand book, prenctice Hall, New york, 1989.

الفهـــارس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

اسم الكتاب : السياحة البيئية والتنمية المستدامة

اسم المؤلف : د. محسن ميلاد الترهونى

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٨/١٩١٨١

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 6038 - 53 - 0

تنفيذ وإخراج: حسين الحماقى

الكمبيوتر والصف: فور إتش للكمبيوتر ٠١٠/٦٦٧٤٣٣٥

الطبعة الأولى
٢٠٠٨



هذا الكتاب

تعتبر السياحة أحد القطاعات المهمة التى تؤثر بشكل مباشر فى إقتصاديات العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ولا سيما تلك التى تتمتع بمقومات الجذب السياحى وتعتبر توافر مقومات الجذب السياحى الطبيعية والثقافية والتاريخية والخدمات السياحية واستقرار المناخ السياسى و الحوافز الاستثمارية والتسهيلات المختلفة التى تقدم للسياح من أهم الركائز الاساسية للطلب السياحى.

وتحظى ليبيا بتوافر العديد من المقومات السياحية من قبل الموقع الجغرافى المتميز واعتدال المناخ فى معظم أوقات السنة وتوافر العديد من أنواع السياحة سواء كانت تاريخية وحضارية صحراوية وعلاجية وشاطئية وثقافية وغيرها... وتوفر الشواطىء الدافئة على طول الساحل الليبى الذى يبلغ طوله 2000 كيلومت وتوفر العديد من أماكن العلاج (السياحة العلاجية) والأ الترفيهية بالإضافة إلى سياحة المؤتمرات والسياحة الص وغيرها مما يؤدى إلى جذب مختلف أنواع السائحين .هذا له الأثر الإيجابى على التنمية المستدامة فى المجتمع بصفة خاصة.

المؤلف